جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط
(2013 – 2002)
القيود والفرص

Turkish Strategy in the Middle East
(2002 –2013)
Constraints and Opportunities

إعداد

علي سعد سعيد السعيدي

الرقم الجامعي : 401120083

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2014

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب علي سعد سعيد السعيدي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : علي سعد سعيد السعيدي

التاريخ : ٢٨ / ١ / 2014

التوقيع :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002 – 2013)القيود والفرص "، وأجيزت بتاريخ 4/1/ 2014 .

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الأستاذ لدكتور محمد القطاطشة	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور محمد جميل الشيخلي	عضواً	.....
الدكتور محمد الرواشدة	ممتحناً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطني المفدى دولة الكويت وأميرها الحكيم حفظه الله ورعاه .. وشعبها النبيل ...
- إلى والداي أطال الله عمرهما وأحسن خاتمتهما ...
- إلى زوجتي رفيقة دربي جزاها الله كل الخير ...
- إلى أبنائي يسر الله لهم دروب العلم وجعل السلامة رفيقتهم ...
- إلى أصدقائي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في الدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...

أهدي جهدي المتواضع

علي سعد سعيد السعيدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

يشرفني بعد أن أتممنا هذا العمل بعون من الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وبالغ الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي كانت نصائحه السديدة وتوجيهاته القيّمة وعطفه الكريم هي المعين الذي لا ينضب والأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

ولا يسعني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا من وقتهم الثمين شيء كثير في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... ولا يفوتني أن أقدم الشكر والاحترام إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط الذين كان علمهم وافراً ، ولما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... وإلى كل من قدم لي نصيحة أو عرض معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير مع خالص الود .

علي سعد سعيد السعيدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير.....	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد	1
مُشكلة الدراسة وأسئلتها	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
التعريف بالمُصطلحات	4
الإطار النظري والدراسات السابقة	
أولا : الإطار النظري	9
ثانيا : الدراسات السابقة	14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 22

منهجية الدراسة 23

عينة الدراسة 23

الفصل الثاني

قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام النظام السياسي التركي وتطوره (1923 – 2002)

المبحث الأول : قيود العلمانية وأثرها في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة.. 26

المطلب الأول : الجذور التاريخية الإسلامية للدولة العثمانية..... 27

المطلب الثاني : مبادىء الحركة الكمالية 33

المطلب الثالث : الواقع السياسي التركي بعد مصطفى كمال أتاتورك..... 41

المبحث الثاني : فرص التيار الإسلامي وأثرها في تطور النظام السياسي التركي (1923– 2002)..... 52

المطلب الأول: موقف النظام السياسي التركي من التيار الإسلامي في تركيا للفترة (1923– 1969)..... 53

المطلب الثاني: الظاهرة السياسية الإسلامية والسلطة في تركيا (1970– 2002).. 63

الفصل الثالث

القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول : الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 74

المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية في نظام حكم حزب العدالة والتنمية 75

المطلب الثاني : المكانة الجيوسياسية التركية في منطقة الشرق الأوسط 85

المبحث الثاني : قيود البيئة المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط 95

المطلب الأول: قيود البيئة المحلية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط... 96

المطلب الثاني: قيود البيئة الإقليمية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط... 104

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثالث: قيود البيئة الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.... 115

الفصل الرابع

فرص نجاح الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إيران..... 125

المبحث الثاني :فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إسرائيل..... 139

المبحث الثالث :فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه الدول العربية 154

الفصل الخامس

الخاتمة

الخاتمة 170

الاستنتاجات 177

التوصيات 178

المراجع

المراجع العربية 179

الدوريات العربية 192

الندوات والمؤتمرات 198

الرسائل الجامعية 198

الوسائل الإعلامية 206

المراجع الأجنبية 200

المواقع الإلكترونية 201

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتويات	رقم الصفحة
1	نتائج انتخابات البرلمانية التركية التي جرت عام 1961	58
2	نتائج الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في تشرين الأول 1965	60

الملخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط
(2002 – 2013)
القيود والفرص

إعداد الطالب

علي سعد سعيد السعيدي

أشراف

الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة

هدفت الدراسة توضيح قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة وتطوره (1923– 2002)؛ والتعرف على القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط من حيث الخيارات الاستراتيجية التركية وبيئة القيود المحددة لتلك الاستراتيجية؛ والوصول إلى فرص نجاح الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه كل من إيران وإسرائيل والدول العربية .

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بمدى قدرة الإستراتيجية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط الموازنة بين القيود والفرص لتحقيق أهدافها.

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى إن التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتضمن قيوداً وفرص على الإستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي** ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

واستوجبت الدراسة **توصيات** عدة أهمها : ضرورة تكثيف جهود التعاون من أجل وضع استراتيجية عربية ، وتحقيق التقارب والتنسيق مع قادة حزب العدالة والتنمية التركي بما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية في المحافل الدولية والإقليمية . والعمل في ظل نمط جديد مع تركيا من أجل إدارة ملف المسألة الكردية ، والحرص على إفهام صناع القرار السياسي في تركيا من أجل منع التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة عربية ، والعمل على تجاوز سلبيات الموقف التركي من الأحداث التي تجري في عدد من الدول العربية ، وبالخصوص ما يجري في سوريا ومصر . وتعاون الدول العربية البناء مع تركيا على وضع تصورات مشتركة من أجل حل قضية الملف النووي الإيراني ، عبر تقليل الخلل الكبير في موازين القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Turkish Strategy in Middle East Region
(2002-2013)

Restrictions & Opportunities

Prepared By:
Student Ali Sa'ad Saeed Al-Saeedi
Supervised By:
Professor Mohamed Al Katatsheh

The purpose of this study is to shed light on the restrictions of secularism and opportunities of the Islamic movement and their impacts on establishing the system of the modern Republic of Turkey and its evolution (1923-2002), in addition to identifying the constraints which outline the Turkish strategy in the Middle East region in terms of its strategic options and nature of constraints for the exploration of opportunities of success of its regional strategy towards Iran, the Israel existence and the pan Arab world.

The **dilemma** of the study focuses on the key query raised in relation to the ability of the Turkish regional strategy in the Middle East region which makes an equilibrium between restrictions and opportunities to achieve its aspired targets.

The **hypothesis** of the study indicates that the political changes in the Middle East region have entailed a number of restrictions & opportunities for the new Turkish strategy towards the Middle East region.

In order to verify the accuracy of this hypothesis and answer queries of the study, the **historical methodology** & **descriptive analytical methodology** have been adopted being the most suitable methodological tools in tackling

www.manaraa.com

such issues. This study has eventually established the accuracy of its hypothesis.

Additionally, the study has necessitated a number of recommendations, the top of which are represented in the need to intensify cooperation efforts for setting up a pan Arab strategy, and achieving rapprochement & coordination with leaders of Turkish Justice & Development Party for serving the national interests of the Pan Arab nation at various regional & global arenas, in addition to adopting a new style of action with Turkey with regards to managing the Kurdish file, as well as the need to make the political decision makers in Turkey understand that they should not interfere in the internal affairs of any Arab state. Other recommendations include the necessity to overcome the negative aspects of the Turkish stance towards the events taking place in a number of Arab states, especially Syria & Egypt, and the need to foster Arab states' constructive cooperation with Turkey in forming joint concepts for solving the Iranian nuclear file through reduction of the huge deficiency in the equilibrium of strategic powers in the Middle East region.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

يتسم المجال الجيوسياسي التركي بتعدد النظم الإقليمية الفرعية المجاورة له ، إذ أسهم التداخل التركي والارتباط الجغرافي المباشر بالغرب عبر البوابة الأوروبية؛ والموقع الجيوستراتيجي الفريد الذي تتمتع به ، في تنوع التطلعات الإقليمية لحكومة حزب العدالة والتنمية دفعها إلى الانخراط في تلك التطلعات بفعالية وبشكل مطرد منذ وصولها للحكم عام (2002) ، فهي تؤمن بمبدأ ألا تكون علاقتها بدولة معينة على حساب علاقاتها بدول أخرى، وبمنطقة معينة على حساب علاقتها بمنطقة أخرى ، وبذلت جهداً هائلاً في إصلاح علاقاتها مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط ، لأنها تعد جزءاً رئيساً في هذه المنطقة بالغة الحيوية ، ولها ارتباط تاريخي وديني مع المنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك خلال فترة حكم الدولة العثمانية للمنطقة التي دامت أربعة قرون .

وتنوي الدراسة إبراز فرص وقيود الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية المتمثلة في : تفجر ثورات الربيع العربي؛ وتنامي الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة ؛ وترابط المشروع الإسرائيلي العدواني بعلاقة وثيقة مع المشروع الأمريكي الذي انتقل إلى مرحلة جديدة اعتمدت على التدخل المباشر في شؤون المنطقة خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن (2001–2008) ، هذه التحولات التي جاءت لتشكّل تحدّيات لسياسة تركيا الخارجية ، التي اعتُبِرَت في ما مضى عدوانيةً إزاء دول المنطقة، وهنا برز التساؤل المهم المتعلق بمدى قدرة تركيا على التكيّف مع هذه التحولات، أو أنها تجازف بتعريض نفوذها إلى الخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تسعى الدراسة بيان تأثير تلك التحولات السياسية في المنطقة ، وذلك من خلال التعرف على التحوّلات السياسية الهائلة التي شرع بها النظام التركي بعد عام (2002) ، التي حسّنت النظرة الدولية ومنها العربية إلى هذه القوة الدولية والإقليمية السابقة. إذ وصف هذا التحوّل بأنه انتقال من سياسة إنهاء المشاكل إلى إيجاد نظام إقليمي متناسق تؤدي فيه تركيا دوراً ريادياً ، بعد أن أسهمت نهاية الحرب الباردة، وحربَي العراق، وأفغانستان، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة المالية العالمية الأخيرة، في رسم السياسة الخارجية التركية الجديدة وإعادة تنظيمها، وفق استراتيجية أقليمية واعدة نحو منطقة الشرق الأوسط .

وتتناول الدراسة ذلك من خلال سبعة فصول بحثية بما فيها المقدمة والخاتمة ، تحوي هذه الفصول عدد من المباحث والمطالب وضمن الحدود المبينة في الدراسة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لا يختلف أحد على أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم ، من خلال احتوائها على عنصري الطاقة الرئيسين النفط والغاز، الأمر الذي دفع عدد من الأطراف الدولية والإقليمية للتنافس بشأنها، بعد أن رأت أن مصالحها تكون مهددة إذا لم يكن لها تواجد وهيمنة على هذه المنطقة خاصة بعد التحولات السياسية التي حدثت في الشرق الأوسط خلال الفترة (2002 – 2013)، سواء في الوطن العربي أو بقية دول الشرق الأوسط .

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في مدى قدرة الإستراتيجية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط الموازنة بين القيود والفرص لتحقيق أهدافها، ومن خلال هذه المشكلة برز عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالآتي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ما قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة وتطوره (1923- 2002)؟

2. ما القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط من حيث الخيارات الاستراتيجية وبيئة القيود المحددة لتلك الاستراتيجية ؟

3. ما فرص نجاح الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه كل من إيران وإسرائيل والدول العربية ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. توضيح قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة وتطوره (1923- 2002).
2. التعرف على القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط من حيث الخيارات الاستراتيجية التركية وبيئة القيود المحددة لتلك الاستراتيجية.
3. التعرف على فرص نجاح الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه كل من إيران وإسرائيل والدول العربية .

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة بكونها قد تسهم في توضيح بعض المفاهيم الجديدة لدى الباحثين السياسيين عن الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط للفترة (2002-2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تقدم الأهمية العلمية للدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن كيفية تعامل الإستراتيجية التركية مع عدد من الاستراتجيات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

3. توفر الأهمية العملية للدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الدولي الاطلاع على عدد من التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط .

فرضية الدراسة

تتضمن التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط قيوداً وفرص على الإستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : (2002 – 2013) ، وهي الفترة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ فوزه بالانتخابات البرلمانية في (3 تشرين الثاني 2002).

الحدود المكانية : سوريا، والعراق، وفلسطين، وإيران وإسرائيل .

التعريف بالمصطلحات

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

الإستراتيجية : يعود أصل مصطلح الإستراتيجية إلى الجانب العسكري ، فهي تعني فن قيادة وإدارة الجيش. وارتبط لفظ الإستراتيجية تاريخياً بفن الحرب وإدارتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت أغلب التعاريف التي تناولها عدد من المختصين كانت تصب في منظور العمليات العسكرية، ومن أبرز تلك التعاريف :

- تعريف (كارل فون كلازوفيتز) الذي ورد في كتاب" في الحرب" على أنها : " فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب" (Clausewitz,1968 : 165)،(كلاوزفيتز، 1980: 165).
- تعريف الجنرال أندريه بوفر في كتاب " مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية " أنها : فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية (بوفر ، 1970 : 80) .
- تعريف نيكولا ميكافيلي في كتاب "فن الحرب" أن : مفهوم الإستراتيجية أصبح يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة ، كما وضع ميكافيلي اطاراً للمبادىء الرئيسة للإستراتيجية السياسية، وسعى لتأسيس علاقة بين السلطة العسكرية وبين التنظيم السياسي وأكد في نظريته ضرورة التخطيط والإعداد للحرب على مستوى الدولة (Granett,1987 : 9).
- تعريف ليدل هارت للإستراتيجية أنها : " فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " (Hart, 1966 : 334) ، (هارت ، 1967 : 397) .

فيما تناول آخرون الإستراتيجية باعتبارها تتألف من مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية وهي تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية ، لذا فأنها:

- علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها ، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي ، 2011 : 27) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فن توزيع وتشغيل القوى المتوفرة في الوحدة السياسية لإتمام أهداف مصلحتها القومية (العكرة ، 1981 : 114).
- خطة طويلة المدى تتعامل بفعالية مع الفرص والمخاطر في ضوء القوة والضعف والتي تتضمن تحديد المهام والأهداف وتكون لها استراتيجيات أخرى (توماس ، 1990 : 36) .
- خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها (خماس ، 1987 : 99) ،

وفي هذه التعاريف توسع كبير لمفهوم الإستراتيجية بحيث لم يعد مقتصراً على استخدام القوة بل انه تحول إلى منهج عمل او خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة وهذه الغايات تحددها السياسة او النهج الذي تضعه المؤسسة كأهداف تروم تحقيقها. أما **التعريف الإجرائي** للإستراتيجية الذي توصل إليه الباحث فهي: **علم إدارة الموارد والإمكانات المتاحة للوصول إلى تحقيق الغايات العليا، من خلال إيجاد توازن بين المصادر المتاحة والأهداف الشاملة المطلوب تحقيقها.**

الشرق الأوسط : ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة (1902) حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان "ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي" (Lenzowski, 1982 : 18).

ويقوم التعريف اصطلاحي لمفهوم الشرق الأوسط على أنه مصطلح سياسي في المقام الأول من حيث نشأته واستخدامه ، حيث لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة ، وهذه التسمية غير مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية والثقافية ، ولكن من حيث علاقاتها بالغير،إذ يعرف بأنه :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- " خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية ، تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل ، فيما تخرج منه دول المغرب العربي" (مطر ، 1983 : 29) .
- "المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها ، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية " (الجمل ، 1996 : 14).

وتوصل الباحث إلى التعريف الإجرائي لمصطلح الشرق الأوسط ، بأنه : المنطقة الجغرافية التي تشمل دول النظام الإقليمي العربي وعدد من الدول الأجنبية المجاورة الأخرى وهي : " تركيا وإيران وإسرائيل والعراق والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات وعمان واليمن ومصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا " .

القيود : القيود في اللغة جمع قيد ، وأصلها ق ي د : القَيْدُ واحد ، و قَيَّدَ الدابة تقييداً وقَيَّدَ الكتاب أيضاً شكله ، وبينهما قِيدُ رمح بالكسر، وقادُ رمح أي قدر رمح (الرازي ، 2005 :275) ، ويترادف مفهوم القيود مع مفهوم المحددات ، والمحددات أصلها من حد ، والحَدُّ : الفَصْلُ الحَاجِزُ بَيْنَ الشيئينِ لئلاّ يَختلط أَحدُهما بالآخَرِ أَو لئلاّ يَتعدَّى أَحدُهما على الآخَرِ وجمعُه حُدُودٌ . وفصل ما بين كُلِّ شَيْئَيْنِ حَدٌّ بينهما ، وفي الحدِيث في صفة القُرآنِ لكُلّ حَرْفٍ حَدٌّ ولكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ قيل : أَراد لكُلِّ مُنْتَهىً له نهاية والحَدُّ من كل شيء : حِدَّتُه ومنه حديث عمر كُنْتُ أَدَارِي من أَبي بكرٍ بعض الحَدِّ ، والحَدُّ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدَّفْعُ والمَنْعُ وحَدَّ الرَّجُلَ عن الأَمْر يَحُدُّ حَدّاً : مَنَعَهُ وحَبَسَهُ تقول : ح َدَدْتُ فُلاناً عن الشّرِّ أَي مَنَعْتُه (الزبيدي ، 1984 : باب الدال ، فصل الحاء) .

وقد توصل الباحث إلى التعريف الإجرائي لمفهوم القيود فيما يتعلق بهذه الدراسة ، بأنها : المحددات أو المعوقات التي تؤثر على صانع القرار وتفرض عليه اتباع خطوات معينة من أجل تحقيق الهدف العام الذي جرى وضعه مسبقاً ضمن التوجهات العامة التي تحكمها الاستراتيجية الشاملة لدولته .

الفرص : **الفرصة** هي أي منفعة ذات قيمة مادية أو معنوية تحقق فائدة ويتعرض لها (الفرد، المؤسسة، الدولة) من خلال الإحتكاك بالبيئة المحيطة ، وهي أحد وسائل تحقيق غاية أو هدف مشروع أو غير مشروع، وتتعدد أنواع الفرص بتعدد المجالات والأنشطة المختلفة فى الحياة ، لذا يلزم الأمر للوصول إلى الفرص العمل والإجتهاد والحركة المستمرة والسعي لطلب المنافع ، فالفرصة لا تأتي وحدها ويتم إكتشاف الفرص بالتعرف على البيئة المحيطة من خلال التحليل والتحديد لأهم العوامل المؤثرة على نجاح (الفرد، المؤسسة ، الدولة) ، وفى تلك البيئة يكون هناك العديد من الفرص وكذلك العديد من التهديدات ، و(الفرد، المؤسسة ، الدولة) صاحب الذكاء البيئي يستطيع من خلال التحليل السليم والنظرة المتفحصة إقتناص الفرص وتنميتها وتجنب التهديدات بأقصي ما يمكن (كردي ، 2011) .

وقد توصل الباحث إلى التعريف الإجرائي لمفهوم الفرص ضمن حدود هذه الدراسة ، بأنها : مجموعة التطلعات التي تكمن في ذهن صانع القرار التي يتم تحويلها إلى مفردات عمل حسب ما يتاح لها من قدرات وموارد تصب في خدمة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

عاشت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات التي تغطيها الدراسة (2002 – 2013) مجموعة من التحولات المتتالية على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وواجهت جملة من الاضطرابات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي ، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، وقد انعكست نتائجها في المستوى العملي على أرض الواقع ، برزت خلالها مفاهيم لم تكن مألوفة في السابق كتلك التي تتحدث عن الإصلاح وعمليات التنمية السياسية ، والعولمة ، والارهاب ، واقتصاد السوق ، وجرى فرض نمط معين من الثقافة والسلوك على جميع الأمم ، وتوفر دلالات كثيرة بأن هذه الحالة إنما هي نتاج أو مخرج لمجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الداخلية والخارجية (بركات ، 2012 : 9) .

وقد كانت تركيا أحدى الدول التي مرت بمرحلة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الفترة الزمنية الراهنة ، إذ إن التحول الكبير الذي حدث في تركيا وبروز استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية التركية ، ظهرت مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام (2002)، مما أحدث تحول كبير في هذه الإستراتيجية وذلك بعد التوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني مع إبقاء الباب مفتوحاً مع الإتحاد الأوروبي (البرصان ، 2012 : 466) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولفهم الإستراتجية التركية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للحكم ، ومحاولة تشخيصها وتحليل مدخلاتها بغية الوصول إلى السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، لا بد من الوقوف عند مصطلح الاستراتيجية وبشيء من الإيجاز .

لقد أصبح استخدام كلمة استراتيجية أمر شائع ، وباتت هذه المفردة تثير جدلاً واسعاً في الأدب السياسي وذلك يعود إلى كثرة تداولها في مختلف ميادين الحياة فضلاً عن شيوع هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية المختلفة بعد أن كان ورود وصف استراتيجي في دراسات الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد أبعاد هذا المفهوم وحدوده ، الأمر الذي أدى إلى حصول غموض لدى عدد من المهتمين بهذا الشأن واضطاربهم (فهمي، 2011 : 17).

إن التوسع الحقيقي في مفهوم الإستراتيجية جاء مع كتابات الجنرال أندريه بوفر الذي أشار أن تعريف كلاوزفيتز وليدل هارت لمفهوم الإستراتيجية ضيق وذلك لتعلقها بالقوة العسكرية فقط، وقال أن الإستراتيجية في رأيه هي " **فن استخدام القوة للوصول لأهداف السياسية** " ، ويقصد اندريه بوفر بالقوة هي القوة الشاملة للدولة، حيث توسع مفهوم الحرب وظهر مفهوم الحرب الشاملة التي تخضع بشكل مباشر لإدارة الحكومة فظهرت الإستراتيجية الشاملة التي تقوم بتحديد المهام لاستراتيجيات فرعية أخرى –سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية– وتأمين توافقها، أي استخدام عناصر قوة الدولة كافة عبر الإستراتيجية الشاملة لتحقيق هدف السياسة او الدولة (بوفر ، 1968 ، 42) ، وهو هنا يتفق مع ما جاء في كتاب الأمير لميكافيلي الذي قال انه بإمكان القائد استخدام قوة الدولة الاقتصادية والسكانية من مواطني الدولة والجاليات الموجودة في الدولة واستخدام الجوانب المعنوية لتحقيق الكسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحرب وتحقيق هدف السياسة بتكاليف طفيفة إذا ما قورنت بالاستخدام المباشر للقوات العسكرية للأمير (ميكافيلي ، 1988 : 62) .

ووفقاً لما ورد فأن الإستراتيجية الشاملة يمكن أن تتأثر بالمتغيرات الآتية (الحسيني ، 2000 : 14) : -

1. الأهداف التي تسعى لانجازها ضمن إطار زمني محدد، وهنا لابد من تحديد الأولويات، وعدم الخلط بين الأهداف القريبة، والمتوسطة، والبعيدة، وكذلك عدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية، ويمكن التمييز بين نوعين من الأهداف: الأهداف التي ترتبط بوجود الدولة ذاتها، وهي أهداف تتسم بالدوام النسبي، والأهداف المؤقتة التي تنشأ نتيجة لتغير بعض الأحوال السياسية، الداخلية أو الدولية.
2. البيئة الخارجية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهي البيئة التي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهتها : صراع ، نزاع ، أزمة ، مشكلة. . . الخ.
3. الموارد والإمكانات الداخلية التي يمكن استخدامها في الوصول إلى تحقيق الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح بالإمكان استخدامها لتحقيق أمثل الغايات ، ويتطلب ذلك إيجاد توازن بين المصادر المتاحة ، والأهداف المطلوب تحقيقها.
4. الأدوات والوسائل التي يجري توظيفها، والتي تتنوع بين : أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، ويمكن اللجوء إلى استخدام الدعاية وكل ما تنتجه التكنولوجيا من أدوات وأساليب، والملاحظ أنّه يتم التركيز في وسيلة أو أكثر في مدة معينة من قبل دولة ما،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن ستبقى الوسيلة الأمنية والعسكرية من الوسائل الأساسية التي تلجأ القوى الكبرى والمهمة إلى استخدامها أو التهديد بها في أحياناً كثيرة لإدامة مصالحها الحيوية.

5. الخطط والمراحل التي لابد من عبورها أو التوقف عندها إذا كان التوصل إلى الهدف مرة واحدة أمراً متعذراً.

6. ويرتبط بكل ما تقدم ضرورة إجراء رصد موضوعي لأهداف الطرف المقابل ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة، فضلاً عن محاولة استكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها .

ومن هنا ؛ فقد قامت الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا ، فشكل العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية والقائم على طبيعة أوضاعها الداخلية، ووضعها في النظام الدولي، مقاربة وصفية لحدود تركيا السياسية البرية والبحرية والقارية ، وتمثل تركيا مركز القارة الرئيسية جغرافياً، وتضم الساحات التي تشكل الشريان الأساسي لتاريخ الإنسانية من الناحية التاريخية. ولذا فإن أية ظاهرة في العلاقات الدولية تواجهها لتركيا في هذه الساحات، لا يمكن فهمها من خلال موقف أحادي البعد. فلا بد أن تستند إلى تحليل متعدد الأبعاد لظواهر العلاقات الدولية المعنية بكل إقليم، والقدرة على فهم التأثير المتبادل بين هذه الأقاليم. وتتميز مواجهة تركيا لضرورات تطوير استراتجياتها في هذه الأقاليم بأنها مواجهة متنوعة يمكنها أن ترفع من سقف المزايا والمخاطر إلى أعلى مستوى (أوغلو ، 2011 : 144) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تضافرت مجموعة من العوامل سمحت لتركيا بوضع استراتيجيتها في الشرق الأوسط ، والتي ساهمت في زيادة النفوذ التركي في هذه المنطقة ، كان من أبرزها : –

أ . النظرة العربية إلى تركيا: إن النظرة العربية إلى تركيا هي إيجابية بشكل عام ، بينما العكس ليس صحيحاً، وفقاً لنتائج استفتاء أجرته المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وأظهر أن تركيا هي البلد الثاني الأكثر شعبية بعد السعودية، وعدت هذه المؤسسة أن هذه الشعبية يمكن أن تُعزى إلى عوامل اقتصادية، كم أن سياسة تركيا الخارجية الحذرة استطاعت أن تستميل القوميين العرب ذي الميول الإسلامية، والإصلاحيين في صفوف العامة والحكومات في المنطقة على حدّ سواء. (بيبرس، 2011 : 221).

ب. العوامل التاريخية: استطاعت تركيا أن تملأ جزءاً من الفراغ في القيادة، بعد أن حظيت باهتمام معظم الشارع العربي، تمكّنت من تحقيق ذلك بفضل وجود رئيس وزرائها، رجب طيب أردوغان، الذي يتمتّع بشخصية كاريزمية منحت توجهاته السياسية تأييداً شعبياً واسعاً منح تركيا القدرة على الاضطلاع بدور أساسي في الحثّ على الإصلاح وتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة (معوض ، 2011 : 33) .

ج. تعاظم قوة تركيا الناعمة: إن انخراط تركيا في شؤون الشرق الأوسط ازداد بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللينة، ويسعى المصلحون في الشرق الأوسط إلى محاكاة النموذج التركي، الذي يقوم، وعلى ركائز ثلاث: التحوّل الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، وسياسة خارجية محسَّنة تصدّر الحلول (بيبرس ، 2011 : 224) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس فقد تبلورت ملامح السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية التي تعد جديدة على السياسة الخارجية التركية بحيث تضمنت (عبد العظيم ، 2012 : 26):

أولا : بلورة رؤية تركية للعالم .

ثانيا : بلورة رؤية للدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة إقليمياً ودولياً .

ثالثا : التحرك بسرعة وفعالية لملء الفراغ الناجم عن التغيير الجوهري في الظروف السياسية للمنطقة العربية .

رابعا: صياغة خطاب سياسي تعبوي للتأثير في الشارع التركي .

خامسا: بناء تصور واضح عن الصورة الإقليمية والدولية .

ثانيا : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة المنشورة باللغة العربية واخرى باللغة الإنكليزية تختص موضوعها ، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات :

1. الدراسات باللغة العربية

- **دراسة رضوان (2006) : العلاقات العربية – التركية :** تناولت الدراسة وعبر فصولها العشرة الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية التي يندر وجودها بين أمتين في العالم مثل وجودها بين العرب والأتراك ، وقد خصص الفصل الأول لبيان الدور التخريبي الذي مارسه اليهود تجاه العلاقات العربية – التركية(1908–1918)، فيما تناول الفصل الثاني علمانية (أتاتورك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسكندرون) وأثرهما في العلاقات العربية– التركية (1919–1948)، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات بين الطرفين (1948–1960)، وتناول الفصل الرابع دور العلاقات الدولية وأزمة الطاقة والأزمة القبرصية في العلاقات العربية – التركية في حقبتي الستينيات والسبعينيات ، واهتم الفصل الخامس بموضوع دور المياه والأكراد في العلاقات العربية – التركية في حقبة الثمانينيات ، أما الفصل السادس فقد عالج موضوع التطلعات التركية والبحث عن دور إقليمي خلال الفترة (1990–1993)،وخصص الفصل السابع للاجتياح التركي لشمال العراق والتحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيرهما في العلاقات التركية العربية (1994–1997)، وتناول الفصل الثامن وعنوانه تركيا وسوريا وإسرائيل (1998 –2000) من حافة الهاوية إلى ذروة التنسيق،العلاقات التركية–السورية ، والعلاقات التركية – الإسرائيلية ، والعلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق ، فيما ركز الفصل التاسع على العلاقات العربية – التركية (2000 –2002)، وتناول الفصل العاشر علاقات تركيا مع الدول العربية(2002–2004)، ثم تطرقت الدراسة إلى آفاق العلاقات التركية – العربية في القرن الحادي والعشرين إذ بينت أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة لن يسمح بإحياء هذه العلاقات .

- **دراسة هيبر (2007) : التحديث والتحول السياسي : التجربة التركية :** بينت الدراسة أن أصول التحديث في تركيا ترجع إلى القرن الثامن عشر حينما بدأت الإمبراطورية العثمانية تلقى الهزيمة في المواجهات المسلحة والحروب مع أعدائها في أوروبا ، فحاولت تبني صيغة إعادة إحياء مؤسسات وممارسات الفترة الذهبية ، ومن ثم غيرت صيغتها من خلال تبني سياسة التغريب ، فكان الجيش أول مؤسسة يدخلها التحديث عام (1826) بعد حل قوات الإنكشارية وحل محلها ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سمي النظام الجديد.ثم انتقلت الدراسة إلى العهد الجمهوري الذي اعتنق العلمانية وألغى الخلافة وشطب النص الذي يقول أن دين الدولة هو الإسلام من دستور عام (1924) ، وإبدال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، وتحويل يوم العطلة من الجمعة إلى الأحد، واستخدام التقويم الروماني فقط، وتبني القانون المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني ، وجرت محاولات لتحويل الناس من أعضاء أتقياء في مجتمع ديني إلى أعضاء وطنيين في جمهورية علمانية ، وتنتقل الدراسة لتتناول عدداً من العناوين الأخرى مثل: المواقف تجاه الغرب،والثورة المعرفية،والإسلام التركي،واختبارات الديمقراطية ومحتها ،والعسكر والديمقراطية ، والإسلام والديمقراطية في تركيا ، وخلصت الدراسة إلى أن البيئة المحلية كانت ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية ، وبناء نظام يقوم على التعددية الحزبية وذلك لعدة عوامل تتعلق بإيمان النخب في تركيا بالديمقراطية وعدم استغنائها عن عناصر التغريب التي توصل إلى تقدم الناس، مع غياب العداء للغرب ، وافترضت الدراسة دوث نجاح نسبي في جهود التحديث والتحول السياسي الأمر الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي .

- **دراسة عبد العاطي (2010) : تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج :** ركزت هذه الدراسة التي شارك فيها نخبة من الباحثين الأتراك والعرب على دراسة التطورات والتغيرات البنوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام (2002) ، وكيف انعكس هذا التطور وذلك التغير على الداخل اقتصاداً وسياسة وثقافة ، وكيف امتد إلى الخارج حضوراً وتأثيراً ، وقد أحتوت الدراسة على الآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. الباب الأول : يضم ستة فصول بحثية قام بكتابة كل فصل منها أحد الكتاب ، وتنوعت هذه الفصول وتباينت لتشمل المواضيع الآتية : -

- تركيا الدولة والمجتمع .. المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية .
- الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى .
- الجيش والحياة السياسية .. تفكيك القبضة الحديدية.
- أزمة الهوية .. وطرق جديدة للمعالجة .
- الإسلاميون .. من الهامش إلى المركز .
- المؤسسة العلمانية والإسلام : الاستمرارية أم القطيعة ؟

ب. الباب الثاني : ضم هذا الباب ستة فصول بحثية ركز كل منها على المواضيع الآتية :-

- السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات .
- مع الولايات المتحدة .. مصالح إستراتيجية متبادلة .
- تركيا وأوروبا .. جدلية الاستيعاب والاستبعاد .
- في آسيا الوسطى والقوقاز .. تأمين لجسور الطاقة .
- تركيا والعرب . شروط التعاون المثمر .
- تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام .

- **دراسة أوغلو (2011): العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية :**

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة التعريف بالإطار المفاهيمي والتاريخي الذي يشكل أرضية التحليل الإستراتيجي للدور التركي، مبيناً أن المجتمع التركي هو المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قطيعة مارستها النخبة السياسية، وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة. فيما تناول فصل الإستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية ، الإطار النظري لأسس العمق الإستراتيجي الذي شكل أوضاع تركيا الداخلية، ووضعها في النظام الدولي متجاوزاً في ذلك المقاربة الوصفية لحدود تركيا السياسية البرية والبحرية والقارية والتي تتمثل في: الإقليم البري القريب الذي يُشكل (حزام البلقان – القوقاز – الشرق الأوسط المحيط بتركيا)، والإقليم البحري القريب الذي يتشكل من البحار الداخلية (البحر الأسود – المضيقين البوسفور والدردنيل – مرمرة – إيجة – شرق البحر المتوسط – البحر الأحمر – الخليج – قزوين، وطرق الملاحة البحرية)، والإقليم القاري القريب الذي يتشكل من (أوروبا – شمال إفريقيا – وسط غرب آسيا)، كل إقليم على حدة، أو ككل متكامل، وبهذا فإن تركيا تمثل مركز القارة الرئيسية جغرافياً، وتضم الساحات التي تشكل الشريان الأساسي لتاريخ الإنسانية من الناحية التاريخية. أما الفصل المتعلق بالوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية الذي عَدّ تركيا من بين الدول التي لا يمكنها الانكفاء على ذاتها، فإن لديها القدرة على تحويل عناصر أزمتها إلى عناصر قوة، من خلال الانفتاح على الخارج بثقة جديدة في النفس. ولا يمكن لتركيا أن تتكفئ على ذاتها جغرافياً، بحكم موقعها على الخط المركزي لأهم حزام استراتيجي في العالم في اتجاه الشمال – الجنوب والغرب– الشرق. كما أن اختلاف ميراث تركيا التاريخي عن الدول القومية العادية التي ولدت من تطورات القرن العشرين، يجعل من انكفائها على الذات أمراً مستحيلاً. كما أن أحد العناصر الرئيسية لوضعية المركز التاريخي لتركيا يتمثل في استنادها إلى المواريث العثمانية التي تعد واحدة من ثماني دول دخلت القرن العشرين بوصفها بنية سياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمبراطورية، تضم الكثير من الفسيفساء الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ككلٍّ متكامل. وتناولت الدراسة في الفصل الموسوم بما بعد العمق الإستراتيجي تركيا دولة مركز ، العلاقة بين النظم الدولية والحروب، إذ يشهد التاريخ المعاصر على بروز قواعد للعبة السياسة الدولية، تتبلور وتصاغ بعد كل حرب كبرى. وأكثر ما يظهر تأثيرها خلال فترة الهدنة التي تؤدي إلى تطورات كبيرة يمكن وضعها ضمن إطارين: الأول، يمكن وصفه بحدوث تمزق دولي، تجلَّى في تحلل وتفكك في البنية الفاعلة داخل مركز النظام العالي. وكلما امتدت فترة الهدنة، بذلت كل قوة دولية جهودها من أجل مركزة قوتها استراتيجياً لتكون على أهبة الاستعداد عند تبلور نظام دولي جديد. والإطار الثاني احتفاظ فترة الهدنة بموضوعات وقضايا متأزمة وقابلة للانفجار. وإذا كانت عمليات السلام المؤقتة التي تجري في إطار هذه الفترة من الهدنة تتجه نحو الاستمرارية، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول أبرزت استحالة استمرار هذه الهدنة لفترة أطول، إذ لم تكتف هذه الأحداث بتحويل الخطاب السياسي الذي تبلور في فترة الحرب الباردة، وارتكز إلى الحريات والديمقراطية، تجاه محور أمني تحت مظلة "الحرب على الإرهاب"، بل أدت كذلك إلى خسارة خطابات نهاية التاريخ وتوسعة الحريات مكانتها في أدبيات العلاقات الدولية وتطبيقاتها،مشيراً إلى أن احتلال أفغانستان والعراق تمَّ من هذه الزاوية.

- **دراسة نور الدين (2012): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل :** جرى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام ، تضمنت عدداً من الفصول ، بلغت ثلاثة وعشرين فصلاً قام عدد من الباحثين بتناول هذه الفصول ، فقد خصص القسم الأول للفصول التي تتناول الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية والحركة الكمالية والتكوين التاريخي والسياسي الحديث للمشكلة الكردية ، فيما جاء في القسم الثاني المعنون في المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة) ، عدد من الفصول التي تناولت قضايا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية – التركية كمنظمة التجارة الحرة بين الطرفين ، والنفط كمرتكز للعلاقات ، ومشروع الغاز بوصفة بنية ارتكازية للعلاقات ، والمياه ودورها في الخلافات العربية – التركية ، وجرى تخصيص القسم الثالث للبعد الاستراتيجي في العلاقات العربية – التركية حيث تم تناول الأدوار التركية في الوطن العربي ، والخيارات التركية الإستراتيجية ، وتحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، ومحددات الموقف التركي من الأزمة السورية ، والمؤسسة العسكرية التركية ، وواقع العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وفي القسم الرابع تم تناول التحديات المستقبلية الخاصة بالجانب التركي ، ومنها العرب والدور المستقبلي لتركيا ، وتركيا والاتحاد الأوروبي، ومحور التواصل أو التأزم في محور العرب في تركيا ، وسياسات ما بعد الكمالية بماذا تفيد العرب ، في ظل ما يمثله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كاتجاه جديد في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيا منذ انفصاله عن الشخصية السياسية التركية البارزة أربكان ، حيث استفاد أردوغان منذ توليه السلطة من الورقة الأوروبية ، فأدخل مجموعة من الإصلاحات كسب فيها مزيداً من الشعبية.

- **دراسة آراس وآخرون (2012) : التحول التركي تجاه المنطقة العربية** : تضمنت الدراسة ثلاثة فصول سبقها تمهيد حمل عنوان السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل ، فيما احتوى الفصل الأول الموسوم السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية ، ثلاثة مباحث ، تطرق المبحث الأول للسياسة الخارجية التركية والعالم العربي ، أما المبحث الثاني فقد ركز على موضوع تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، فيما كان عنوان المبحث الثالث النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات . وركز الفصل الثاني الموسوم الموقف الأمريكي والإسرائيلي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول التركي ومن خلال مبحثين على : السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية ، والرؤية الإسرائيلية للتحول التركي . وتضمن الفصل الثالث نشر عدد من الوثائق المتعلقة بتركيا والربيع العربي وبعض التصريحات الرسمية .

2. الدراسات باللغة الأنكليزية

- دراسة (Bensahel ,2004) : **"The Future Security Environment in the Middle East "** **بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط** ، الصادرة باللغة الإنكليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بأشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط ، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع ، والاستقرار ، والمتغيرات السياسية .

ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية (1991) ، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة ، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001 . كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا ، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي والأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في الآتي : –

1. اهتمت أغلب الدراسات السابقة بشكل كبير بالسرد التاريخي وتجاهلت عدد كبير من الظواهر السياسية التي مرت بها تركيا خلال الفترة (2002 – 2013) وبعض الوقائع المهمة ذات الطبيعة السياسية ، خاصة ما يتعلق بموقف تركيا من من العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي .
2. لم يرد بأغلب الدراسات السابقة التطرق لدور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي ، مع الاعتبار إن تركيا قد مرت بحكومات عسكرية من قبل قادة ورؤساء كانوا يحملون الرتب العسكرية العليا .
3. غابت عمليات التحليل للتحولات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ، مما جعل عدد من تلك الدراسات تصبح كقصة تاريخية تفتقد لتوضيح مفردات مهمة في علم السياسة . لذا تركز هذه الدراسة على الفرص التي يمكن للحكومة التركية انتهازها بغية تحقيق إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط ، مع ملاحظة القيود المعيقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية ، وذلك خلال العملية البحثية لفصول هذه الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي مرت بها خلال الحقبة الزمنية التي سبقت الفترة التي تغطيها الدراسة ، كأساس لفهم طبيعة الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بطريقة منطقية ، وكان لزاماً العودة البسيطة للتاريخ القريب كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفياً أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن القومي في هذا الإقليم ، فضلاً عن تنامي الدور الإيراني ، واندلاع ثورات الربيع العربي .

عينة الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على العينة الآتية من دول الشرق الأوسط ، وهي : تركيا، وإيران ، والعراق ومصر وسوريا ، وفلسطين المحتلة ، واسرائيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام النظام السياسي التركي وتطوره (1923 – 2002)

المبحث الأول : قيود العلمانية وأثرها في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة.

المطلب الأول : الجذور التاريخية الإسلامية للدولة العثمانية.

المطلب الثاني : مبادىء الحركة الكمالية .

المطلب الثالث : الواقع السياسي التركي بعد مصطفى كمال أتاتورك.

المبحث الثاني : فرص التيار الإسلامي وأثرها في تطور النظام السياسي التركي (1923– 2002).

المطلب الأول: موقف النظام السياسي التركي من التيار الإسلامي في تركيا للفترة (1923– 1969).

المطلب الثاني: الظاهرة السياسية الإسلامية والسلطة في تركيا (1970 – 2002) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

قيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام النظام السياسي التركي وتطوره

(2002 – 1923)

انطلقت الجمهورية التركية الحديثة المؤسسة عام (1923) في رحلتها لاحتلال مكانة مرموقة بين المجتمعات الغربية المعاصرة ، بعد أن اختارت طريقاً لا ينافسها عليه أحد إذ أنها نأت بنفسها عن ماضيها الإسلامي الشرقي ، فدأبت تركيا على اتّباع المسار الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939– 1945) من أجل صياغة مستقبل بلاده في منطقة لها أهمية كبيرة في مسار العلاقات الدولية، بين أوروبا وأسيا الوسطى والشرق الأوسط .

ولعبت تركيا دوراً مركزياً ، في عملية احتواء الاندفاع السوفيتي نحو الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب الباردة (1945 – 1991) ، لكنها شهدت موجة من التغييرات الجديدة في أعقاب الحرب الباردة باتت معها تساير بعمق جملة المبادىء التي يقوم على أساسها تراث هذه الدولة ، يضاف لها مجموعة من التحديات الخارجية والأمنية ، الأمر الذي أفرز عن نقاشات داخلية حول دور تركيا الإقليمي ، ما لبث أن برز إلى السطح بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في (تشرين الثاني 2002) .

والوصول إلى القيود العامة المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، كان لزماً على هذه الدراسة تتناول ذلك من خلال المبحثين الآتيين : –

المبحث الأول: قيود العلمانية وأثرها في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة .

المبحث الثاني: فرص التيار الإسلامي وأثرها في تطور النظام السياسي التركي (1923– 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
قيود العلمانية وأثرها في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة

أفصح تردي واقع الدولة العثمانية عن ظهور مجموعة العوامل التاريخية الناتجة عن التكوين الإسلامي للدولة العثمانية في قيام نظام حكم الجمهورية التركية الحديثة عام (1923)، وفرضت هذه العوامل إقامة علاقات خاصة ذات سمات متميزة في منطقة الشرق الأوسط، برزت فيها العلاقات التركية – العربية ، وكل من إيران وإسرائيل، وقد تحددت هذه العلاقات في أنماط ما هو داخلي (محلي) وما هو خارجي (دولي وإقليمي)، إذ إن لكل من هذه الدول ظروفها الخاصة التي تحكمها والمتعلقة بالسعي نحو تحقيق مصالحها القومية، الأمر الذي رسم طريقاً تركياً منفرداً في علاقاتها الخارجية أدى لخلق تبريرات وتفسيرات مختلفة ذات طبيعة مشتركة في كثير من الأحيان ، إلا ما اختلف منها في العنصر أو المكون الأساس في الدول الأخرى .

وأسهم النموذج العلماني الكمالي في صياغة نمط النظام السياسي وشكله في تركيا الحديثة بعد أن واجه تحديات داخلية شكلت العلة السياسية التي ما انفكت تفرض نفسها على الوجود التركي ، مما انعكس على الحياة السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود عام (1980) الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية في السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد ، وما تبعها من حكومات سرعان ما وصلت إلى العثمانيين الجدد من زعماء حزب التنمية والعدالة عام (2002) .

تتناول الدراسة في هذا المبحث تلك العوامل من خلال المطلبين الآتيين: –

المطلب الأول : الجذور التاريخية الإسلامية للدولة العثمانية .

المطلب الثاني : مبادىء الحركة الكمالية .

المطلب الثالث : الواقع السياسي التركي بعد مصطفى كمال أتاتورك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
الجذور التاريخية الإسلامية للدولة العثمانية

تشكل الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية وحدة متكاملة مع استيعاب العامل الزمني والتاريخي للمجتمعات . وتشكل كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع ، وهويته الثقافية ، والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها ، معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد ، لذلك ؛ فإن ثقل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية ، يعد أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا ، رغم التراجع الواضح في الدور الحضاري التركي خلال مرحلة الحرب الباردة الذي تغير كثيراً وأصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؛ وهو ما أدى إلى دفع تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فاعلية سواء في منطقة البلقان أو القوقاز، وذلك بسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوسياسي في هذه المناطق ، فأخذ الانتماء الإسلامي وتأثير العناصر العثمانية التي ورثتها هذه المناطق تدفع بها إلى ساحة المركز العثماني ، التي تعد بالنسبة لها منطقة أمن تاريخية على طول المحور الذي يربط مناطق البلقان بالأناضول (أوغلو ، 2011 : 42) .

وقد زاد العثمانيون من اتصالاتهم بالمحيط العربي ، إثر سيطرتهم على أجزاء استراتيجية كبرى في العالم العربي منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي ، وامتازت المناطق العربية بتكويناتها التاريخية وكثافتها البشرية وقيمتها الحضارية والثقافية ، التي عاشت بالتكوينات العثمانية الجغرافية والحضارية (الجميل ، 1989 : 23) .

وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأت السلطة المركزية العثمانية بالانحسار السياسي خاصة عن الأقاليم العربية ، وبدأت تحل محلها سيادة عثمانية لا مركزية ، رافق ذلك تفجر صراعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايديولوجية وعسكرية بين الدولة العثمانية وقوى دولية لها تواجد على جانبي العالم العربي ، فكان الصراع العثماني – الإيراني ، والصراع العثماني – الأوروبي (الحضرمي ، 2010 : 205) .

وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين ظهرت مؤشرات واضحة على قرب انهيار الدولة العثمانية . وبرزت حالة تاريخية عُرفت بالمسألة الشرقية * ، وبدأ التدخل الدولي في شؤون المنطقة من قبل كل من : فرنسا ؛ وبريطانيا ؛ وروسيا القيصرية ؛ وايطاليا، تحت مسميات وحجج كثيرة ، الأمر الذي دفع السلطان عبد الحميد (1876 – 1909) إلى محاولة لم التشتت الحاصل في الدولة العثمانية ويطوق المشاعر القومية ليرفع شعار الجامعة الإسلامية ، من أجل مواجهة التيارات الانفصالية بعد ظهور حركات تركية عنصرية، مثل : جمعية الاتحاد والترقي ، وحزب تركيا الفتاة ، وبالمقابل ظهور موجات قومية عربية (الحضرمي ، 2010 : 207) .

وما أن أُعلنت الحرب العالمية الأولى حتى تفجرت العلاقات بين العرب والأتراك ، فقام الاتحاديون الحاكمون في اسطنبول بشن حملة ضد التوجهات العربية الداعية إلى الحكم اللامركزي ، ثم استغلت الدول الأوروبية حالة الانهيار العثمانية بعد الهزيمة أمام دول البلقان في (1913 – 1914) فعقدت الاتفاقيات مع حزب الاتحاد والترقي من أجل اقتسام غنائم الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية ، لكن حزب الاتحاد والترقي لم يوافق على منح سكان الولايات العربية الإصلاحات التي كانوا يطالبون بها من أجل تقوية أنفسهم (الحصري ، 1965 : 193) .

---

* **المسألة الشرقية** : هي مسألة وجود العثمانيين المسلمين في أوروبا وخروجهم منها وسقوط القسطنطينية من سيطرة العثمانيين بعد فتحها عام (1453) وتعرض مصالح الدول الأوروبية إلى التهديد في هذه المنطقة. ويدل المصطلح على تصفية أملاك رجل أوروبا المريض في البلقان من طرف الدول الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تميزت طبيعة الدولة العثمانية التي حكمت في تركيا باسم الدين الإسلامي ، لا سيما طبيعة سلطاتها والوسائل المستخدمة من قبل السلطة في المجتمعات التابعة لها والتي تحولت عبر الزمن من مرحلة الخلافة إلى مرحلة الاستعمار ، والتي شهدت عدد من التوصيفات تتعلق بالهوية العثمانية التي اختلفت تمثلاتها في مراحل التاريخ العثماني وانعطافاته التي انتهت مع عمر الدولة العثمانية وحسمتها معاهدة لوزان لعام (1923) من خلال وضع حدود الدولة وكيانها وهويتها وهوية الكيانات التي انبثقت منها، عبر التأسيس لمبدأ العالمية في النظام الإقليمي الذي انبثق من انهيار الدولة العثمانية ، ومن عصبة الأمم التي تكونت إثر الحرب العالمية الأولى (كوثراني ، 2012 : 38).

وقد جرى التعبير عن إشكاليات الهوية والتاريخ العثماني بالتوصيفات الآتية : –

1. **مراحل الهوية العثمانية**

اختلفت توصيفات الدولة العثمانية بحسب الفترات الزمنية التي مرت بها ، فقد مرت الدولة بفترتين تاريخيين هما (كوثراني ، 1986 : 142) :-

أ. **الفترة الأولى** : شهدت خلالها الدولة العثمانية ذات العصبية العامة ، تفرعات عديدة لعصبيات وملل وإثنيات مختلفة على مستوى تركيب المجتمع ، وقد تدرجت فيها الدولة بين المرحلتين الآتيتين :

أولا: مرحلة عصبية الأسرة المتغلبة : وهي المرحلة الأولى من عمر الدولة .

ثانيا: مرحلة الدولة السلطانية : وهي المرحلة التي شهدت سيادة نصاب الدولة ، فكانت عصبية عامة لدولة سلطانية جرى منح سلطانها سمة الشرعية بموجب قانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغلب الذي أصبح شرعياً بعد الاستقواء بالدعوة الدينية والقيام بجزء كبير من مهمات الخلافة .

ب. **الفترة الثانية** : تحولت خلالها الدولة العثمانية إلى الدولة الوطنية ، إذ انتقلت فيه الدولة إلى صيغة (الدولة / الأمة) ، وقد شهدت الدولة خلال هذه الفترة المرحلتين الآتيتين :

أولا : مرحلة التنظيمات: وهي شكل متقدم من أشكال الاقتباس والتوليف بين صيغة الدولة الحديثة (الغربية) وصيغة الدولة السلطانية ذات المرجعية الإسلامية على مستوى التشريع ، وقد استهدف عهد التنظيمات الذي أمتد للأعوام (1830 – 1876) إلحاق الدولة العثمانية من الناحية التنظيمية والقانونية على الأقل بركب المدنية الأوروبية .

ثانيا : مرحلة الدستور وأزمته المطلبية الممتدة للفترة (1876 – 1908) : وقد اكتسبت العثمانية في هذه المرحلة معنى الوطن ومعنى الأمة وذلك على يد مجموعة من المثقفين الأتراك والعرب الذي كانوا متأثرين بالفلسفة الوضعية الوافدة من ألمانيا وفرنسا ، فخطت أقلامهم تلك المعاني ومنهم نامق كمال وخليل غانم و ساطع الحصري ، لذلك ظهرت في تركيا مفردة الملّة التي تعني الأمة باللغتين الفارسية والتركية.

2. أنماط الهوية الإسلامية

كانت السمة الدينية من أهم السمات التي اتسمت بها التشكيلات الإدارية للدولة العثمانية ومعظم تصرفاتها ؛ فقد كان للهيئة الإسلامية المسؤولة عن التشريعات وضع مُعترف به ، ومركز مرموق ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان يطلق على رئيسها المفتي ، ثم تغير هذا اللقب إلى شيخ الإسلام الذي كان يشرف على الهيئات القضائية، والمؤسسات ذات الطابع والنشاط الديني ، وكان السلاطين أنفسهم حريصين على تدعيم سلطتهم ، ويعملون على استغلالها كلما حزبهم أمر ، أو أقدموا على مشروع خطير ، كما اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بنشر التعبئة الروحية بين أفراد القوات المسلحة ، وإثارة عاطفتهم وحميتهم الدينية وصولاً إلى تسخين الجنود روحياً قبل خوض المعارك (القطوري، 2012 : 19) .

وشهدت الدولة العثمانية خلال الفترة الثانية من عمرها التي نمت فيها صيغة (الدولة / الأمة)، تقاطعات بين تيار العثمانية الجديدة الذي يسعى لبناء الوطن العثماني، وبين التيار الذي ينادي بالأمة العثمانية، وظهر التقاطع في ثقافة النخب العربية والتركية وخطابها المنتظم في تيار تركيا الفتاة، وفي غيره من التنظيمات الليبرالية والتوجهات الإصلاحية في المدن وعواصم ولايات الدولة العثمانية، فقد انتظم في الدولة العثمانية جيلا مرحلتي التنظيمات والدستور، مما أوجد صراعاً بينما من أجل تحديد الهوية الإسلامية في طبيعة النظرة لكيفية تأسيس مملكة عثمانية دستورية، في الحلم والطموح ، والمركزية واللامركزية عبر اجتهادات وخلافات نخب القوميات المتعددة في الدولة، بل حتى داخل القومية الواحدة كما هو الحال بين حزب الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف (كوثراني ، 2001 : 173) .

وقد تمثل هذا الصراع بين كل من النمطين الآتيين (كوثراني ، 1986 : 144) :

أ. نمط الهوية الإسلامية التقليدية المحافظة : ويتألف هذا النمط من المؤسسة الدينية الرسمية المسماة مشيخة الأسلام ، والطرق الصوفية ، والجماهيرالشعبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. نمط الهوية الإسلامية النخبوية الإصلاحية : حاول هذا النمط تقديم اجتهاد إسلامي في فهم الدستور وتنظيم الحياة البرلمانية والمشاركة السياسية وتحديد سلطة الحاكم وحيز الانتماء الوطني إلى الدولة على أساس تصور يماثل بين الشورى والديمقراطية ، والاقتراع والبيعة .

3. تنوع الهوية العثمانية

تعرضت الهوية العثمانية الجديدة خلال العقدين الأولين من القرن العشرين لحالة انقسام تركي – عربي حدثت نتيجة أسباب كثيرة ومتنوعة ، وتعدد شكل هذا الانقسام بين هوية قومية تركية ، وهوية قومية عربية انقسمت هي الأخرى بدورها إلى هويات قطرية وطنية ، وجاءت معاهدة لوزان لعام (1923)* لتكرس حالة الانقسام في الهوية العثمانية ، الذي حدث نتيجة حدوث مسار التغيير في وضع الدولة العثمانية ومفاجآته المتفجرة تدريجياً ، التي هزت بنية الهويات وخطابها لدى النخب هزاً عنيفاً ، ودفعت النخب إلى البحث عن مرجعيات جديدة وقديمة للهوية ، أو قديمة متجددة ، والتي برزت فيها الأحداث الآتية (كوثراني ، 2012 : 73) :-

أ. استلام حكم الدولة العثمانية من قبل حزب الاتحاد والترقي بعد انقلاب عام (1908) ، وتأرجح الحكم بين : الشكل التمثيلي وحكم أقلية عسكرية .

ب. الصراع بين المركزية والامركزية في الإدارة العثمانية ، والصراع بين الحزبين التركيين الاتحاد والترقي والحرية والائتلاف .

ج. اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية طرفاً فيها .

---

* **معاهدة لوزان** وتعرف أحيانا باسم "معاهدة لوزان الثانية" تم توقيعها في (24 تموز 1923) كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على اثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليا) في الدولة العثمانية وذلك بابطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية نتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وقد قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. إعلان مشاريع التقسيم الكبرى، مثل : معاهدة سايكس بيكو عام (1916) ، وصدور وعد بلفور عام (1917) ، ومعاهدة سيفر عام (1919) ، وحدوث الاحتلالات الأجنبية الكبرى لعدد من الولايات العثمانية .

ترى الدراسة أن أحد الأسباب الهامة التي جعلت من الجذور الإسلامية التاريخية تصبح أحد العوامل التاريخية التي ساهمت في تشكل نظام الحكم الجمهوري في تركيا يكمن في وجود تناقضات بين موضوعي الهوية والوعي التاريخي كونهما كانا الأساس النفسي الذي حرك الإطار النظري الإستراتيجي للحركة الكمالية من أجل الانطلاق من الحقائق الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية في بناء نظام الجمهورية التركية الحديثة، خاصة أن الضرورة تطلبت ضبط الانسجام بين الثقافة السياسية الداخلية وصناعة السياسة الخارجية التي غابت في ظل الصراعات الداخلية التي عاشتها الدولة العثمانية خلال العقدين الأخيرين من عمرها .

المطلب الثاني
مبادىء الحركة الكمالية

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تمزيق الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها إلى مجموعة من الدوليات بعد أن دخل الأتراك هذه الحرب إلى جانب دول المحور ألمانيا والنمسا ، فكان الانتداب البريطاني والفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو عام (1916)، وتم إعطاء فلسطين لليهود عام (1917) بموجب وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا ، وإحتلال أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية ، وإعلانها دولاً أوروبية مستقلة ، الأمر الذي أدى إلى إعلان الجمهورية التركية عام (1923) من قبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطفى كمال أتاتورك * وبرئاسته ، كما وقّع أتاتورك على معاهدة لوزان عام (1923)، وقبل بشروط اللورد جورج كرزون وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوفد البريطاني في مؤتمر لوزان ، وقد تضمنت هذه الشروط الآتي (الصلابي ، 2004 : 551) : -

1. عدم مطالبة تركيا بالأراضي التابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى .
2. قطع صلة تركيا بالإسلام .
3. إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءً تاماً .
4. إخراج الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة .
5. اتخاذ دستور مدني بدلاً من دستور تركيا القديم .

لم يكتفِ مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية لطريقة عادية ، بل إنه اضطلع في تأسيس أيديولوجية كمالية لها ، التصقت باسمه وبجماعته الذين آزروه في مهمته التاريخية . ولا يكمن سر قوة تلك الأيديولوجية الكمالية في ما أثير حولها من ردود فعل ودعايات مؤيدة أو مضادة لها ، با يكمن في قوة مبادئها التي لم تزل كامنة في الوجود التركي المعاصر حتى يومنا هذا ، فالبرغم من توالي عدة حكومات وأنظمة سياسية على حياة تركيا المعاصرة ، إلا أن المبادىء الكمالية لم تزل سارية المفعول ، ولم يزل أتاتورك أباً للأتراك ، ورمزاً لوجودها مقارنة بغيره من الرموز في تاريخ العالم المعاصر (الجميل ، 2012 : 106) .

---

* **مصطفى كمال أتاتورك (1881 – 1938) : ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر إيجة ، وانتسب إلى الثانوية العسكرية في عام (1905) ، تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق (1915 – 1918) . حقق انتصارات عسكرية في معارك بارزة في الحرب العالمية الأولى ، بزغ نجمه في معركة غالبيولي ، قاد حرب التحرير الوطنية للفترة (1919 – 1922) ، وأسس المجلس الوطني التركي الكبير عام (1920) . قام بإعلان الجمهورية التركية الحديثة عام (1923) وعاصمتها أنقرة ، انتخب رئيساً للجمهورية في (3 آذار 1924) حيث ألغى الخلافة العثمانية . ولجهوده لقب (أبو الأتراك) .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برزت الأيديولوجية الكمالية ، وظلت على امتداد قرن من الزمن، الإيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية ، رغم الشكوك التي ما لبث أن واجهتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي ثارت حول بقاءها قادرة على الاضطلاع بدور المرشد العام للبلاد في القرن الحادي والعشرين ، جراء التهديد الذي تعرضت إليها المبادىء التي جاء بها مصطفى كمال أتاتورك وكانت منصبة على إيجاد تركيا الحديثة ، ذات الجدوى الطامحة لخلق دولة قومية وفقاً للمعايير الأوروبية التي برزت خلال القرن التاسع عشر تجاه العمق الأناضولي من الإمبراطورية العثمانية السابقة ، هذه المبادىء التي أصبحت تدريجياً عقبة على طريق تحقيق المزيد من التقدم في التحول الديمقراطي في تركيا ، لأن الدوائر القيادية في البلاد كانت تميل إلى إسناد سياستها لنوع من التفسير التسلطي لهذه المبادىء ، بدلاً من أي تفسير ديمقراطي ليبرالي بديل ، مع أن كلا التفسيرين كانا ممكنين فكرياً ، نظراً لاتصاف سهام (مبادىء) الكمالية الستة بالانفتاح على الصعيد المفاهيمي (Toprak, 1987 : 224).

وقد جرى إقرار المبادىء الكمالية في مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الأول الذي أسسه مصطفى كمال في (15 تشرين الثاني 1923) ، الذي يتألف شعاره من أربعة سهام متمركزة على أربعة مبادىء التي وصف بها النظام التركي وهي (الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية) ثم أضيف مبدآن آخران في المؤتمر الثاني للحزب الجمهوري عام (1931) وهما (الدولتية ، والانقلابية) ، وقد دخلت هذه المبادى في الدستور التركي (دروزة ، 1978 : 156) .

وجاءت الإجراءات التحديثية للحركة الكمالية بعد أن ظهر عجز الإجراءات التنظيمية الناقصة أو الجزئية التي طبقها العثمانيون في القرن التاسع عشر ، وشملت إجراءات الكماليين جوانب الحياة المختلفة ، كان أكثرها قوة تلك المتعلقة بالإسلام والتعليم والقضاء ، فتم إلغاء السلطنة والخلافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأوقاف والزوايا والطرق الصوفية وأسست إدارة الشؤون الدينية بدلاً من وزارة الشريعة (غفور ، 1988 : 42) .

وشملت اجراءات الحركة الكمالية : منع ارتداء الطربوش والعمامة والتروّيج للباس الغربي ؛ اغلاق المدارس الدينية ؛ الاستعانة بمعلمين ذوي توجهات علمانية ؛ استبدال المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية تعتمد قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية (سليمان ، 1961: 64).

وتم منع حجاب المرأة وألغي استخدام الحرف العربي بالكتابة واستبداله بالحرف اللاتيني، وجرى تبني التقويم الميلادي ، وإصدار قوانين مساواة المرأة بالرجل فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث ، وألغيت الألقاب القديمة بأخرى جديدة ، إلا أن تلك الإجراءات واجهت ردود فعل متباينة تأرجحت بين مؤيد ومعارض ، فمثلاً أيدت طبقة المتعلمين والمثقفين ثقافة غربية الخطوات المتخذة ، وحاولوا إظهار مصطفى كمال أتاتورك بمظهر المنقذ للأمة من التخلف والرجعية ، وعدوا تلك الخطوات انتصاراً لأفكارهم (الطحان ، 2007 : 162)، (نور الدين ، 1998 : 143) .

لقد كانت الكمالية ومنذ بدايتها ، برنامجاً سياسياً لعملية التحديث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتركيا من جهة ، وأداة إيديولوجية لتسويغ الأفعال السياسية المعتمدة من جانب حكامها من جهة ثانية ، إذ أقام أتاتورك دولته على مبدأي الحداثة والعقلانية ، وهذين المبدأين قد جرى تطويرهما وممارستهما في أوروبا ، إلا أن أتاتورك لم يقم باتباع أية إيديولوجية شاملة تشكل سنداً لأفعاله ، فقد بادر بدلاً من ذلك إلى اعتماد نظرة براغماتية (ذرائعية) إلى جملة المشكلات المرتبطة بتنظيم وقيادة النضال في سبيل الاستقلال الوطني وإقامة دولته الجديدة ، أما ما بات يعرف فيما بعد باسم المبادىء الكمالية فلم تكن إلا الطريق المناسب الذي قام على مجموعة معينة من الأفكار المحددة بصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضفافة التي أراد أتاتورك بناء الجمهورية على أساسها ، وقد أفادت هذه الأفكار أيضاً في عملية إضفاء صفة المشروعية على سلطته ، من أجل حكم أتباعه الذين كانوا يشكلون نخبة الدولة الجديدة (كرامر ، 2001 : 20) .

إن قيام الدولة الجديدة بإلغاء الخلافة الإسلامية وإعلان مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية في تركيا كنظام سياسي ، جاء ليسمح للنظرة والتوجه العملاني بالفصل بين الفعل المدني والاعتبارات الدينية بما أسهم بدخول العقيدة الفكرية في الحياة السياسية ، وشجع على المناداة بالقومية بدلاً عن الإسلام ، الأمر الذي ساعد القومية التركية الأناضولية بالاعتماد على الجغرافيا واللغة ، على العكس مما اعتمدته القومية العربية من أبعاد إيديولوجية ، وبهذا شكل الابتعاد التركي عن العالم العربي انتصاراً قومياً يصب في صالح الجمهورية التركية وأهدافها ضمن حدودها الجديدة التي يسيطر عليها هاجس إنشاء تركيا الحديثة التي استقرت سياستها الخارجية والداخلية ضمن نظام قومي جمهوري غير مستعمر، له فلسفة سياسية ومرجعية تاريخية (الجميل ، 1995 : 246) .

وقد واجهت الحركة الكمالية في تركيا معارضة شديدة في السنوات الأولى التي أعقبت قرار إلغاء الخلافة من قبل علماء الدين الذين استثمروا ذلك القرار في إثارة الشعور الديني وتأليب الناس ضد الكمالية (دروزة ، 1978 : 16) . مما أدى إلى قيام انتفاضات مسلحة ذات طابع ديني وقومي مثل انتفاضة الشيخ(سعيد بيران) * عام (1925) (الجميلي ، 1985 : 132) .

وهكذا ؛ فإن الحركة الكمالية في تركيا حاولت بعد إعلان الجمهورية أن تُبقي الحركة الدينية محكومة في إطار التنظيم العام للدولة ، ولكن ضمن التوجه العلماني القاضي بفصل الدين عن الدولة

* **سعيد بيران : أحد زعماء الأكراد في تركيا ، وهو أحد شيوخ الكريقة النقشبندية ، كانت له علاقات متينة مع رؤساء العشائر الكردية ، وأصبح له نفوذ واسع ومصالح تجارية ، قاد عام (1925) انتفاضة مسلحة ضد مصطفى كمال أتاتورك في منطقة شرق الأناضول .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، فكانت تتيح المجال للإسلاميين باستخدام الوسائل المتاحة للانتشار شريطة أن تظل المؤسسات الدينية ضمن نطاق الدولة الرسمي (Dodd, 1979 : 76) .

وسمحت الحركة الكمالية من جهة أخرى لتنظيمات الاحزاب الاشتراكية بالعمل ، ونشطت تركيا في اتباع نهج التغريب ، فوثقت علاقاتها بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أيدت وبشكل قوي وجود تركيا في حلف الأطلسي من أجل حماية مصالحها في الشرق الأوسط ، وقد جاء الرهان الغربي على المنطقة لصالح الجانب التركي الذي رسمه مصالحه على أساس براغماتي منفعي ووضعها فوق كل اعتبار ، سواء في الدائرة الإقليمية أو الدائرة الدولية ، وهذا مالم ينهجه العرب في علاقاتهم الخارجية التي لم تقم على ثوابت أو مبادىء ، لذا فإن التغييرات التي جرت في تركيا كانت انقلابات على أساليب النظام وليس على ثوابته ومبادئه ومصالح تركيا، ولعل أهم هذه الثوابت التغريبية التركية التي غدت اتجاهاً عاماً تمثله الأحزاب الليبرالية المعتمدة على المبادىء . إلا أنها لم تظل هي التوجه المسيطر إذ برزت تيارات أخرى تدعو إلى ضرورة العودة إلى الجذور الشرقية دينياً وحضارياً وفكرياً ، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والإسلامية (الحضرمي ، 2010 : 200) .

وعليه ؛ وقعت تركيا بين عالمين يكادان يكونان متناقضين ، فهي من جهة ترى ضرورة التوجه نحو الغرب حتى من وجهة نظر أولئك الذين يقولون بالأصولية . إذ إن ما تحتاجه تركيا من مفاهيم وأدوات عصرية وتطورات علمية لا تتوفر إلا في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ويرى المتشددون أن المنطقة العربية والإسلامية والشرق أوسطية لا تمثل لتركيا إلا ممرات وأسواقاً فلا تنفعها إلا اقتصادياً ونفطياً ، وباتت تركيا تعد الاندماج في الشرق الأوسط ليس أمراً مغرياً فالمشاكل والاضطرابات هما سمة هذه المنطقة . وحتى التعاون الاقتصادي مع بلدان الشرق هو عمل قطري ومبكر وليس له تجربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفيدة ، لذلك وجدت تركيا نفسها معزولة جراء واقع الحال الذي فرضه عليها تكوينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فلا التغريبية قد نجحت ولا الذهاب الذهاب إلى الشرق كان مقبولاً تركياً ، فالانضمام إلى عضوية أوروبا يجعلها أمام منافسات اقتصادية وصناعية ضخمة ، في ظل احساس أعضاء السوق الأوروبية أن أعباء مالية كبيرة أُلقيت عليهم في سبيل دعم التنمية الإقليمية ، أما التوجه التركي نحو العالمين العربي والإسلامي فقد أصبح قيداً يعيق تمددها نحو مشارفة القرن الحادي والعشرين ، كما أن تركيا تدرك جيداً أن العرب بحاجة إليها أكثر من حاجتها إليهم (الجميل ، 1995 : 258) .

وهكذا ؛ تطلبت عملية بناء الدولة القومية التركية إيجاد أمة تركية ، وكان لا بد من إعطاء الشعب هوية جماعية جديدة ، كما كان لا بد من اقتناع الشعب وقبولهم بهذه الهوية ، الأمر الذي فرض على الحركة الكمالية التحرك باتجاهين متوازيين في وقت واحد ، إذ أن عملية التحديث الشاملة سارت وفق ما حددته مواصفات المبادىء الكمالية ، فقد تشكلت الآيديولوجية الجديدة بالاعتماد على مبادىء: الجمهورية ، والقومية والشعبية ، عبر من خلالها المبدأين الأولين عن الاعتراف بالتجارب الأوروبية في بناء الدولة القومية ، في حين يمكن اعتبار مبدأ الشعبية منتسباً إلى المثل الجماعية الأممية المنبثقة من النظرة الإسلامية إلى العالم ، وكان لا بد للسيادة من أن تكون دون أي لبس للشعب (الجمهورية) المتوحد في كتلة سياسية مشتركة مع الأمة التي لا يجوز وصفها تحالفاً للطبقات والطوائف أو الفئات المتمايزة بأشكال أخرى ، بل يجب النظر إليها على أنها كتلة مستندة إلى وحدة متماسكة لا تعرف إلا الانقسامات الوظيفية ، كتلة موحدة هي الشعب (كرامر ، 2001 : 22) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من كل اجراءات الحركة الكمالية ظلت تلك الاجراءات تعتمد الاسلوب القسري عند التنفيذ نتيجة لعدم قبول العلمانية من أغلب فئات الشعب التركي المتمسك بالإسلام الذي يمثل أقوى رابطة له بالتراث والماضي (الدوري ، 1989 : 194) . وبهذا لم تستطع خطوات مصطفى كمال التي سار فيها من أجل تحديث تركيا أن تقتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي (المرجة ، 1984 : 391) .

لكن الأزمة الحقيقية للحركة الكمالية في تركيا برزت بعد حين ، وتمثلت في الصراع اليائس مع حركة كبرى في تركيا، تسعى لاستعادة الجذور والهوية التركية الإسلامية كما كانت طوال ألف عام، وباتت ساحة التنافس تهدد مصالح النخبة السياسية والعسكرية التي ارتبطت بالوضع الذي أوجدته الكمالية لتركيا، ثم تعلق بها فساد متراكم تداخل مع مؤسسات الدولة حتى تمكن منها، فأصبح التخلي عن هذا الوضع هزيمة كبرى بالنسبة لمريدي الكمالية، خاصة بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية الذي رافقته بعض التغيرات في سياسة حزب الشعب الجمهوري والاحزاب السياسية الأخرى التي تعاقبت على الحكم في تركيا تجاه المسألة الدينية . كما برز دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، إذ كان من تقاليد الأتراك الاعتماد على الجيش منذ قيام الدولة العثمانية ، هذا الدور الذي تنامى بشكل كبير بحيث سمح لعدنان مندريس الاستعانة بالجيش في فرض النظام بالقوة ، الامر الذي دفع الجنرال جمال كورسيل للقيام بانقلاب عسكري في (27 أيار 1960) تحت دعوة حماية المبادىء الكمالية ، ولم يختلف الأمر في انقلاب (آذار 1971)، وانقلاب (12 أيلول 1980) من ناحية المبررات والآليات التي اتخذها الجيش ذريعة للتدخل في الحياة السياسية، حتى بات ذلك عنواناً للأستراتيجية التركية لعقود طويلة عاشتها تركيا لاحقاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

الواقع السياسي التركي بعد مصطفى كمال أتاتورك

عمل مصطفى كمال أتاتورك على اختيار الشكل الجمهوري الفرنسي أو اليعقوبي* للجمهورية التركية ، هذا الشكل الذي يقوم على احتكار السلطة المركزية لمعظم النشاطات في الدولة سواء كانت تلك النشاطات تتعلق بالجانب السياسي أو ما يتعلق بالمجتمع ايضاً . واليعقوبية كانت لتكون محتملة، لو لم يرافقها التأثر بالتأويل الالماني، الذي يعتد بالتأصيل العنصري . وهكذا فإن الذي تأصل في تركيا المعاصرة ليس فقط إنسحابها من ماضيها ودورها الديني، بل الارتهان الشديد إلى القومي . وكانت المفارقة الكبرى في أنَّ حامل هذا التشدد لم يكن الوعي الديني، بل الوعي القومي . ومن هنا أصبحت الهوية التركية صورة نافية للإسلام مثلما هي صورة نافية للمواطنة، التي حل محلها الانتماء إلى الامة بالمعنى العرقي والثقافي . وعليه فإن هذا الفهم يبتعد كثيراً عن مفهوم المواطنة الاوربية، كما ينسجه الاتحاد الاوربي، الذي تسعى تركيا للانضمام إليه، يبتعد عنه بوصفه ثمرة تحول تاريخي ينقل الاوربيين من الدولة القومية إلى اخرى تتعداها (الموسوي ، صحيفة المثقف العدد : 2429 الثلاثاء 30 /4 / 2013) .

ثم سارت تركيا في عهد عصمت إينونو الذي انتخب رئيساً للجمهورية التركية في (12 تشرين الثاني 1938)، بذات النهج الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك ، إذ تعهد إينونو بمواصلة طريق سلفه الذي فارق الحياة قبل ذلك بيوم واحد (الزين ، 1982 : 251)، وبذلك أرست تلك السياسة التي

* **"اليعقوبية" : هي الإيديولوجية التي أنكرت باسم العقيدة ووحدة الأمة، كل تنوع وتعدد عرقي في الجمهورية الفرنسية، وامتزجت بالرعب والخوف ، مع دكتاتورية الجناح الأكثر تشدداً في الثورة الفرنسية؛ وامتد هذا الاختلاط بين عامي (1793 – 1794) . وبعد قيام الجمهورية في فرنسا عام (1880) أصبحت اليعقوبية من القطع الأثرية في المتاحف الفرنسية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتمدها إينونو نظاماً سياسياً مستقراً فلم يواجه أية متاعب في السنة الأولى لحكمه لا سيما وإنه سار على خطى أتاتورك دون أي تغيّر جوهري (السيد،2001 :51) .

إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام (1939) فرض على إينونو إتباع سياسة محايدة لضمان وتعزيز الأمن القومي لتركيا طوال مدة الحرب ، لكن إينونو واجه بعد ذلك مشاكل داخلية عديدة ، ظهر بشكل واضح بعد تعرض إينونو لانتقادات شديدة بسبب تردي الأوضاع المعيشية التي عمّت البلاد لا سيما بين أوساط الفلاحين والعمال والحرفيين الذين تضرروا جراء الحرب وبرزت طبقة رجال الأعمال الجدد (تجار الحرب) الذين بدأوا بالمطالبة برفع سيطرة الدولة على الاقتصاد ، مما دفع تلك الفئات إلى توجيه النقد لسياسة الحزب الواحد (مراد ، 1996 : 27) .

فيما كان لانتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) عدد من النتائج التي رسمت واقعاً جديداً في مسار العلاقات الدولية، تمثلت بظهور قوى دولية جديدة متصارعة ، انتظمت على شكل معسكرين متضادين، برزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية في مواجهة الاتحاد السوفييتي، كما نمت سياسة الأحلاف العسكرية التي كان من أبرزها : حلف وارشو الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي، وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي نظرت إلى تركيا بجدية كبيرة لما لها من موقع استراتيجي عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي، وجاء تخلي تركيا عن سياسة الحياد التقليدية متزامناً مع تلك النظرة الأمريكية لتركيا مما ضاعف من أهمية تركيا بالنسبة للغرب نتيجة لهذه السياسة التي لم تعد ممكنة أو مقبولة، فكان لا بد من التوافق مع الغرب تخوفاً وتحسباً مما يمكن أن يترتب على الاتحاد السوفييتي سواء عسكرياً أم أيديولوجياً ، فضلاً عن انهيار الأنظمة الفاشية والنازية القائمة على الحزب الواحد (النعيمي ، 1989 : 7) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شكل إنهيار تلك الأنظمة أهم العوامل الخارجية التي لعبت دوراً في تشجيع تركيا على إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد – حزب الشعب الجمهوري – إذ أبدت تركيا وعلى لسان عصمت إينونو في (تشرين الثاني 1945) استعدادها لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقاً للظروف المتغيرة في العالم حينذاك ، جراء ما أملى عليها تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن متطلبات سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي دفع تركيا للقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية كان من بينها السماح بالتعددية الحزبية (أحمد ، 2000 : 231) .

وجاءت العوامل الداخلية المتعلقة برغبات التيارات السياسية سواء من داخل حزب الشعب الجمهوري أو من خارجه ، بضرورة منح الحريات السياسية ، وحرية توجيه النقد وفسح المجال أمام الآراء الأخرى ، لتهيء الرئيس إينونو من أجل القبول باصدار اصلاحات تسهم بتحقيق التحرر السياسي والاقتصادي ، كما ظهرت مجموعة من المعارضين داخل الحزب الحاكم اعترفوا بكل ذلك واقتنعوا باجراء الاصلاحات التي تكفل بناء الدولة الحديثة (القطوري ، 2012 : 56)

ثم أعلن رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو أن بلاده قد بلغت من النضوج السياسي الذي يسمح بقيام تعددية حزبية ودعم الديمقراطية، وأعرب عن أمله بتأسيس حزب معارض ، لكن إينونو كان يرمي من وراء ذلك امتصاص الاستياء العام الناتج عن الأزمات التي عانت منها تركيا منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية (حيدري ، 1986 : 23) .

وقد شجعت تلك الاستعدادات على التفاف الأصوات المعارضة حول جلال بأيار رئيس الوزراء التركي في عهد أتاتورك للمطالبة بتشكيل حزب معارض (يالجين ، 1998 : 12) . وبالفعل وبعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فترة وجيزة من تصريحات (إينونو) عن دعمه للديمقراطية تم الإعلان عن تأسيس حزب سياسي على يد أربعة أعضاء انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري ، وهم كل من : (جلال بايار)* ، و(عدنان مندريس)** ، و(رفيق كورالتان)*** ، و(فؤاد كوبرلو)**** ، أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي الذي تبنى ضمن أيديولوجيته المبادىء الكمالية الستة مؤكداً على الليبرالية والديمقراطية (العبيدي ، 1989 : 65) .

وبهذا الشكل فقد واجه نظام حكم عصمت إينونو عدد من الإشكاليات المهمة التي كان من أبرزها الإشكالية المتعلقة بمفهوم الديمقراطية الذي بقي معلقاً ولم يتم حسمه بشكل جذري ، ذلك أن النخبة العسكرية والبيروقراطية الحاكمة ، ورثت نمطاً من التسيير والتنظيم يرجع إلى الحقبة العثمانية ، غير أنها أعادت إنتاج هذا النمط في شكل إيديولوجي حديث ، يقضي باعتماد مفهوم "الرأس" للديمقراطية باعتبارها مسألة خاصة بالمسؤولية السياسية ، وليس بالضرورة تعني المشاركة السياسية ، وكان هذا هو المفهوم الذي ساد لدى الحكومات العسكرية الثلاث التي حكمت تركيا (1960 ، 1971 ، 1980) عن الديمقراطية ، وفي كل مرة حدث انحراف عن هذا المفهوم كانت المؤسسة العسكرية تتدخل لضبط الديمقراطية حتى تكون أكثر انسجاما مع مفهومها السالف التحديد (بووانو ، 2010) .

---

* **جلال بايار (1884–1988) : ولد في مدينة عمر بك بالقرب من بورصة ، شغل عدة مناصب حكومية ، منها : مدير بنك الأعمال (1924 – 1932) ، ومنصب وزير الاقتصاد (1932 – 1937) ، رئيس مجلس الوزراء (1937 – 1939) ، من مؤسسي الحزب الديمقراطي وانتخب أميناً عاماً له ، شغل منصب رئيس الجمهورية (1950 – 1960) ، وحكم عليه بالاعدام بعد انقلاب (1960) ، خفف الحكم بسبب تقدم سنه .**

** **عدنان مندريس: ولد في منطقة أيدن غرب تركيا ، حاصل على شهادة الحقوق ، يعد من ملاي الأراضي زراعية ، تخب نائباً عن منطقة أيدن عند تشكيل المجلس الوطني الكبير ، وفي خمسينيات القرن الماضي أسس الحزب الديمقراطي مع جلال بايار ونال أغلبية ساحقة في انتخابات (1950) ، وشغل منصب رئيس الوزراء لعقد من الزمن ، وسمي برجل تركيا القوي ، اعتقل على يد الانقلابيين العسكريين عام (1960) ، وصدر حكم باعدامه .**

*** **رفيق كورالتان: ولد في دير يفي غرب تركيا عام (1891) ، كان قاضياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري ، وانتخب عن مقاطعة نيل .**

**** **فؤاد كويرلو (1890 – 1966) : وهو من سلالة كوبرلو الألبانية الأصل التي تولى عدد من أفرادها منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية ، ويعد من مؤرخي تركيا المشهورين ، شغل منص وزير الخارجية في حكومة مندريس ، اعتقل في اعقاب انقلاب عام (1960) ، وفي (أيلول 1961) أطلق سراحه ثم توفي في (حزيران 1966) .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك أصبح النظام السياسي في تركيا نظاما تعددياً، وذلك في عهد "عصمت اينونو" الذي خلف مصطفى كمال " أتاتورك "، حيث سمح بتشكيل الاحزاب السياسية وإدخال الحياة البرلمانية الى البلاد . وكانت المحطة الاولى لهذه الحياة تتمثل في فوز الحزب الديمقراطي كحزب معارض في إطار قيم العلمانية الاتاتوركية للحكم، وذلك في عام (1950) ، حيث حصل على (408) مقاعد مقابل (69) مقعداً حصل عليها حزب الشعب الجمهوري الاتاتوركي (الموسوي ، صحيفة المثقف العدد : 2429 الثلاثاء 30 /4 / 2013) .

ومع إقرار نظام التعددية ، حصل اصطدام بين "نخبة الدولة" وتوجهات "نخبة السياسة" التي ارتبطت بنوع من العلاقة مع الجماعات الاجتماعية ، فلاقت ترحيباً من لدن بعض النخب وفئات من الشرائح الاجتماعية . إذ اعتبرت نخبة السياسة ، والتي تألفت من النواب المنتخبين نفسها ممثلة للشعب، وأكدت بصورة واضحة على المفهوم الأفقي للديمقراطية بوصفها مشاركة سياسية ، حينئذ أصبحت تركيا أمام عنصرين حاسمين في البنية السياسية والدستورية للدولة التركية الحديثة(بووانو ، 2010) :

- العنصر الأول: يتكون من المؤسسة العسكرية (النخبة لعسكرية) والتي لها منظور خاص في بناء الدولة ، تكرس عبر أحكام قانونية .
- العنصر الثاني: البيروقراطية الحاكمة (نخبة الدولة) الذي يحول دون بروز أي نوع من التمايز الوظيفي داخل النظام السياسي بين الخاص والعام. وبالنهاية تم حسم الصراع لصالح نخبة الدولة التي اعتبرت نفسها "الوصية" على التقاليد العلمانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت تركيا فى عهد الرئيس عصمت اينونو ازدياد الضغط على الأكراد بشكل كبير من عهد سابقه مصطفى كمال، مما جعل عهد الرئيس إينونو يتسم بضغوط أكثر، ذلك المبدأ الذى تبناه ضد الأكراد، فإينونو هو الذى ابتدع مسألة أن الأكراد هم – أتراك الجبال – وليسوا عرقاً مستقلاً وحرم عليهم استخدام اللغة الكردية بينهم، والمعروف أن الأكراد فى شرق تركيا يشكلون التيار الأكثر تعصباً للحركة الإسلامية فى عهد عصمت إينونو إذ حاول الإسلاميون اتخاذ آلية الحزب عندما سمحت الظروف السياسية الدولية والمحلية التركية بنظام تعدد الأحزاب (حرب ، 1998 : 128) .

وبهذا التصور زادت الهوة بين السلطة والمجتمع في عهد إينونو ، لأن النخب السياسية لم تكن تتقاسم ذات القيم مع أطراف المجتمع المختلفة خلافاً لحال النخب العثمانية القديمة ، فقد أدى بتر الرابط الديني بين الدولة الجديدة وبين مواطنيها إلى زيادة اغتراب الجماهير ، بحيث لم يكن بالإمكان مفاجأة أحد أن الانتخابات الأولى في ظل نظام التعددية الحزبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) ، شهدت فوز جماعات سياسية يمكن عدّها مناوئة للنخب الحكومية ، ومتعاطفة مع الحاجات الحقيقية للجماهير (كرامر ، 2001 : 28) .

ثم توالت الأحداث الداخلية والخارجية ، إذ برزت في المجلس النيابي التركي كتلتين ، بعد أن ساند عدد من الاحزاب السياسية الصغيرة التي جرى تشكيلها ودارت رحاها حول محور الحزبين الرئيسين في تركيا حينذاك ، وهما حزب الشعب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي الذي أرتفع عدد المقاعد التي يشغلها في البرلمان التركي إلى أربعة وستين مقعداً أي بنسبة (15 %) من مجموع أعضاء المجلس ، الأمر الذي سمح لهذا الحزب أن يكون جبهة معارضة طالبت بالتغيير ، ورفع القيود عن الحريات ، والنظر إلى غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار ، وفساد قانون الانتخابات ، والأحكام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرفية مما دفع الحكومة إلى تشكيل لجنة مكونة من أحد عشر عضواً لوضع مسودة قانون الانتخابات ، وضمت اللجنة عدد من القضاة وأساتذة القانون ورجال الفكر (القطوري ، 2012 : 61) .

إن بروز دور الاحزاب السياسية جاء بعد أن شجع مبدأ التعددية الحزبية ظهور هذه الأحزاب للمدة من (1946 – 1950) التي كانت تحمل توجهات إسلامية أو عقائد سياسية أخرى، مثل : حزب العدالة الاجتماعية ، والحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب المزارعين والفلاحين ، والحزب الآشتراكي الديمقراطي ، وحزب الدفاع عن الإسلام ، والحزب المثالي ، وحزب التنمية التركي، وحزب الديمقراطية الحقيقة ، والحزب الوطني ، وحزب الملاك ، وحزب النشاط (الخربوطلي، 1972 : 84).

ثم جاء الانتصار الساحق للحزب الديمقراطي وهزيمته لحزب الشعب الجمهوري ، بعد أن حصل على الأغلبية البرلمانية الساحقة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في (14 أيار 1950) (النعيمي ، 1989 : 111) ، ليبرز الدور الشعبي الذي يمارسه الحزب الديمقراطي ، فهو لم يكن حزباً داخل البرلمان فحسب ، بل كان يمثل الصوت المعبر عن أكثرية شرائح المجتمع التي التقت في تكوين رأي مستنير واعترضت على سياسة الحزب الواحد من خلال المواقف الآتية (حيدري ، 1981 : 30) :-

1. فئة رجال الأعمال :أرادت التخلص من رأسمالية الدولة والسماح لهم بالعمل الخاص.
2. الطبقة المثقفة : طالبت بتحقيق الديمقراطية .
3. طبقة المحافظين : رغبت بالعودة إلى المبادىء الإسلامية السمحاء .
4. طبقة الفلاحين : عانت من سياسة الإهمال من قبل الإدارة الحكومية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا أصبح الانتصار الذي حققه الحزب الديمقراطي يعد الحدث الأهم على الإطلاق في تاريخ تركيا الحديثة ، كونه أنهى احتكار حزب الشعب الجمهوري للحياة السياسية ، ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة تحول ديمقراطي نسبي في تركيا ، إذ جرى انتخاب (جلال بايار) رئيساً للجمهورية في (22 أيار 1950) وظل في كرسي الحكم إثنتا عشر سنة ، واختير (رفيق قورالتان) رئيساً للمجلس النيابي ، وشكل عدنان مندرس الحكومة التركية الجديدة التي تكونت من أربعة عشر وزيراً ، وقد توترت العلاقة بين الحزبين الرئيسين بعد أن تخلصت الحكومة من القائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس الديوان العام وغيرهم من كبار الموظفين عبر استبدالهم بمن لم يكن لهم أي علاقة مع حزب الشعب الجمهوري ، ولم تكن لهم امكانات سياسية ، واقتنع الديمقراطيون بأن القادة العسكريين لن يخلصوا لهم اخلاصاً تاماً طالما بقي عصمت إينونو يقود المعارضة ، وشعروا بعدم الأمان طوال فترة نشاطه السياسي في المعارضة ، ومصدر ذلك الخوف من عدم قدرتهم السيطرة على أجهزة الدولة ، فكان تركيزهم على ارادة الأمة التي تتعاطف معهم ، إذ اعتمد الديمقراطيون على نجاحهم الاقتصادي والاجتماعي في التغيير ، كما أسهمن المساعدات الأمريكية في تحقيق ازدهار ملموس في الاقتصاد التركي، هذا الازدهار الذي استثمره الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام (1954) التي حقق فيها انتصاراً كبيراً بعد أن حصل على (80%) من اصوات الناخبين ، مما مكنت هذا الحزب للنظر نحو المستقبل والتخطيط لأربع سنوات أخرى من الزعامة (القطوري، 2012 : 64) .

وبعد نجاح الثورة في العراق عام (1958) ظلت تركيا مصممة كلياً على القيام بمغامرة عسكرية من أجل القضاء على ثورة ونظام العراق الجمهوري ، ولم ترجع تركيا عن تصميمها إلا بعد أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الإعلان بشكل واضح : أن أي فكرة تدخل في العراق ، من جانب إيران أو تركيا ، ستكون عملاً مشؤوماً إلى أبعد حد (روبنس ، 1993 : 121) .

ونتيجة لتأثيرات ثورة العراق التي اندلعت عام (1958) بدأت كلمة الثورة تكتسب مفهوماً جديداً لكل الطبقات بعد أن أصبحت تركيا مسرحاً للنضال السياسي في عام (1959)، ثم اشتعل في تركيا مع مطلع عام (1960) التنافس بين حزب الشعب الجمهوري المعارض الذي يرأسه (عصمت إينونو) رئيس الجمهورية السابق، والحزب الديمقراطي الحاكم وممثله رئيس الوزراء التركي حينذاك (عدنان مندريس)، وبدأت الحرب الكلامية بين الشخصين، وبدا أن الثورة قادمة لا محالة، وإن الوسيلة الوحيدة لتفاديها أو تأخير وقوعها هو تغيير الوزارة، وأجراء انتخابات برلمانية جديدة التي أفصح مندريس لمن حوله بأنها ستجري في ربيع (1960) رغم معارضة رئيس الجمهورية حينذاك (جلال بايار) الذي طالب بأن تكون في أواخر ذلك العام، ثم وصلت الأوضاع بين الحزبين– الحاكم والمعارض– إلى درجة اللاعودة أخرجت العمل السياسي كله خارج نطاق العقل والمنطق، لدرجة أن الأوامر صدرت إلى الولاة بمنع دخول عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري إلى ولاياتهم في جولاته الانتخابية، لكن أصرار إينونو على زيارة (قيصرى) و (أينجة صو) جعل الوالي يتراجع عن قراره (القطوري ، 2012 : 69) .

وفي خضم هذه الأوضاع برزت مجموعة من الضباط من الذين كان لهم امتداد ايديولوجي مباشر بجمعية الاتحاد والترقي، فكانت لهم أفكار أقل وضوحاً عما كانوا يحاولون تحقيقه، فقد كان لهم مفهوم عن التغيير الاجتماعي مستمداً من الإيديولوجية التسلطية لتدخل الدولة، التي كانت تميز فكر صفوة جمعية الاتحاد والترقي وحزب الشعب الجمهوري، فاستقر في قناعة هؤلاء الضباط أن الحزب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطي كان مذنباً بخيانة المثل العليا للحركة الكمالية، فوجدوا أن الحزب الديمقراطي قد تحول إلى حزب طبقي يسمح بتراكم وحشي لرأس المال ، على حسلب الوصاية الموجودة التي كانت تمارسها الصفوة البروقراطية في حزب الشعب الجمهوري (كيدار ، 1985 : 42) .

لكن نظرة الحزب الديمقراطي إلى الجيش جعلت هذا الحزب يتطلع أن يقوم حلف الناتو والمعونة الأمريكية بتغطية تكاليف الجيش الذي يقوم بحراسة الجناح الشرقي للحلف، الأمر الذي فاقم الوضع العام في البلاد في (نيسان 1960)، بحيث اندلعت المظاهرات التي تهتف بحياة (عصمت إينونو)، وضد ديكاتورية الحزب الديمقراطي، جرى بعدها اعلان الاحكام العرفية في اسطنبول وانقرة، فيما لم يهتم (عدنان مندريس) بكل مظاهر العداء والتحذيرات التي صدرت من الشعب والجيش والمعارضة ، حتى أعلن (ارسلان توركش) مساء يوم (27 آيار 1960) خبر قيام القوات المسلحة بتسلم مقاليد الأمور في تركيا (القطوري، 2012 :75).

وشهدت تركيا خلال عقد الستينيات ظاهرة لم تكن مألوفة في الحياة السياسية ، جاءت كنتيجة عرضية عن انقلاب عام (1960) وما تلاه من أوضاع سياسية بعد اصدار الدستور الجديد عام (1961)، تمثلت بقيام حكومات ائتلافية تتشارك فيها أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في المجلس الوطني (البرلمان)، وكانت هذه الحكومات على الأغلب غير متكافئة انتخابياً، مما انعكس على عدم هيمنة حزب أو أيديولوجية واحدة على السياسة التركية ، وقيام حكومات مختلفة في الأيديولوجيا وتفتقر إلى وجود برنامج حقيقي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى تفتت القوى السياسية ، واستمرار الصراعات بين قياداتها التي انتظمت في تحالفات ظرفية أثرت سلباً على الناخب التركي (ماركو ، 2003 : 158) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن تشكيل نخبة سياسية حقيقية مستندة إلى العمل السياسي الحزبي والمنافسة الانتخابية، قد تعرض للتقييد جراء إصرار النخب الحكومية والعسكرية على الدفاع عن القيم الأساسية للحركة الكمالية، إذ إن كل من المبدأ الجمهوري، والتجانس القومي والاجتماعي للأتراك والطابع العلماني للجمهورية ، كانا من المسلمات البديهية التي يتعذر الإقدام على مناقشتها علناً أو حتى مساءلتها من قبل أية جماعة سياسية، حالها حال شخصية أتاتورك الذي جرى رفعه إلى مستوى الرمز القومي لايمكن المساس به بعد أن كان شخصية تاريخية مرموقة ، لكن الذي حدث في هذه المرحلة التاريخية لم يلغي نظرة الأتراك إلى المسألة الدينية التي أخذت تستعيد مكانتها جراء ما أحدثته التسهيلات والاصلاحات في الحياة السياسية وهذا ما يركز عليه المبحث التالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

فرص التيار الإسلامي وأثرها في تطور النظام السياسي التركي (1923– 2002)

فرض الواقع الجيوسياسي والتاريخي والديني على صناع القرار التركي الذين حكموا بعد (مصطفى كمال أتاتورك) ، مجموعة من القيود العامة المحددة للاستراتيجية التركية الحديثة ، تناولت الدراسة في مبحثها الأول من هذا الفصل القيود التاريخية، فيما تمتد قيود الواقع الجيوسياسي إلى ثلاث دوائر إقليمية تتمثل في : الدائرة الأوروبية والدائرة العربية والدائرة الآسيوية الوسطى ، إلا أن تركيا نظرت بجدية إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، خاصة في العهود المتأخرة لنظام الجمهورية التركية .

وعلى أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي ، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفاف إلى بناء الإستراتيجية التركية الحديثة التي تعتمد المبادىء الكمالية، هذه المبادىء التي لم تستطع الحركة الكمالية التعبير عنها عبر خطابها السياسي حول سمات الوحدة والمساواة التي تميز الأمة التركية، إذ أنها سرعان ما شهدت حالة من الانقسام التقليدي بين المركز والأطراف في المجتمع والسياسة التركيين، بل قامت الحركة الكمالية بتعميق ذلك الانقسام من خلال ممارساتها السياسية الدكتاتورية، وهنا زادت الهوة عمقاً لأن النخب السياسية لم تكن تتقاسم القيم ذاتها مع الأطراف خلافاً لحال النخب العثمانية القديمة ، فبرزت فرص للتيار الإسلامي ساهمت في تطور النظام السياسي التركي تتناولها الدراسة من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: موقف النظام السياسي التركي من التيار الإسلامي للفترة (1923– 1969).

المطلب الثاني: الظاهرة السياسية الإسلامية والسلطة في تركيا (1970 – 2002) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

موقف النظام السياسي التركي من التيار الإسلامي للفترة (1923 – 1969)

شكل اعتناق الأتراك للدين الاسلامي عنصراً موَحّداً لهُم ، إذ أنه قد أهلَهُم ليحكموا شعوب الاسلام المتعددة، بعد أن أصبحت تركيا جزءاً متداخلاً في الكيان العربي الاسلامي . مثلما كانت متداخلة في الجغرافية السياسية العربية، وفي الحركات العربية الوطنية والقومية والدينية ، وفي الارث الإسلامي العربي بشقيه التاريخي والسياسي. وبعد إنهيار الدولة العثمانية وإنتصار الدولة التركية واقامة جمهوريتها بزعامة مصطفى كمال اتاتورك ، قام في تركيا نظام الحزب الواحد " حزب الشعب الجمهوري " وأُلغيت الخلافة الاسلامية، ومعها تطبيق الشريعة الاسلامية واغلقت المدارس والمحاكم الدينية (الموسوي ، صحيفة المثقف العدد : 2429 الثلاثاء 30 /4 / 2013) .

وقد اختلف موقف النظام السياسي التركي من التيار الإسلامي باختلاف صانع القرار القابض على السلطة والتيارات السياسية التي كانت تقود نظام الحكم ، والتي ظهرت فيها المواقف الآتية : –

1. موقف نظام حكم مصطفى كمال أتاتورك من التيار الإسلامي (1923–1938)

رغم الاجراءات المتشددة التي اتبعها نظام حكم مصطفى كمال "أتاتورك" تجاه التيارات الإسلامية إلا أن الدين بقي يشكل عنصراً فعالاً في الحياة السياسية في تركيا الحديثة على مدى قرن من الزمن ، منذ أن تحددت سياسة حزب الشعب الجمهوري الذي رأسه مصطفى كامل "أتاتورك"، في عشرينيات القرن الماضي ، التي تعتمد العلمانية كمبدأ أساسي من مبادىء الحركة الكمالية التي طورت فيما بعد أيديولوجيتها المتعلقة بالسياسة الدينية ، فبعد أن كانت تتبع أسس العلمانية ، أصبحت هذه العلمانية لا تعني لدى الكماليين اللادينية على الإطلاق ، ولا تهدف إلى هدم الدين الإسلامي ، بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها تفصل الرؤية الدينية عن إدارة الدولة ، أي إنهاء سلطة الدين وممثليه على الأعمال السياسية والاجتماعية والثقافية ، وقصر تلك السلطة على أعمال العقيدة و العبادة ، كما بات سعي الكماليون في الوقت نفسه لإضفاء شكل أكثر حداثة وأكثر قومية على علمانيتهم (القطوري ، 2012 : 49) .

2. موقف نظام حكم عصمت إينونو من التيار الإسلامي (1938 – 1950)

على أثر اعتماد مبدأ التعددية الحزبية في تركيا من قبل نظام حكم (عصمت إينونو) حدثت بعض التغيرات في سياسة حزب الشعب الجمهوري تجاه التيار الإسلامي نتيجة الضغوط التي تعرض لها من الرأي العام أولاً ، ومعارضة الحزب الديمقراطي ثانياً ، هذا الحزب الذي قام بحملة واسعة ضد حزب الشعب الجمهوري واتهمه بمعاداة الإسلام ، الأمر الذي دفع المجلس الوطني التركي الكبير للقيام ببعض الاجراءات التي حدثت لأول في تاريخ الجمهورية التركية ، وذلك على أثر مناقشات موسعة جرت في (كانون الثاني 1946) سمحت بتخصيص الأموال للراغبين بأداء فريضة الحج ، ومنح الموافقات على قيام دورات لغرض إعداد الأئمة والخطباء ، والاتفاق مع رجال الدين على فتح المزارات أمام الزوار (المرجة ، 1984 : 393) .

وقد برر حزب الشعب الجمهوري القيام بهذه الاجراءات بأنها ضمانة ضد المحافظين ، لكن الاستمرار بتسهيل الاجراءات أحدث انفراجاً في الحياة السياسية مما شجع على قيام محاولات أولى لتشكيل أحزاب ذات ميول إسلامية ، مثل حزب حماية الإسلام ، الذي تأسس في (19 تموز 1946) على يد (نجمي موناش) و(مصطفى أوزباك) ، إلا أنه أغلق بعد (23) يوماً بحجة مخالفته لدستور (1924) الذي ينص على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية (الطحان ، 2007 : 165).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك جاءت محاولة الجنرال (جواد رفعت أيتل خان) المعروف بعدائه لليهود لتشكيل حزب أطلق عليه (حزب المحافظين) إلا أنه ألغي أيضاً لاعتماده على أسس إسلامية في برنامجه ، وأخيراً محاولة المارشال (فوزي جقمق) بتشكيل حزب أطلق عليه (حزب الأمة) في (25 تموز 1948) أكد في برنامجه على احترام الدين والعادات والتقاليد، إلا أنه ألغي في عام (1953) لتوجهاته وأفكاره ضد مبادىء الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك (مراد ، 1996 : 72).

وظهر عدد من الجمعيات الإسلامية مثل (جمعية الإسلام) و (جمعية التطهير) الأمر الذي أسهم في عودة عدد من الصحف والمجلات الدينية التي سبق وأن منعت من قبل الكماليين مثل (سلامات) و (حر أدام) و (سبيل الرشاد) وكان لهذه الجمعيات هدف هو مطالبة حزب الشعب الجمهوري بالتخلي عن سياسته العلمانية ، وتدخله في شؤون الناس الدينية ومعتقداتهم ، كما طالب بإلغاء القوانين العلمانية وتربية النشء الجديد تربية دينية ، وفي انتخابات (1946) ظهر تيار ديني داخل حزب الشعب الجمهوري بزعامة حمد الله وتكيلي أوغلو (غفور ، 1988 : 93) .

3. موقف نظام حكم جلال بايار من التيار الإسلامي (1950 – 1960)

لقد مثل الدين عنصراً فعالاً في تحديد العلاقة بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري خلال الفترة (1950 – 1960) ، وكان الدين محوراً لكثير من التغيرات الاجتماعية، فقد اعتمد الجمهوريون العلمانية كمبدأ أساسي من المبادىء الستة التي أقرتها الحركة الكمالية ، بينما ركز الحزب الديمقراطي على أن الحرية الدينية أساس الحريات العامة ، وعبر جلال بايار عن ذلك من خلال تأكيده على أن المجتمع التركي مجتمعاً مسلماً فمن حق المواطن أن يمارس حياته الدينية اليومية بالشكل الذي يريده وباللغة التي يحبها من دون التدخل في المسائل السياسية ، داعياً العلمانية للتطور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل يسمح بحرية التفكير والممارسة الدينية واحترامها ، بشرط عدم السماح باتخاذ الدين وسيلة لتحقيق أهداف سياسية (القطوري ، 2012 : 66) .

وحقق الحزب الديمقراطي خلال عقد من الزمن (1950 – 1960) العديد من الإصلاحات الداخلية ارتبط بعضها بالشعائر الدينية مثل عودة الأذان باللغة العربية ، والسماح ببث القرآن الكريم عبر الإذاعة التركية ، وتخصيص التمويل الحكومي لموظفي مؤسسات الشريعة والأوقاف وزيادة رواتبهم ، وصرف مبالغ لبناء وإدامة الجوامع ، فكانت كل هذه الإجراءات تقع ضمن إطار المسائل التنافسية مع التيارات السياسية من أجل التقرب أكثر مع القيم الشعبية (خليفة، 2003: 3) .

وقد وصفت مدة حكم الحزب الديمقراطي بأنها مرحلة الاحياء الإسلامي في تركيا ، إذ شهد عقد الخمسينيات استئناف نشاط الطرق الصوفية البكتاشية والنورسية والقادرية *(نور الدين ، 1997 : 162) ، ولم يقتصر نشاط هذه الطرق على المناطق الريفية بل أصبح لها فروع في المدن الكبرى (الجليلي، 1999 : 63) ، وذلك لأن سياسة الحزب الديمقراطي خلقت أجواء مريحة ساعدت في قيام زعماء الطرق الصوفية بالدور الأساس في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات والممارسات العقائدية (حيدري ، 1981 : 31) .

لقد شجعت تلك الأجواء على ظهور منظمات وأحزاب ذات ميول إسلامية مثل : الحزب الديمقراطي ، وحزب النهضة الإسلامي ، والجمعية العسكرية المعروفة (بيوك دوغو) أي الشرق

---

* **البكتاشية :** طريقة صوفية انتشرت في الأناضول ، ويكتنف الغموض شخصية مؤسسها حاجي بكتاش المتوفي في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي .
النورسية : طريقة صوفية أسسها بديع الزمان سعيد النورسي (1873-1960) ،الذي له مؤلف رسائل النور ، وتنقسم الجماعة إلى ثلاثة فروع ، بحسب زعيم كل فرع ، وهم : فتح الله غولان ، ومحمد كونولار (صاحب صحيفة بني آسيا) ، وسعيد هوجا (مجموعة صحيفة بني تيل) .
القادرية : طريقة صوفية تأسست على يد الشيخ عبد القادر الكيلاني المولود عام (1707) في منطقة كيلان الايرانية ، ثم توجه إلى بغداد واشتغل بالعلوم الدينية ، وكان أحد مرشدي الأمام أبي حنيفة النعمان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبير (لنشوفسكي ، 1964 : 208)، ورافق ذلك نشر كثير من الدراسات التي كانت تنتقد سياسة فصل الدين عن الدولة مشيرة إلى مساوىء الحركة الكمالية التي عرضت تركيا لأزمات اجتماعية وخلقت فجوة في التواصل مع الثقافة الإسلامية (غفور، 1988 : 69) . وبهذا الصدد يقول محمد أركون : " إن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيدا في جرأتها . لكنها لم تكن في لواقع إلا كاريكاتيراً للعلمنة رافقته بعض التصرفات كما حدث ذلك في فرنسا سابقا ، لكن الشعب التركي لم يستجب لهذه التجربة وهذا يفسر العودة الدينية بدءاً من عام (1950) " (أركون ، 1986 : 278) .

وبهذا ؛ فقد اكتسب التيار الإسلامي خلال هذه المرحلة بعداً سياسياً ساعده في بناء قاعدة صلبة لمواجهة المد الشيوعي ، وكذلك بدأ هذا التيار بالتنافس من أجل الحصول على أصوات الناخبين (هاربر ، 1991 : 13) . لكن عدنان مندريس عمل جاهداً لمنع ظهور أي تنظيم حزبي إسلامي يستقطب القاعدة الشعبية الإسلامية ، كما اتبع سياسة ذرائعية ذات نوايا مزدوجة، ففي الوقت الذي كان يؤكد فيه على مبدأ فصل الدين عن الدولة لكنه كان يستغل أصوات الإسلاميين في الانتخابات (عبد القادر ، 2005 : 71) ، كما أن قراره بمعاقبة منتقدي الحركة الكمالية والعلمانية من أعضاء الطريقة التيجانية * بعد أن قاموا بتحطيم تماثيل أتاتورك وإلقاء زعيمهم في السجن خير دليل على سياسته الذرائعية (نور الدين ، 1998 : 147) .

الموقف من التيار الإسلامي في تركيا بعد انقلاب (1960)

نجح حزب العدالة التركي بالمشاركة في الحكومة الائتلافية التي شكلت برئاسة عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري عام (1961)، بعد أن حل بالمرتبة الثانية بعد حزب الشعب الجمهوري

* **التيجانية :** طريقة صوفية تعود إلى أحمد تيجاني في شمال أفريقيا ، تركز نشاطها في أنقرة والأناضول الأوسط ، أنتشرت في تركيا على يد كمال أوغلو ، وهي الطريقة المعارضة العلنية للجمهورية التركية منذ عام (1949) ، عندما قام أعضاءها بتحطيم تمثال أتاتورك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي جاء بالمرتبة الأولى بعد حصوله على (173 مقعداً) بنسبة (38.4%) في الانتخابات البرلمانية التي حصل فيها حزب العدالة على (158مقعداً) بنسبة (35.1 %) من مجموع مقاعد المجلس الوطني البالغة (450 مقعداً) (الجدول رقم 1)(الصالح، 2012 : 44).

الجدول رقم (1)

نتائج انتخابات البرلمانية التركية التي جرت عام 1961

الحزب	مقاعد المجلس الوطني	النسبة المئوية	مقاعد مجلس الشيوخ	النسبة المئوية
الشعب الجمهوري	173	38.4	36	%24.0
العدالة	158	35.1	70	%46.7
تركيا الجديدة	65	14.5	28	%18.6
القوميين	45	12.0	16	%16.7
المجموع	450	100	150	%100

وقد أسهم ذلك النجاح بازدياد حالة الالتفاف الشعبي حول حزب العدالة ذو التوجهات الإسلامية رغم تحذيرات اللجنة الوطنية ودستور (1961) بعدم استغلال الدين سياسياً ، لكن هذا الحزب استطاع الحصول على الأغلبية منذ عام (1965) التي تمكنه من لعب دوراً مؤثراً في قيادة الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام (1980) (أحمد ، 1980 : 132) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم التأكيد في عقد الستينيات على التيار الإسلامي بوصفه يتعارض مع المبادىء التي جاءت بها الشيوعية ، فكان من الطبيعي أن يرفع هذا السلاح بمجرد الإحساس بتهديد الأفكار اليسارية ، إذ جرى استخدام ألفاظ مثل إطلاق لفظة الشيوعي على الاشتراكيين والراديكاليين وبالمقابل تم وصف من يفضل الرأسمالية الاحتكارية بلفظة ماسوني صهيوني، وكلها كانت تصب في معاداة الإسلام ، لكنها بذات الوقت ألفاظ ذات بعد سياسي (رضوان، 2005: 141) .

4. الموقف من التيار الإسلامي في ظل نظام حكم حزب العدالة (1965– 1969)

ظهر استغلال الأحزاب للمسألة الدينية واضحاً في انتخابات عام (1965) التي أسفرت عن فوز حزب العدالة وحصوله على أغلبية الأصوات بنسبة (53 %) ، مقابل حصول حزب الشعب الجمهوري على نسبة (29%) (جدول رقم 2) ، وعليه قام سليمان ديميريل * بتشكيل الحكومة، وعلى أثر سوء حالة (جمال كورسيل) الصحية تم انتخاب (جودت صوناي) رئيساً للجمهورية (الطحان ، 2007 : 175) .

* **سليمان ديميريل :** ولد عام (1924) في ولاية إسبارطة ، ينتمي إلى عائلة من الطبقة المتوسطة ، درس الهندسة ونال شهادة الدبلوم عام (1949) ، عمل في مجال تخصصه بعد عودته من الولايات المتحدة عام (1954) ، وحصوله على شهادة الاختصاص ، دخل عالم السياسة بانضمامه إلى حزب العدالة عام (1955) ثم انتخب عضوا في المجلس التنفيذي عام (1962) ، وتسلم زعامة الحزب حتى تم حله عام (1980) ، شغل منصب رئيس الوزراء في تركيا خمس مرات كانت آخرها عام (1979) إذ تم عزله على أثر الانقلاب العسكري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في تشرين الأول 1965

الحزب	عدد النواب	عدد الشيوخ	المجموع	النسبة المئوية
العدالة	204	36	240	%53
الشعب الجمهوري	102	32	134	%29
الأمة	6	25	31	%6
العمال التركي	2	13	15	%3
تركيا الجديدة	3	16	19	%3.5
الفلاحون الجمهوري	---	11	11	%2.5
المجموع	317	133	450	%100

ثم سعى ديميريل بعد ترأس حزبه الحكومة لايجاد حالة من التوازن والتوافق بين رغبته بالمحافظة على المبادىء الكمالية من جهة ، وضمان أصوات الناخبين من خلال إتباعه سياسة مرنة مع التيارات الإسلامية من جهة ثانية (النعيمي ، 1989 : 191) ، فعمل على إنشاء المساجد الجديدة وإبقاء الصلاة باللغة العربية ، واهتم بالمدارس الدينية التي زاد عدد المتعلمين فيها ، فبعد أن كان عددهم عامي (1960 – 1961) حوالي (337 معلماً) و (4548 طالباً) أصبح عددهم عامي (1969–1970) حوالي (1547 معلماً) و (49308 طالباً) (غريميت ، 1980 : 53) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء اهتمام ديميريل بالمدارس الدينية ليكون عاملاً مشجعاً لأعضاء الحركات الصوفية لممارسة الشعائر الدينية والعمل بحرية وبصورة علنية ، مما دفع عصمت إينونو لتوجيه تحذير إلى حكومة ديميريل من مغبة التساهل مع رجال الدين موضحاً أن التعصب الديني لا يقل خطورة عن المد الشيوعي ، إلا أن ديميريل أكد بأن حزبه لن يسمح بقيام أي نشاط مضاد للحكومة سواء من قبل الإسلاميين أو الشيوعيين (خليفة ، 2003 : 4) .

ثم شهدت السنوات الأخيرة من عقد الستينيات نمو الاتجاه الإسلامي في أوساط الشعب التركي مما زاد من اتجاه أبناؤه للالتحاق بالمدارس الدينية التي ازدادت بشكل ملحوظ ، فبعد أن كان عددها حوالي (45) ألفاً في أوائل الستينيات ، أصبحت (65) ألفاً في أوائل السبعينيات ، وتزايد بناء المساجد معتمداً على الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة ، وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن الكريم على نطاق واسع تحت إشراف الشؤون الدينية ، كما تم إصدار الكتب والمطبوعات والدوريات الإسلامية المبسطة التي تعلم الدين والعبادات والأخلاق لا سيما لأطفال المدارس والشباب ، وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية ومجموعات لخطب الجمعة وكتب التاريخ الإسلامي التي تركز على مرحلة صدر الإسلام والدولة العثمانية ، فضلاً عن ترجمة كتب الصحاح مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم وبعض أعمال أبي حامد الغزالي ، وأخذ التيار الديني في التبلور تدريجياً على المستوى الشعبي إلا أنه كان يفتقر إلى وجود إطار تنظيمي ومنهجي وقيادة استراتيجية (هاربر ، 2007 : 14) .

ثم جاء برنامج حزب العدالة ليتلاقى مع انتشار الثقافة الدينية الإسلامية التي أضافت بعداً جديداً للتيار الإسلامي في تركيا ، إذ سمحت الدولة بإرسال الطلبة للدراسة في الأزهر والجامعات العربية في بغداد ودمشق ، رافقها طبع مؤلفات الشيخ سعيد النورسي ومزاولة أنصاره لنشاطهم ، مما أدى إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعميق الوعي الديني لدى فئات الشعب التركي (الصالح ، 1980 : 17) ، وفسح المجال لتأسيس الأحزاب ذات الصبغة الدينية ، وفي عام (1967) قام الجنرال (صدقي أولاي) عميد الكلية الحربية وأحد أعضاء الحركة الانقلابية عام (1960) ، ووزير العدل في حكومة كورسيل السابقة بتأسيس حزب الوحدة التركي (نوري ، د.ت : 4) .

ولعبت التيارات الإسلامية الخارجية التي نمت بذورها في الوطن العربي لا سيما في الأردن والعربية السعودية ، أدواراً في بروز ظاهرة تكوين خلايا تنظيمية ذات طابع ديني تجسدت بأنشطة منظمة تحت اسم حزب تحرير تركيا (عبد القادر ، 2005 : 73) .

ومن خلال ما تقدم ؛ فقد سادت الساحة السياسية في تركيا خلال عقد الستينيات شيوع الثقافة الدينية التي ترى في الإسلام نظرية للحياة ، مما أفضى لنمو الظاهرة السياسية الإسلامية كونها قامت على أفكار مرغوب فيها من الناحية الاخلاقية ، وأن سبب انهيار الدولة العثمانية يعود لضعف إيمان المسلمين ، لذا فإن طريق تركيا القوية يتطلب العودة إلى الإيمان ، مع امكانية بقاء التوجهات العلمانية إلى جانب الإسلام ، فعلمانية تركيا ليست ضد الإسلام وإنما هي مستنيرة تدعم الدين وتحميه ، كما أنه لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام فهما مكملان لبعضهما ، وكلاهما أساس مقدس لتركيا ، فالإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية ، وهو ليس قوة رجعية إذ يمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية . وقد برزت الحاجة في تركيا لتأطير هذه الأفكار وتقنينها ومؤسستها بشكل واضح ومتماسك ، وهذا كله تطلب وجود قيادة دينية تحمل صفة الرمزية ، جرى تصويرها على مدى عقود من الزمن في شخصية نجم الدين أربكان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الظاهرة السياسية الإسلامية والسلطة في تركيا (1970 – 2002)

فرضت الظاهرة السياسية الإسلامية نفسها على الأوضاع العامة في تركيا ، وذلك بعد أن جاء ظهور التوجه الإسلامي في الحياة السياسية كرد فعل تجاه الإجراءات التحديثية السريعة التي عبرت عنها علمانية الحركة الكمالية ، هذه الإجراءات التي كشفت فشل الحركة وإخفاقها في تأسيس دولة على النمط الغربي في الوقت الذي كانت تفتقر إلى مقومات النظام السياسي الديمقراطي بدليل وجود حزب الشعب الجمهوري على الساحة السياسية لمدة طويلة (السعدون ، 2002 : 39) .

وقد عملت تلك الإجراءات على عزل تركيا عن العالم الإسلامي المحيط بها والتقرب للغرب سعياً لتعطيل دور الإسلام بوصفه قوة محركة في المجتمع والسياسة فخلقت فجوة عميقة كانت السبب في ابتعاد الشعب عن السلطة الحاكمة (يافوز ، 2000 : 8) .

ثم تبلورت مجموعة من العوامل في تركيا على المستويين الخارجي والداخلي ساهمت في شيوع الظاهرة السياسية الإسلامية أواخر عقد الستينيات ، بعد أن دلت تطورات النظام السياسي التركي أن حزبي العدالة والشعب الجمهوري متساويين في السياسة الخارجية ومختلفان اختلافاً كبيراً في أمور الدفاع ، مثل الانسحاب من حلف الناتو ، والتعامل مع مشكلة القواعد الأمريكية في تركيا ، والصراع بين الشرق والغرب ، لكن تفوق سليمان ديميريل ظهر في السياسة الاقتصادية والدينية مما أكد بقاءه وحزب العدالة أربع سنوات في الحكم ، خاصة أن قاموسه السياسي قد احتوى العديد من المسميات الجديدة كاليساري والملحد والشيوعي واللاديني ، وعرف كيف يلعب بالمشاعر الدينية للناخبين المتدينين في القرى والمراكز والمدن ، لكن الأحداث العالمية التي جرت خلال الفترة (1968–1972) أثرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تركيا جراء تفشي البطالة ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، أعقبه انخفاض في قيمة الليرة التركية ، وحدوث اعمال عنف وعنف مضاد (القطوري ، 2012 : 86) .

وهنا جاءت رغبة أصحاب الأعمال والبرجوازية الصغيرة بضرورة مواجهة رجال كبار الأعمال المتواجدين في اسطنبول وازمير ، وذلك جراء الظروف الصعبة التي مر بها قطاع الصناعة التركية نتيجة حالة التخلف التي كان يعاني منها في ظل وفرة البضائع الغربية ، واتساقاً مع ذلك جاءت المساعي الحثيثة من أجل تأسيس سياسي يسمح للبرجوازية الصغيرة تسلم زمام الأمور والتقدم نحو التحرر من هيمنة حزب العدالة (الطحان ، 2003 : 3) .

فجاء تأسيس حزب النظام الوطني الذي يحمل ميول إسلامية بعد المشاورات التي بدأها (نجم الدين أربكان) مع العديد من أصدقائه لمناقشة الأوضاع العامة في تركيا وسبل إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، فقام أصدقاؤه بمحاولات لجمع تأييد الشعب والالتفاف حوله لخلق قاعدة شعبية، تصدرها أربكان لما عرف عنه بشخصيته القيادية المتزنة إذ كان يقود الحوارات ويقوم بمقابلة العديد من الشخصيات الصناعية لكسب تأييدهم ، حتى توصل في إحدى الاجتماعات للإعلان عن تأسيس هذا الحزب وذلك بتاريخ (24 كانون الثاني 1970) فرفع (أربكان) إصبع الشهادة وقال هذا رمز الحزب ، واشترك معه مجموعة من الشخصيات البارزة التي تمتلك رؤية قومية متوافقة مع معتقدات الأمة التركية المسلمة والمتمسكة بتاريخها وإيمانها بضرورة مشاركتها في العملية السياسية (شاكر، 1993 : 118).

واحتوى برنامج حزب النظام الوطني مواد مخالفة للمبادىء الكمالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن دون التصريح بذلك ، فقد طرح أربكان تلك المضامين من خلال خطاباته ونشاطاته الكثيرة مبيناً المشكلات التي تعاني منها تركيا ووضع الحلول لها (خليفة ، 2003

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

: 5) ، وتطرق برنامج هذا الحزب إلى العلمانية إذ جاء فيه : " نحن أنصار حرية الوجدان التي تلبي احتياجات المواطنين من الاعتقاد الديني وتعليم العبادات والتربية وضد جعل العلمانية التي عرفت أنها تأمين لحرية الدين والوجدان – آلة للهجوم على الدين وعدم احترام المتدينين ومعيار حزبنا في موضوع العلمانية أنه يمكن التعبير عن العلمانية في شكل مضاد لكل نوع من المفاهيم التي تصب في وعاء العداء للدين (السيد ، 2001 : 92) . وبالفعل تمكن حزب النظام من كسب تأييد أعضاء جدد من أحزاب وتيارات سياسية أخرى ، وفُسر ذلك على أنه تهديد لبعض الأحزاب لا سيما حزب العدالة الذي يتزعمه ديميريل (عبد القادر ، 2005 : 348) .

وشهدت تركيا أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات نشاطات متطرفة من جانب القوى السياسية اليمينية واليسارية أضعفت مركز رئيس الجمهورية وأدت لعجز السلطات القضائية إلى عدم إنهاء حالة الفوضى السياسية والاجتماعية ، فنظر إلى الانقلاب كمحاولة لاحتواء العنف تطرف اليسار المتنامي ، بعد أن عاشت تركيا أزمة شاملة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عجزت حكومة (سليمان ديميريل) في معالجتها دفعت قيادة الجيش في (12 آذار 1971) إلى تقديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعته إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على الفوضى والاضطراب ، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم ، وعلى أثر ذلك قدم (ديميريل) استقالة حكومته فجاء رد الجيش التركي سريعاً بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وازمير ووضع يده على السلطة (عبد الحميد، 1976 :27).

أما حزب النظام الوطني الذي يرأسه نجم الدين أربكان فقد تم حظره من قبل المحكمة الدستورية في (1971/5/2) تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية الخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلاً عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناداته بالإسلام بوصفه نظاماً للحكم ورغبته في إلغاء المادة (163) من الدستور ، التي تنص على منع استغلال الدين لأغراض سياسية (الكسان ، 1984 : 321) .

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها قادة انقلاب (1971) من أجل تحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الفوضى ، مثل فرض الحظر على الصحف والقيام بحملة اعتقالات ضد عناصر أحزاب اليمين واليسار وحل جزبي النظام الوطني والعمل القومي (النعيمي ، 1992 : 74) ، إلا أن حالة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي ظلت مستمرة (النعيمي ، 1989 : 215) ، في الحكومات الائتلافية الثلاث التي شكلت للمدة من (آذار 1971) لغاية (تشرين الأول 1973) وتحت إشراف المؤسسة العسكرية إلا أنها أخفقت في تحقيق ما وعدت به وفشلت صيغة الحكم العسكري – المدني التي جاءت نتيجة التدخل العسكري في (آذار 1971) ولعدم رغبة قادة حزبي الشعب الجمهوري والعدالة في تشكيل حكومة في تلك المدة تحسباً من الوقوع تحت تأثير الجيش والمجازفة بسمعة حزبيهما وذلك من خلال العمل تحت توصياته (هلال ، 1999: 127).

كل ذلك دفع الجيش إلى : التخلي عن الحكم للمدنيين، وإعطاء الموافقة لعودة الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات عامة في (تشرين الأول 1973)، وقد جاءت تلك الخطوة بعد معارضة الأحزاب السياسية على مرشح الجيش (فاروق غولر) لإشغال منصب رئيس الجمهورية وإصرار الأحزاب على رفع الأحكام العرفية وإخفاق تلك الحكومات في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية (كيدار، 1985 : 55) .

وقد فسح تخلي الجيش عن الحكم المجال أمام الإسلاميين بدخول الساحة السياسية والعمل مرة ثانية (أوجار ، 2003 : 127) . وبالنظر لعدم تمكن (نجم الدين أربكان) من الحصول على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصريح لتأسيس حزب جديد ، فقد رأى أنه من الأفضل تجنب استلامه قيادة الحزب بصورة رسمية في تلك المرحلة تفادياً الاصطدام مع الجيش والقوى العلمانية ، وتلافي مصير حزب النظام الوطني قاصداً من ذلك عدم لفت الأنظار إليه ومدى الارتباط الواضح بين الحزبين ، فظل يُنظر إلى أربكان على أنه زعيم من خلف الكواليس (الكسان ، 1984 : 127) ، لذلك تم تأسيس حزب السلامة الوطني على يد المحامي (سليمان عارف إمرة) بمشاركة عدد من ذوي المهن المختلفة توزعت بين محام وطبيب ومهندس وضابط متقاعد ورجل اقتصاد وتاجر ورجل دين (شاكر ، 1993 : 118) .

وتأسيساً على ذلك ؛ خاض حزب السلامة الوطني الانتخابات البرلمانية التي جرت في (5 حزيران 1973) لأول مرة وحل بالمرتبة الثالثة بعد أن حصل على (48 مقعداً) من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير البالغة (450 مقعداً) بعد حزب الشعب الجمهوري الذي جاء أولاً بعد أن حصل على (186 مقعداً)، وحزب العدالة الذي جاء ثانياً وحصل على (149 مقعداً)، وإن تفسير تحقيق تلك النتيجة يدل على سرعة انتشار مبادىء وقيم حزب السلامة الوطني والاحترام الذي يتمتع به قادة الحزب وعلى رأسهم زعيمه (أربكان) الذي بذل جهوداً كبيرة ومعه عدد من خريجي الجامعة التقنية وعدد من رجال الحزب ذوي التوجهات الإسلامية الذي استخدموا المناهج الحديثة في تنظيم جهدهم في الدعاية السياسية (الموصللي ، 2004 : 268) .

وبعد استقرار الوضع الداخلي في تركيا ، والسماح باستئناف المبعدين عن الحياة السياسية بمزاولة النشاط السياسب في (14 تشرين الأول 1973) تنازل (سليمان عارف إمرة) عن رئاسة الحزب لأربكان (رضوان ، 2005 : 181) . عند ذاك أشترك حزب السلامة الوطني في عدد من الحكومات الإئتلافية التي تعاقبت على السلطة في تركيا وهي : –

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الإئتلاف مع حزب الشعب الجمهوري في الحكومة التركية التي أستمرت للفترة من (7 كانون الثاني 1974) لغاية (18 أيلول 1974) ورأسها (بولند أجويد) وتولى (نجم الدين أربكان) منصب نائب رئيس الحكومة ، فضلاً عن اشغال (6) حقائب وزارية البالغ مجموعها (25 وزارة) (نور الدين 2003 : 23) .
2. الائتلاف بين حزب العدالة وحزب السلامة الوطني حزب الحركة القومي من أجل تشكيل الحكومة التركية التي أطلق عليها اسم حكومة الجبهة القومية برئاسة (سليمان ديميريل) وذلك في (31 آذار 1975) ، وتولى فيها (نجم الدين أربكان) منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثانية ، وتمكن من إعادة رجاله مرة أخرى إلى الحكومة بعدد الحقائب الست نفسها (الصالح ، 2012 : 106) . واستطاع (أربكان) أن يثبت دعائم قوتهمن خلال منصب نائب رئيس الوزراء ، وتمكن من فرض سيطرته في الحكم متحدياً الدستور من خلال تمكنه من دفع أفكاره الإسلامية إلى حيز التطبيق فضلاً عن تبنيه حملة التصنيع (بنفنسر ، د.ت : 102) .
3. الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة (العدالة ، السلامة الوطني ، الحركة القومي) لتشكيل حكومة الجبهة القومية الثانية برئاسة (سليمان ديميريل) وذلك للفترة من (تموز 1977) لغاية (كانون الأول 1977)، وتم توزيع الحقائب الوزارية بين تلك الأحزاب ، فحصل حزب العدالة على (13) حقيبة وزارية ، وذهبت (6) حقائب وزارية إلى حزب السلامة فضلاً عن تسلم (أربكان) منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثالثة ، و (5) حقائب وزارية لحزب الحركة القومي (أوجار ، 2003 : 21) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. مثل عقدي الثمانينات والتسعينيات مرحلة مهمة في مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا التي تزعمها (نجم الدين أربكان)، فقد تعاقبت على العقدين تطورات خطيرة كان من أبرزها (النعيمي ، 1981 : 315–316) ، (الصالح ، 2012 :127 – 139) :-

أ. انقلاب (1980)*، وإلغاء حزب السلامة الوطني، ومنع (أربكان) من ممارسة النشاط السياسي، بعد تدهور الوضع الأمني في بعض المدن التركية المهمة مثل اسطنبول وأنقرة وإزمير واعلان حالة الطوارىء فيها .

ب. ازدياد حوادث العنف والإرهاب السياسي ، ترك في إثرها (سليمان ديميريل) رئيس الوزراء مسألة الأمن بيد الجيش .

ج. وجد الجيش طريقه إلى السلطة بعد التطورات التي حدثت في الدول المجاورة لتركيا خلال عام (1979) ، ففي إيران قامت الثورة الإسلامية ، وتعرضت أفغانستان للغزو السوفييتي.

---

* **انقلاب أيلول 1980 :** عاشت تركيا خلال السبعينيات من القرن الماضي، حالة اضطرابات سياسية حادة، وبلغت احداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل انقلاب (12أيلول1980) ذروتها ، وقالت رئاسة اركان الجيش التركي ان عدد القتلى اكثر من (4040) شخصاً من (نيسان 1978) وحتى (ايلول 1980) ، وان اكثر من (230) عضواً من افراد القوات المسلحة قتلوا في عمليات العنف . وتعود اسباب العنف السياسي التي تعاني منها تركيا الى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية، والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة ، اذ ان كلاً منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها على وفق مشيئته ومبادئه واهدافه ، وهذا قاد الى تصادم هذه القوى مستخدمين اساليب العنف الثوري في ذلك ، ومما زاد في تفاقم وتعميق العنف تعدد القوميات والاقليات والاديان . واختلفت جماعات الضغط الواحدة عن الاخرى في المصالح والقيم والاهداف ، فالنقابات العمالية التي ادت دوراً في نشر الدعايات والإشاعات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان مما اوقف المصانع عن العمل ، وادى الى انخفاض الانتاج وشحة البضائع في الاسواق وارتفاع اسعارها . وظهرت الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية ، واصبحت الجامعات تحت امرتهم بحيث كانت مسرحاً للجدل والنقاش والتصادم بالسلاح بين الطلبة مما ادى الى الانغلاق والتعطل عن الدراسة . فضلاً عن الصراعات الدينية المذهبية . والصراعات القومية ، وظهرت الجمعيات السرية والارهابية التي بلغ عددها في مطلع السبعينات قرابة اربعين جمعية ، تتلقى هذه الجمعيات التشجيع والمساعدات والتعليمات من الخارج ، واخذت هذه الجمعيات السرية والارهابية تؤدي دوراً مهماً في نشر الرعب وخطف المواطنين وقتل الاجانب وسلب البنوك وقطع الطرق ، والهجوم على دوائر الدولة ، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف ، والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية . وازاء ما تقدم فقد شهدت تركيا عام (1978) اعنف صدام طائفي بين السنة الذين يشكلون (80%) من الشعب التركي وبين الشيعة في قهرمان مارس الواقعة جنوب شرق تركيا ، وقد ادى حزب الحركة القومية دوراً كبيراً في تصعيد احداث العنف السياسي في هذه المدينة ، والتي اسفرت عن قتل اكثر من (111) شخصاً وجرح اكثر من الف شخص ، مما دعا الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية واقالة وزير الداخلية (عرفان اوزاي دنبلي) من منصبه ومنذ اواسط عام (1979) بدأت الازمة تسير حثيثاً ، واوشكت تركيا ان تقع في حرب اهلية مجهولة النتائج ، فقد بات اعداد القتلى يزداد ليصل معدله (20) قتيلاً في اليوم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. تأسيس حزب الرفاه وتولي (أربكان) زعامته عام (1987).

هـ.الصعود المتواصل للحركة الإسلامية الذي توج بتوليها السلطة في تركيا عام (1996) أثر فوز حزب الرفاه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح في (حزيران 1996).

لكن المؤسسة العلمانية لم تترك طريق حزب الرفاه معبداً إذ خيرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية ، وبين الاستقالة ، فاضطر (أربكان) الاستقالة في (حزيران 1997) ليغلق حزبه لاحقاً بقرار قضائي في (كانون الثاني 1998) ، ويمنع (أربكان) وبعض قادة الحزب من العمل السياسي لمدة خمسة أعوام ، وقد فجر قرار إغلاق الحزب والصراع المرير مع العسكر والنخبة العلمانية جدلاً واسعاً داخل الإسلاميين بين محافظ ، ومناد بالتجديد وتوخي إستراتيجية مختلفة ، لفك الاشتباك مع المؤسسة العسكرية والعلمانيين ، وجرى هذا النقاش في إطار الحزب الجديد الذي ولد على أنقاض حزب الرفاه وهو حزب الفضيلة الذي ظهر بخطاب جديد ، إلا أن المحكمة الدستورية أغلقته في (حزيران 2001) ، فكان هذا القرار سبباً ومبرراً كافياً لبروز تيار داخل حزب أربكان ، ليعلن خروجه عن (أربكان) وتأسيس حزب جديد هو العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب أردوغان) و (عبد الله غول) (ورغي ، 2010 : 50).

يرى الباحث أن التوجه الإسلامي المتنامي في تركيا ، قد جرى تأطيره في النظام السياسي غير الرسمي في تركيا عبر تأسيس عدد من الأحزاب السياسية الإسلامية ، التي لم يكن توجها إسلاماً سياسياً فحسب ، وإنما إسلاماً شعبياً وثقافياً وقع تكريسه خلال مراحل التطور التاريخي والتحول الثقافي طويل الأمد في تركيا ، الأمر الذي أسهم بشيوع الظاهرة السياسية الإسلامية، فقد مرت الأحزاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والآيديولوجيات القائمة بعدد من الأزمات أستفادت منها الأحزاب الإسلامية كونها لم تكن في السلطة ، فضلاً عن ذلك ؛ فإن ظروف المعارضة السياسية التي عملت من خلالها الأحزاب الإسلامية جعلت الرؤية الثقافية الرمزية تبدو كأنها سياسة حقيقية بمعنى : أن الأحزاب الإسلامية اتبعت سياسة إعادة تثقيف المجتمع بثقافة إسلامية ، ولم تكن مستعدة بشكل كامل الدخول في اللعبة السياسية لا سيما في النصف الأول من عقد التسعينيات التي ظهرت فيها عناصر العجز لدى الأحزاب المشاركة في السلطة ، وقد شكّل وصول حزب الرفاه للسلطة في (حزيران 1996) نقطة تحول في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة كأول بلد إسلامي يعتمد النظام العلماني ، فكانت تجربة جديدة وفريدة ، وكان أمراً مثيراً أن يترأس إسلامي السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن الأساليب الأخرى بدعم وتأييد شعبي كبيرين ، كما أظهر تحالف (أربكان) و (تانسو تشيلر) إزدواجية الهوية التركية وانشقاقاً سيكولوجياً في التاريخ التركي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول : الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية في نظام حكم حزب العدالة والتنمية .

المطلب الثاني : المكانة الجيوسياسية التركية في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني : قيود البيئة المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

المطلب الأول: قيود البيئة المحلية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: قيود البيئة الإقليمية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: قيود البيئة الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

اتجهت المنطلقات الفكرية للإستراتيجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط كونها تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية في أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، إذ أعطت حرب الخليج الثانية عام (1991) زخماً جديداً للسياسة التركية تجاه الدول العربية والشرق الأوسط ، فتحركت على ثلاثة محاورهي : الأمن الإقليمي والمجال الاقتصادي والمياه، وفي ضوء ما تتصف به العلاقات العربية – التركية بصورة عامة ، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها ، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة، رغم الخلاف الظاهر بين سوريا وتركيا ، كما أن من المستبعد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة ثانية ، إلى صراع مسلح.

وقد برزت مجموعة من القيود المحددة لهذه الاستراتيجية التي تبناها حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة في تركيا عام (2002) ، فقد اجتهدت الحكومة التركية لإعادة تعريف السياسة الخارجية بعد إعطاء هذه السياسة أبعاداً جديدة وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل ، فأحرزت نجاحات باهرة وملوسة في جوانب عديدة ، لكنها تعثرت في جوانب أخرى ، بعد أن طرأت تحولات جمة على علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط .

وتتناول الدراسة في هذا الفصل تلك القيود من خلال المبحثين الآتيين:-

المبحث الأول : الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : قيود البيئة المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

ظلت تركيا تراقب عن كثب تطورات الموقف في منطقة الشرق الأوسط طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي ، بعد أن رأت حصول تغير في ميزان القوى الإقليمي بين دول المنطقة جراء استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية مؤثرة ، على أثر اندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991) وكيف فرضت الولايات المتحدة نفسها على الواقع الإقليمي في هذه المنطقة الحيوية بعد أن أنفردت بالنظام العالمي الجديد ، فيما كانت تركيا تتعرض لأعمق أزمة اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية منذ قيام نظام الحكم الجمهوري عام (1923) .

ثم وجدت أنقرة نفسها متورطة أيضاً في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدّة غير مسبوقين بعد أن أحست أن عدم تركيب الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية في إطار نظري منسجم يعد أحد أبرز محاور الضعف في السياسة الخارجية التركية ؛ فهناك ضعف جدي في جانب تكوين استراتيجية عليا توجه الخطوات التكتيكية في الدوائر المختلفة وتجعلها منسجمة بعضها مع الآخر ، ونتيجة لذلك فقد تحولت الخطوات ذات الصفة التكتيكية إلى خطوات استراتيجية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام (2002) .

ويتناول هذا المبحث الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط في نظام حزب العدالة والتنمية ومن خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية في نظام حكم حزب العدالة والتنمية .

المطلب الثاني : المكانة الجيوسياسية التركية في منطقة الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

السياسة الخارجية التركية في نظام حكم حزب العدالة والتنمية

تبنى حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة قامت على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل الأيديولوجي من أجل إعادة تشكيل النظام السياسي بعد وصوله إلى السلطة في تركيا عام (2002) ، فقد فرض واقع الحياة السياسية الداخلية تلك التوجهات منذ أن أصبحت الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني تميل تدريجياً أكثر نحو المشاركة في النظام السياسي ، إذ أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر دمقرطة، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين التي تحاول تركيا تطبيقها كشرط للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي (ورغي ، 2010 : 55).

وقد أثار توصيف معظم قيادات حزب العدالة والتنمية أشكالية وجدلاً مع وصول هذا الحزب إلى السلطة عام (2002) ، إذ تنفي تلك القيادات عن نفسها الصفة الدينية بشكل قاطع ، وتحاول أبعاد الميول الإسلامية عن حزبها ، وتؤكد احترامها للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل بين الدين والدولة ، أو هيمنة الدولة على الدين بعكس العلمانيات الأخرى في العالم، إلا أن واقع حزب العدالة والتنمية يشير إلى أنه قد خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ووريثه حزب الفضيلة اللذين أسسهما (نجم الدين أربكان) في تركيا ، وبدا ظهور حزب العدالة والتنمية كأنه ولادة حركة إصلاحية في إطار الانقسام الاسلامي التركي إلى محافظين وإصلاحيين (غزالي ، 2007 : 13) .

لذا ؛ شدد برنامج حزب العدالة التنمية على التحرك ضمن الإطار العلماني ، بعد وصوله إلى سدة الحكم في (تشرين الثاني 2002) ، وتبنى البرنامج قيماً جديدة تهدف إلى : التحرر الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

؛ والإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة ؛ والاندماج في الإطار الأوروبي ، إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول ميوله الإسلامية ، خاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في تركيا الذي لمسوا نجاح هذا الحزب في استقطاب وكسب اعجاب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط ، مما مكنه من التحول إلى أقرب الأحزاب التركية من المجتمع السياسي الأوروبي ، في ظل ما كان يبديه العلمانيون من تردد في الاقتراب الكامل من أوروبا (ورغي ، 2010 : 55) .

وقد أثارت السياسة الخارجية التركية التي سعى حزب العدالة والتنمية تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط كثيراً من الانتباه ، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة مرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية ، فقد فَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها : تطورات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام (1991)، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية (كرامر ، 2001 : 204) .

وحظيت تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم باقتناع الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل بعض الأوساط داخلها ، ونظرت بأن عليها تشجيع الأنموذج التركي ومحاولة تطبيقه في الشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوسط وبالاخص العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) التي عززت من تلك الرغبة ، إذ وجدت الولايات المتحدة بأنه لم يعد متاحاً ولا مقبولاً دعم أو الصمت عن أوضاع الاستبداد في العالم العربي ، هذه الأوضاع التي تعد القاعدة الخلفية للجماعات الإسلامية المسلحة لاسيما تنظيم القاعدة ، فتركيا الحليف الأساسي لواشنطن تعد دولة مسلمة ديمقراطية وعلمانية ، وقد نجحت في تقديم تجربة مقبولة في التوفيق بين الإسلام ، والقيم الغربية في العلمانية والديمقراطية ، إسلام غير معادٍ للغرب ولا مهدد للمصالح الأمريكية ، بل قد يظهر مدافعاً عنها ومعززاً لها أحياناً (ورغي ، 2010 : 79) .

وعليه ؛ فقد جاء تشجيع الولايات المتحدة للنموذج التركي ومحاولة تطبيقه في الشرق الأوسط مستنداً إلى العلاقة التي تربط تركيا بالشرق الأوسط ، هذه العلاقة ليست هي فقط علاقة الجزء بالكل ، أو العضو بكليته وشموليته (خلال فترة تاريخية مديدة) ، ولا علاقة فرع بأصل ، وليس الشرق الأوسط هو الأصل لتركيا ؛ بل هناك ثمة بُعد إشكالي في تلك العلاقة ، حتى أن تم عَدّ الطرفين (تركيا والشرق الأوسط) متمايزين ومختلفين ، فهناك تداخل ربما أمكن معرفة بداياته وكيف تحول من مجرد ارتباط وتعارف إلى وشائج عميقة ، إلا أن من الصعب الرجوع به متقهقراً ، أو حتى التمييز بين هذا المكون أو ذاك في هوية كل منهما ، وبخاصة البُعد الشرق أوسطي في الهوية التركية ، والتأثير التركي في هويات وثقافات وبُنى الشرق الأوسط (محفوض ، 2012 : 298) .

وبالنظر لكون العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط المعاصر تعود إلى بدايات القرن العشرين ، وثمة علاقات سابقة على ذلك بقرون عديدة ، فقد بدأ مسار هذه العلاقات الفعلي خلال فترة الانتداب ، أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة ، ثم بعد موجة الاستقلال الوطني للعديد من دوله في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النصف الأول من القرن العشرين ، لذلك أولت السياسة الخارجية التركية الاهتمام الكبير للانخراط في تفاعلات الشرق الأوسط ، دافعاً لعدد كبير من الأدبيات والتحليلات لتُطلق على تلك التحركات المكثفة ما اصطلح على تسميته " العثمانية الجديدة " *، وقد استندت هذه الاتجاهات في ذلك إلى مؤشرات كمية وكيفية عن طبيعة وعدد الزيارات ومستوى وحجم العلاقات المختلفة التي باتت تربط تركيا بعدد من دول إقليم الشرق الأوسط ، فضلاً عن المساحات الشاسعة التي غدت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الإعلام التركية ، إضافة إلى تزايد وتيرة وطبيعة الاهتمام الشعبي بهذه المنطقة ، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من أحداث المنطقة ، بل مشاركة في معظم تفاعلاتها ، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات ، وبموجب ذلك ؛ بدا أن معظم قادة حزب العدالة والتنمية لا يتمتعون بالخبرة الكافية في مجال السياسة الخارجية ، بما جعل تأثير وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) أثناء شغله منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية للفترة (2002 – 2009) يسهم في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الشرق الأوسط ، بعد أن نجح في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره

---

* **العثمانية الجديدة** : هي السياسية التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين. وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 بعد الغزو التركي لقبرص. إذ يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. تعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية. يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.

وكانت الإمبراطورية العثمانية تمثل قوة عظيمة في ذروتها، وكانت تتحكم بالبلقان بالإضافة للغالبية العظمى مما يمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم وأفريقيا الشمالية. تهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد. تستخدم تركيا قواها البسيطة لتحقيق تلك الأهداف. ساهمت العثمانية الجديدة في تحسن علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وإيران وسوريا، إلا أن علاقة تركيا بحليفها التقليدي إسرائيل توترت مؤخراً بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة. يعارض وزير الخارجية أحمد داود أوغلو استخدام هذا التعبير لوصف السياسة الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. السياسة الخارجية الجديدة جعلت الإعلام الغربي يتساءل عما إذا كانت تركيا أصبحت تتباعد عن المحور العابر للأطلسي مقابل زيادة الانخراط وتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط المجاورة أو القريبة منها، إلا أن الرئيس عبد الله غل نفى تلك المزاعم. وتطبق تركيا الأيدولوجيا العثمانية الجديدة في كل من ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وبعض الدول الأخرى التي كانت تمثل جزء من الإمبراطورية العثمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصة بالخصائص المرغوب بها للسياسة الخارجية ، ومنها : إنهاء الصراعات والوصول إلى حد أقصى من التعاون ، ولم يتم نقل تلك الأفكار إلى منتديات رسم السياسة الخارجية فحسب ، بل أيضاً نقلها إلى الصحافة التركية والدولية ، ونالت أصداءً وتأثيراً كبيراً في الساحة العربية (عبد القادر ، 2012 :572 – 575)

وأوضح (أوغلو) بأنه لا بد أن تراعي السياسة الخارجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط القيود التاريخية ، والقيود الجغرافية ، وأنه من الضروري أخذ هذين القيدين في الحسبان عند وضع تفاصيل السياسة الخارجية ، وحسب هذا التصور يفضل (أوغلو) بأن تكون لتركيا علاقات قوية مع منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل غرب آسيا وشمال أفريقيا ، ومن ثم ضرورة تطوير العلاقات مع سوريا والعراق ، وينظر (أوغلو) إلى التاريخ من خلال علاقة تركيا مع مصر التي لها فائدة كبيرة في العالم العربي، والعلاقات بين البلدين تتسم بديناميكية خاصة، ويعد (أوغلو) علاقات تركيا بالعالم العربي تكاملية وليست تنافسية، لذلك يطالب أن يكون هناك تعاون قوي بين الجانبين حسبما يفرضه التاريخ والجغرافيا ، من خلال توظيف الإمكانات الكبيرة لتطوير العلاقات خاصة على المستوى التجاري والاقتصادي (غزالي ، 2007 : 89) .

وهنا جاءت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما سمي الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق وإسقاط أنظمة الحكم فيما واحتلالهما خلال عامي (2002، 2003) على التوالي ، لتسهم في توصل تركيا إلى بديهية مهمة : أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، فكان عليها أن تُقِيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات : الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية ، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين ، بحيث تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع ، وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث ، لذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط ، كان من أبرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) ، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط، ففي كانون الثاني (2003) استضافت اسطنبول قمة موسعة ضمت : سوريا والأردن وإيران ومصر والسعودية ، للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية المحتملة حينذاك على العراق ، وتكرر عقد لقاءات هذه القمة في الرياض وطهران ودمشق والكويت وأخيراً في شرم الشيخ (آيار 2007) (دسوقي ، 2008 : 90) .

عند ذاك أبدعت تركيا بتقديم عدد من مبادرات السياسة الخارجية ، التي كان أحداها دعوة حركة حماس للانخراط في معها في سياسة متواصلة ، فقد مثل انتصار حماس في الانتخابات البلدية عام (2005) ، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام (2006) ، قد أعلن بدء حقبة جديدة في تطورات القضية الفلسطينية ، إذ حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الضغط على حماس من أجل ارغامها على الاعتراف بإسرائيل ، لكن حزب العدالة والتنمية فسر فوز حركة حماس بشكل مختلف وفضل التعامل الدبلوماسي معها لتفادي أي مشاكل محتملة ، فقام (أحمد داود أوغلو) بتوضيح الموقف التركي وطالب جميع الأطراف احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية (آراس ، 2012 : 24) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ذات السياق يمكن فهم نقاط الاختلاف في مواقف تركيا تجاه السياسات الأمريكية بشأن العراق خلال الحرب وبعد الاحتلال ، وفي المواقف تجاه سوريا قبل ثورات الربيع العربي، التي عرفت ذروة تحسنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة ، وإنشاء ما يعرف بمجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي ، والذي جرى في إطاره التوقيع رسمياً عن إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية ، عززتها حزمة أخرى من الاتفاقيات الاقتصادية، التي نقلت علاقات البلدين إلى طور جديد ، يمثل قطيعة مع عقود طويلة من التباعد والتوتر (ورغي ، 2010 : 82) .

وبهذا أسست قيادات حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة للسياسة الخارجية التركية ، تأخذ بالحسبان مصالحها في الشرق الأوسط بكيفية قد لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية والغربية ، حتى لو لم تشهد العلاقات التركية – الأمريكية تغيراً أساسياً بهذا الشأن ، ومع ذلك يتشارك البلدان في كثير من الرؤى ، ويعملان معاً في ما يتعلق بالكثير من الأمور والقضايا الإقليمية ، لعل أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير (محفوض ، 2012 : 303) .

ثم ظهر لاحقاً تطابق وجهة النظر التركية والأمريكية من نظام الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب ما عرف بالربيع العربي ، كما تطابقت مواقف البلدين في رفضهما اجراءات النظام المصري الذي قام في ضوء الاعتراض الشعبي المصري والمدعوم من قبل المؤسسة العسكرية ضد الرئيس المصري محمد مرسي .

وبناءً على ذلك ؛ ارتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على خمسة أسس هي (نور الدين ، 2010 : 138) : –

1. التوفيق بين الحريات والأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وفق سياسة تصفير المشكلات .

3. تنويع أبعاد السياسة الخاجية وايجاد مسالك جديدة لنشاطاتها .

4. إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير الأسلوب الدبلوماسي.

5. الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة .

وشهدت السياسة الخارجية التركية التي تبناها رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) قبل ثورات الربيع العربي ، تغيرات ناتجة عن توجهات تركيا الاجتماعية ، وتغيرات في رؤية واهتمامات قيادتها السياسية الجديدة داخلياً وخارجياً ، وتزايد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة التركية المؤثرة على المصالح العامة والقناعات العامة للشعب التركي ، وقد ظهرت هذه الأبعاد واضحةً في السياسة التركية عند النظر لدورها ومواقفها تجاه (سميرة ، 2012 : 76):

أ. قضية أسطول الحرية * الذي توجه لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة الفلسطيني في (آيار 2010) .

* **أسطول الحرية؛** هو مجموعة من ست سفن، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين "مافي مرمرة" ومولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاثة سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة وحملة السفينة السويدية وحملة السفينة اليونانية ومنظمة غزة الحرة، تحمل على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا، بينهم صحفيون يمثلون وسائل إعلام دولية. جهزت القافلة وتم تسييرها من قبل جمعيات وأشخاص معارضين للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، ومتعاطفين مع شعبه.، وفي مقدمة المنظمين لرحلة أسطول الحرية مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية. انطلق أسطول السفن من موانئ لدول مختلفة في جنوب أوروبا وتركيا، وكانت نقطة التقاءها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص، قبل أن تتوجه إلى القطاع مباشرة. انطلق الأسطول باتجاه قطاع غزة في 29 مايو 2010، محملا بعشرة آلاف طن من التجهيزات والمساعدات، والمئات من الناشطين الساعين لكسر الحصار، الذي قد بلغ عامه الثالث على التوالي. في فجر يوم 31 مايو، 2010 بعد الساعة الرابعة فجرًا، تم الهجوم على سفن أسطول الحرية في المياه الدولية من قبل القوات الإسرائيلية، حيث قتلت 9 وأصيب أكثر من 26 من المتضامنين، في أحداث وصفتها مصادر عديدة "بالمجزرة" و"الجريمة" و"إرهاب الدولة". وقد نفذت عملية الهجوم على الأسطول قوات إسرائيلية خاصة، حيث استخدمت هذه القوات الرصاص الحي والغاز. وقد روى شهود عيان ممن كانوا على متن سفينة مرمرة التركية ،أن قوات البحرية الإسرائيلية قامت بإضعاف البث حتى لا يستطيع الإعلاميون نقل الحدث إلى العالم وحاوت أن تصعد على متن السفينة عن طريق إلقاء حبال من القوارب السريعة إلى ظهر السفينة وبالطلقات المطاطية ورش الماء على المتضامنين ولكن المتضامنين إستطاعو أن يبعدو الحبال التي قذفت على ظهر السفينة فمنعو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تصويت تركيا ضد فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي في (آيار 2010).

وعكست الدبلوماسية التركية النشطة في الشرق الأوسط جهود حزب العدالة التنمية في تمتين العلاقات مع إيران وسوريا ، بعد أن كانت غير ودية ، ويطبعها كثير من التوتر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، بسبب دعم طهران ودمشق لحزب العمال الكردستاني في نشاطاته التي تسبب عدم الاستقرار، غير أن العلاقات تحسنت بشكل ملحوظ بعد اتفاق جميع الأطراف على احتواء الأكراد ، ومنع قيام دولة على حدود الدول المعنية (Laarabee, 2007 : 76) .

وجاء التقارب التركي– الإيراني المتزايد والملحوظ بينهما بعد سنوات من الجفوة، لا سيما بعد توقيع اتفاقية تعاون أمني والاتفاق على اعتبار حزب العمال الكردستاني (منظمة إرهابية)، وذلك بعد زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في منتصف عام (2004) ، وقد تعززت علاقات البلدين على خلفية التعاون في مجال الطاقة ، فطهران ثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز بعد روسيا ، فكان هذا التعاون ثمرة اتفاق رئيس الوزراء التركي الأسبق (نجم الدين أربكان) عام (1996)، عندما أبرم عقدي تزود بالغاز لمدة (25) عاماً بتكلفة (23) مليار ، وجرى منح تركيا فرصة للتنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية، فيما تجاوزت العلاقات السورية – التركية السنوات الطويلة من التوتر والخلافات، التي وصلت ذروتها عام (1998) عندما هددت أنقرة بتوغل عسكري ضخم في الأراضي السورية ، للقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني (ورغي ، 2010 : 81 – 82) .

الجيش الإسرائيلية من الصعود على ظهرها. فاستخدم الجيش المروحيات والقنابل الصوتية وانهالوا على المركب بالرصاص الحي ،وخصوصا على غرفة البث ،مما مكن الجنود أن يستولوا على السفينة. وروى بعض الشهود العيان عن رؤيتهم لجثث تلقى في المياه من قبل القوات الإسرائيلية وإعدام لجرحى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن سرعة تدهور العلاقات التركية – السورية في أعقاب ثورات الربيع العربي ، جعل علاقات البلدين تقف أمام أبواب مرحلة جديدة ، مرحلة فيها كثير من عوامل الصدام بعد عقد من التطور الإيجابي في مسيرة هذه العلاقة ووصولها إلى مستوى متقدم نسبياً، ولعل ما يحدد بوصلة هذه العلاقة بشكل نهائي في المرحلة المقبلة هو كيفية تصرف القيادة التركية إزاء الأزمة السورية خاصة إذا اتجهت الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة إلى اجراء عسكري ضد دمشق ، إذ إن العلاقات السورية التركية اتسمت بالتوتر منذ سنوات ما قبل استقلال سوريا عام (1945)، حتى نهايات القرن الماضي، رغم أن لتركيا أطول حدود مشتركة مع سوريا، إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. وقد وصل توترالعلاقات بين البلدين أحياناً إلى حشد القوات العسكرية التركية على الحدود السورية، وحدث هذا بشكل واضح مرتين: المرة الأولى عام (1957) بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سورية إلى مصر في شجب هذا الحلف وإدانة سياساته، واتباع سياسة كانت معادية للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة بعد تراجع نفوذ كل من فرنسا وبريطانيا، مما زاد التحالف السياسي المصري . السوري قوة، الأمر الذي جعل هذه التهديدات تسهم في تسريع الوحدة السورية المصرية تفادياً لأي غزو محتمل لسوريا .

أما المرة الثانية فكانت عام(1998) وكان هدفها إلزام الحكومة السورية بطرد عبد الله أوجلان وإغلاق مقراته العسكرية وهذا ما فعلته السلطات السورية، كما وتمثلت المشكلات بين تركيا وسوريا ، في لواء الاسكندرون ، وفي قضية المياه، والمشكلة الكردية . وللدراسة وقفة مع كل تلك التطورات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

المكانة الجيوسياسية التركية في منطقة الشرق الأوسط

يقوم مصطلح الجيوسياسية من الناحية المفاهيمية على أنه علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي لإقليم الدولة بالسياسة ، أي أنه يتناول أثر هذا الموقع على حركة الدولة السياسية ، أما من الناحية الوظيفية فإن الجيوسياسية هو المدلول الذي يجعل الحركة السياسية للقوى العالمية تتجه نحو هذه الدولة وإقليمها ، وبذلك يكون الإقليم موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة السياسية (فهمي ، 2011 : 84) .

وبالنظر لتوفر قاعدة من المعطيات الاستراتيجية في تركيا تقوم على موقع جغرافي فريد طالما شكل ركيزة تاريخية لانطلاقتها نحو العالمية ، إذ لا تبتعد هذه المعطيات في تركيا الحديثة التي يحاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع في بناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو الإقليمية أولاً ومن ثم العالمية ثانياً ، وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها (باكير ، 2010 : 20) :

1. تقع تركيا وسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي ، فهي تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على حدودها ، إذ تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروربا ، ويشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي (97%) من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الاناضول ، بينما يقع الجزء المتبقي من تركيا في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوروسيا ، وهي بذلك تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظريد هالفورد ماكندر الجيوسياسية ، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي الإقليمي والعالمي .
3. تتميز تركيا بكونها دولة قارية ، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا ، لأنها أتاحت لتركيا حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات تكون فيها المحور في هذا المجال الجغرافي ، كونها تشترك بحدود مختلفة المساحة من جميع الجهات مع كل من الدول الآتية :
   أ. الجنوب الشرقي: جورجيا (252 كم)، وأرمينيا (268 كم)، وأذربيجان (9 كم).
   ب. الشرق : إيران (499 كم) .
   ج. الغرب : اليونان (206 كم) .
   د. الشمال الغربي: بلغاريا (240 كم) .
   هـ. الجنوب : سوريا (822 كم) ، والعراق (352 كم) .
4. تعد تركيا دولة بحرية مفتوحة إذ تحدها المياه من ثلاث جهات ، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب ، والبحر المتوسط في الجنوب ، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين طالما شكلا تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي (30 كم) وعرضه حوالي (1 كم) ، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر إيجة وطوله (60 كم) وعرضه يتراوح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين (1–6 كم) ، مما يعطي تركيا القدرة على التحكم ، ويتيح لها التحول إلى قوة بحرية إضافة إلى كونها قوة قارية .

وجاءت هذه المعطيات لتمنح منطقة الأناضول التركية المكانة الجيوسياسية والتي سمحت لها بلعب دوراً حاسماً عبر مراحل متعددة في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي ، إذ شكلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي تمثل قلب العالم القديم ، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور : الرومانية (330 – 395) ، البيزنطية (395 – 1453) ، العثمانية (1288 – 1924) (حسن ، 2006 : 15) . لكن حالة الضعف وتفكك الدولة العثمانية حدث إثر دخولها الحرب العالمية الأولى ، فأنهى (مصطفى كمال أتاتورك) نظام الخلافة العثمانية عام (1922) وأعلن قيام الجمهورية التركية الحديثة عام (1923) (المرجة ، 1984 : 56) .

ومع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام (2002) ، تغيرت المعطيات كلياً وعمل الحزب وقادته على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وسعى هذا الحزب على استثمار المكانة الجيوسياسية من أجل تحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل لمراكز القوة والسلطة والقرار وتوزيعها ، إذ تزاحمت القوى الإقليمية على حجز مكان لها في هذه المنطقة ، خاصة بعد أن انهيار الجناح الشرقي للعالم العربي إثر الاحتلال الأمريكي للعراق (باكير ، 2008 : 18) .

واستناداً لتلك المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا التي تؤهلها لأن تصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسة العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بعد عام (2002)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي بات عامل جذب للآخرين ، فقد مرت استراتيجيتها العالمية بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معاً ، إذ بدأت تركيا تتصرف بشكل ملحوظ وفقاً لمصالحها الخاصة وشروطها، جراء تنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم دفعتها قدماً نحو مسار آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلت بعيدة عنهما لوقت قصير (صابر، 2012 : 505) .

وأثارت التجربة التركية المعاصرة في الانتقال الديمقراطي وصعود تيارات سياسية ذات خلفيات إسلامية ، اهتماماً كبيراً في الساحة الدولية ، فقد وجد العالم الغربي في هذه التجربة التي توفق بين القيم الغربية الديمقراطية والعلمانية من جهة ، والقيم الإسلامية من جهة أخرى ، فرصة يمكن اختبارها في الفضاء السياسي والتوقف عندها ، إذ يمكنها إذا نجحت أن تكون مثالاً يحتذى به من قبل دول الشرق الأوسط ، خاصة أنها بدأت تغري قطاعات واسعة من النخب العربية ، بإسلامييها وعلمانييها على حد السواء ، إذ يرى العلمانيون أن بإمكان التجربة التركية حماية القيم العلمانية والديمقراطية رغم الصعود الإسلامي ، الذي عادة ما يثير مخاوفهم وقلقهم ، ويجتذب المثال التجري الحركات الإسلامية ، التي تعاني كثير من الإقصاء والتهميش في صراعها المرير والمستمر مع الأنظمة السياسية في المنطقة ، بسبب النظر إلى الإسلاميين على أنهم خطر على الدولة والمجتمع على حد السواء (ورغي ، 2010 : 78) .

وقد أحس الأتراك بأنهم كانوا يعيشون في قطيعة مع دول الشرق الأوسط ، بعد أن فضلوا الاندراج في السياسات الغربية في المنطقة ، وأنهم جهدوا مع تلك السياسات لاحتواء السياسات الإقليمية ، وبخاصة منها الحركة القومية العربية في المرحلة التي كانت هذه الحركة توصف بالتقدمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذات الدلالة السياسية البارزة ، سواء بانضمامها إلى حلف بغداد (1955) ، أو عند الدخول في الحلف السري مع إسرائيل الذي عرف باسم حلف المحيط (محفوض، 2009: 89).

لذلك برز الشرق الأوسط في دائرة الاهتمام التركية الرئيسة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة تحولات رئيسة بدءاً بالثورة الإيرانية عام (1979) ، والحرب العراقية – الإيرانية عام (1980) ، والانقلاب العسكري في تركيا عام (1980)، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ودخول العاصمة بيروت عام (1982) ، ومن ثم حدوث التحول بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية عام (1990 – 1991) ، إذ تدخل الرئيس التركي تورغوت أوزال (1989 – 1993) ، ومارس ضغوطاً من أجل سياسة تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط، وما أقامه الرئيس سليمان ديميريل خلال الفترة (1993 – 2000) من صلات مع الدول العربية وإسرائيل(روبنس ، 1993 : 17) .

ثم مَثّل الصعود التركي في ظل نظام حكم حزب العدالة والتنمية بعد عام (2002) ، أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة ، كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً ، والعراق وسوريا خصوصاً ، بقواسم مشتركة ، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية ؛ لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي ، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط ، يقطنون في أكثر من نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم ، بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله ، نظراً إلى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيوستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية (عثمان ، 2012 : 180) .

وبموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة ، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط واجهت خلال السنوات العشرة الأخيرة (2003 – 2013) جملة من المشكلات والأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد جاءت هذه التحولات في غمرة تحولات إستراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات ، وفي خضم كل ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الإستراتيجية ، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة (هياجنة ، 2011 : 18) .

وفي ضوء تأثر معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط باتت الحاجة إلى تركيا ضرورية وحاسمة، جراء ما تتمتع به قدراتها الجيوسياسية من صفات جعلتها تصبح نموذجاً في مسائل عديدة ، لعل من أبرزها (باكير ، 2010 :17 – 18) : –

أ. احتواء نموذجها السياسي على عنصري الديمقراطية والإسلام .

ب. توفر الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي .

د. إلتقاء موارد الطاقة (شبكات النفط والغاز) عند موقعها الجغرافي .

هـ. وجود الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي في نموذجها الدبلوماسي .

وما أن حدث التغيير في زاوية الرؤية التي نظر منها واضعي السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام (2002)، حتى برزت قراءة جديدة للواقع الذي تعيشه تركيا وطبيعة تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط ، الذي لا بد أن يقوم على مكانتها الجيوسياسية التي لا تهدم الماضي لكنها تضيف إليه ما يمكن أن يكون تطوراً نوعياً يعيد حسابات الآخرين قبل حسابات تركيا نفسها ، وفي مجمل هذا كله ، يمكن قراءة عدد من النشاطات التي قامت بها تركيا في محاولة منها لاستثمار مكانتها الجيوسياسية في الشرق الأوسط ، ومن أبرزهذه النشاطات (نور الدين ، 2012 : 753 – 754) :-

أولا : إعادة تقديم دور تركيا من بلد جسر مهمته تسهيل مهمة العابرين إلى بلد مركز ، يريد أن يكون نقطة جذب ومحور الحركة ومصدر الإلهام والتأثير .

ثانيا :إعادة الاعتبار لسياسة تعدد الأبعاد من خلال تنشيط دور تركيا الجيوسياسي ضمن المناطق المتعددة التي تحيط بها من أجل تجاوز الدور الأحادي الذي مارسته خلال العقود السابقة عندما كانت جزءاً من المحور الغربي– الإسرائيلي، من خلال تكوين شخصية تركية جديدة في مناطق البلقان والبحر الأسود والعالم العربي وأسيا الوسطى والعالم الإسلامي .

ثالثا : منح الأولوية للعمق التاريخي والجغرافي التركي لأن الروابط التي تجمع تركيا بالعالمين الإسلامي والعربي تسهل تحقيق إعادة التواصل والتفاعل مع المحيط العربي والإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: إخراج تركيا من وضع البلد المحاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء ، وهذا يفترض تسوية المشكلات مع الدول المحيطة ، عبر سياسة تصفير المشكلات ، والتي نجحت في عام (2005) من إخراج سوريا ، وتلاها كل من : وروسيا واليونان وإيران والعراق ، من وثيقة الأمن الاستراتيجي لعام (2010) كدول تهدد الأمن القومي التركي .

خامسا:خروج تركيا من بلد مصدر للمشكلات إلى بلد مصدر للحلول، مما يوجب خلق مناخات من الثقة بين تركيا وجوارها تتيح لها القيام بأدوار إيجابية لحل المشكلات المجاورة.

سادسا: إتباع سياسة الدبلوماسية الاستباقية في نزع فتيل المشكلات قبل انفجارها ، بغية إيجاد الاستقرار في المحيط التركي من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي .

سابعا: المشاركة الفعالة في التجمعات واللقاءات الدولية ، وتبني الآراء المطالبة بتأسيس نظام إقليمي جديد أو دولي تكون فيه تركيا محوراً قائماً بذاته .

ثامنا: الشروع ببناء النظام السياسي الحاكم وإصلاحه وفقاً لشروط الاتحاد الأوروبي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية والحريات .

تاسعا: بناء نموذج وفق متطلبات التطلع إلى أن تكون تركيا لاعباً رئيساً مؤسساً لإقامة منطقة جوار مفتوحة مع كل محيطها، وإتخاذ التدابير المتعلقة بإلغاء تأشيرات الدخول والحواجز الجمركية لتسهيل حركة المواطنين وإقامة منطقة اقتصادية مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي .

لكن الأمر الغريب والجدير بالاهتمام برز في الموقف التركي من الحراك الشعبي الناجم عن قيام الجيش المصري بعزل الرئيس محمد مرسي من منصبه ، والذي يتناقض مع النشاطات التي شرع بها نظام حكم حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وغرابة الموقف التركي تتجلى في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التناقض والازدواجية عندما فرّق بين متماثلات من خلال مباركته لموقف الجيش السابق الذي تدخل لفرض إرادة الشعب وتقليل خسائره في ثورة (25 كانون الثاني 2011) ، بينما تشجب الحكومة التركية الموقف اللاحق الذي مارسه الجيش المصري مرة أخرى لدعم إرادة الشعب، واحترام إرادة الملايين من المصريين الذين خرجوا ضد تسلط الرئيس المصري مرسي، ولم يكتف الموقف التركي بهذا الحد من التدخل في الشأن الداخلي لمصر، بل تجاوزه إلى تحريض الدول والمنظمات الغربية ضد الحكومة المصرية الحالية، والمطالبة بالتضييق عليها، واتخاذ تدابير عقابية بحقها!!. وهو ما يمكن عَدّه اعتداءً على دولة مستقلة، بعد التعدي على سيادتها والتدخل في شئونها، وهذا التجاوز الخطير والحماس منقطع النظير للحكومة التركية، لا يمكن وصفه بأنه مجرد بيان موقفها مما حدث في مصر، ورؤيتها له بأنه ثورة أو انقلاب، على غرار ما حصل من بعض الدول الغربية (الجذلاني ، 2013 : 10) .

يرى الباحث أن الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط زادت من اهتمام تركيا بقضايا هذه المنطقة ، لأنها قد جاء نتيجة تغير المنطلقات الفكرية لتركيا الحديثة التي يقودها حزب العدالة والتنمية الذي أستمد تلك التوجهات من نظرية " العمق الاستراتيجي" التي صاغها (أحمد داود أوغلو) وزير الخارجية التركي عندما كان يعمل بمنصب مستشار رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) ، هذه النظرية التي وضعت أسس النظام السياسي الجديد ، إذ استهدفت السياسة الخارجية التركية الجديدة توظيف عمقها التاريخي والثقافي والسياسي من أجل إعادة بناء علاقات وطيدة، تؤسس لدور فاعل ومؤثر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعزز من مكانة تركيا الدولية وجهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها – حسب مفهوم السياسية الخارجية التركية الجديدة – لم تعد دولة "طرفية" بل أصبحت دولة "مركزية" تقوم على مبدأ "سياسة متعددة الأبعاد" ومبدأ " التأثير في الأقاليم الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخارجية لدول الجوار" . فضلاً عن أن تركيا بدأت تنظر إلى الشرق الأوسط إنما يمثل دائرة إقليمية بديلة أيضاً يمكن الاعتماد عليها حال رفض الاتحاد الأوروبي لها .

وقد حازت جهود تركيا الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط على اهتمام الولايات المتحدة بها، الأمر الذي بلور معادلة طردية مفادها أنه " كلما زاد تفاعل تركيا مع قضايا الشرق الأوسط، زاد الاهتمام الأمريكي بها وتوطدت العلاقات الاستراتيجية معها " ، وهو ما كان يصب في مصلحة دعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أيضاً .

لكن الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط واجهت بيئة من القيود المحددة لها ، تنوعت بين قيود البيئة المحلية والإقليمية والدولية يتناولها المبحث التالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

قيود البيئة المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

لعب حزب العدالة والتنمية دوراً واضحاً في صياغة استراتيجية تركية جديدة منذ أن استلم السلطة عام (2002) ، وحصل هذا الدور على إجماع واضح بأن هذا الدور يتطلب اتباع سياسة خارجية تركية واعدة جرى الشروع بوضع توجهاتها خلال هذه الحقبة الزمنية تجاه منطقة الشرق الأوسط .

وقد تأثرت الاستراتيجية التركية بعدد من العوامل التي كانت تمثل قيود محددة لها ، إذ انتقل الخطاب النظري لصانعي القرار السياسي التركي إلى مرحلة الممارسة، مما أفرز عن نتائج ذات مشاهد واقعية ، بعد أن جرى تلمس الرؤية الجديدة للإستراتيجية التركية التي تتجه نحو إداء دور مركزي في رقعة جغرافية واسعة تمتد من أفريقيا إلى آسيا ، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي ، وقد مثلت الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط فكرة مقنعة لتحديد أهداف السياسة الخارجية ، التي تعتمد صلاحيتها على مدى تقبل الشعب التركي لها ، إذ تبرز الحاجة لإبقاء عضوية الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأولويات بطريقة تسهل المحافظة على مؤيدي التصورات التكاملية للسياسة الخارجية سواء في الداخل أو في الخارج .

يتناول هذا المبحث القيود المؤثرة على الإستراتيجية التركية من خلال المطالب الآتية:-

المطلب الأول : قيود البيئة المحلية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : قيود البيئة الإقليمية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث : قيود البيئة الدولية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

قيود البيئة المحلية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

شهدت تركيا مع بدايات القرن الحادي والعشرين جملة من التطورات والتحولات التي طرأت على الوضع الداخلي ، لا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين بفعل تغيرات الأوضاع السياسية سواء على الصعد العالمية أوالإقليمية أو المحلية ، وقد برزت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للنقاش من قبل فأضحت محل نقاش وجدل ، فيما توصل قادة حزب العدالة والتنمية إلى تشخيص الوضع التركي عند استلام الحكم عام (2002) تشخيصاً موضوعياً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه ، أي بنظرة موضوعية مجردة غير أيديولوجية أو دينية أو عاطفية،وتوصلوا عبرهذه القراءة إلى عدة نقاط تخدم توجهات الاستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة التنمية ، وكان من أبرز تلك النقاط (باكير، 2012 : 62):

1. تعد المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيس في البلاد ، وبأنها حامية العلمانية المتطرفة المعادية للدين ، وليس من الممكن مواجهتها .
2. تستتر الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية ، وتتربص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي .
3. يعاني الاقتصاد الوطني من تدهور واضح ، وإن ظروف الواقع الاجتماعي تتجه إلى الفقر ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية .
4. تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة .
5. يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أسهم نجاح حزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تجاوز فيها القيود التي كانت تواجه الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي ، وبذات الوقت رأت العديد من الأوساط الإسلامية والعربية في تجربة حزب العدالة والتنمية خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية ، والأحزاب الإسلامية في دول منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية ، لما أظهره هذا الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبراجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح في الحكم ، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للوزارة في تركيا ابتداءً من عام (2002)، وانتصاراته الانتخابية المتلاحقة وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي ، فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال العراق عام (2003) حتى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام (2008)، وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية بعد عام (2002) ، إلا أن هذه العودة انما جاءت لتخدم في الواقع قضايا تركيا ومصالحها الوطنية والجيوسياسية قبل أية اعتبارات أخرى (اللباد ، 2010 : 214) .

وعليه ؛ فقد جاءت مجموعة من القيود لتحدد توجهات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، كان من أبرزها القيود الآتية : –

أولا : قيود البيئة المحلية المتعلقة بتركيا

أ . نظرة الإستراتيجية التركية لقيود المصلحة الوطنية

تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه ، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان لوزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) دوراً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيراً في تشكيل الإستراتيجية التركية داخلياً وخارجياً عاكساً الاسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي ، وإن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاب في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا ، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية ، بالعمل على احترام الأمن والحرية معاً، بين القوة الناعمة والصلدة ، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً (الشرقاوي ، 2009 : 23) .

ومن خلال ذلك حاولت تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة ، وذلك لوجود امتدادات اقليمية مؤثرة لهذين المجالين داخل تركيا ، لذلك سعت حكومة العدالة والتنمية لتعزيزعلاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا ، وأعلنت تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك الفلسطينيين وإسرائيل ، كما أسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (البرصان ، 2012 : 473) .

وتناول (أحمد داود أوغلو) في كتابه العمق الاستراتيجي قيود المصلحة الوطنية التركية من خلال موقفها ونظرتها الجدية إلى علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وفق توجه يجري تقسيم النظام العالمي الجديد على الأسس والمراحل التي شهدها العالم ما بعد (11 أيلول 2001) وهي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان ، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق ، ومرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث تعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام (نور الدين ، 2010 : 137) .

ومن جهة أخرى أخذت القيادة التركية تتحرك بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في دبلوماسيتها الناشطة في العالمين العربي والإسلامي ، وهذا توجه جديد يبتعد عن السياسة السابقة المحافظة غير التدخلية تجاه جيرانها الشرقيين والجنوبيين ، وظهر الرأي العام التركي اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط ، وعدا عن الاهتمام التركي الجديد بالشرق الأوسط ، فإن قيادة حزب العدالة والتنمية أخذت تتصرف بشكل يشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أخرى من العالم ، من أمثال الهند وجنوب أفريقيا وإندنوسيا والبرازيل ، وفي هذا السياق جاء التعاون البرازيلي – التركي في مجلس الأمن الدولي بخصوص ازمة البرنامج النووي الإيراني ، وهذا يمثل توجهاً تركياً في عدم التبعية المطلقة للسياسات الغربية الدفاعية والسياسية ، ولكن تركيا تفعل ذلك بصورة متوازنة وحذرة وضمن معادلات الوضع القائم في العلاقات الدولية ، وقد كان ذلك جلياً في السياسات المحافظة التركية تجاه تغيرات حلف الناتو ، ولكن الاتجاه في علاقات تركيا بجوارها يتجه أكثر نحو سياسات أكثر وثوقاً ومبادرة وضمن توجهات المصلحة الوطنية (سميرة ، 2012 : 77) .

ب. القيود التي تنبثق من الداخل التركي

ظلت القيود التي تنبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف ايجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب ، ونجح في مشروع الثورة المعرفية ، وتبنى العلمانية كأساس للحكم ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري ، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية ، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية ، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال عن الدول الأخرى ، (هاربر ، 2007 : 194) .

وتستند الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط من رؤية أن يكون للتحول المحلي الأولوية لا سيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فقد مكن الإصلاح الداخلي من إبراز دور تركيا على أنها مروّج للسلام في المناطق المجاورة ، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية ، وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية ، وعادة ما كان يوافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية ، وقد يكون لهذه المشاكل أسباب خارجية في بعض الأحيان ، إلا أن النخب السياسية كانت غالباً ما تبالغ في الحديث عنها واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخب على السلطة ، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حداً لما سمي عزلة الدول المجاورة لتركيا ، إذ يعد أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيازات والصور السلبية المسبقة ، وخاصة عن الشرق الأوسط ، شيئاً من الماضي ، وهو التحول الذي سهّل على تركيا تحرير سياستها الخارجية كلياً من قيود العوامل المحلية (آراس، 2012 : 16) .

لذلك تجهز حزب العدالة والتنمية قبل نزوله إلى الواقع ، بتبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام ، وذلك للبرهنة فيما بعد على كفاءة الحزب في تطبيق ما يدعيه من أفكار وبدائل ، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير واعتماد نفس الطرق والوسائل والخطاب، لذلك فإن نجاح الحزب داخل تركيا ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقاً ، أسهم في تسليط الضوء على فكره في الشرق الأوسط ، فرأت العديد من الأوساط الإسلامية والاحزاب الإسلامية ما أظهره الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبراجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح أيضاً في الحكم (باكير، 2012 : 64) .

ج. القيود المتعلقة ببناء اقتصاد تركي قوي

من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلابد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال. وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم (17) في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقدراته (الشرقاوي ، 2009 : 25) .

ثانيا : القيود البيئة المحلية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط

أ . ضعف النظام السياسي الواضح في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط ، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية ، إذ تسود ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ، من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها ، بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الأفقي والرأسي ، انقسامات حول العلاقات مع الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة وإسرائيل ، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران ، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا ، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم ، هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة ، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية (مرسي ، 2007 : 61) .

ب. عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة ، والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة ، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية ، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها ، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي ، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه ، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط (بركات، 2012 :11) .

ج. بروز حركات المقاومة المسلحة على منوال حزب الله وحركة حماس ، واحتلالهما المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية وفي حفز الأحداث وصناعة المواقف ، وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع إسرائيل ، وربما ملأ فراغاً فعلياً قائماً ، لكنه من ناحية أخرى زاد من شراسة رد فعل إسرائيل وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام (2006)، وفي محرقة غزة أواخر عام (2008) ، والعدوان على غزة عام (2012) ، مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل من بروز تلك الحركات أمراً مؤثراً في مقدرات الشعبين الفلسطيني واللبناني، أو سلبياً كما يراه بعض المتشائمين (سالم ، 2010 : 142) .

د. إن التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع إسرائيل في فلسطين ولبنان وسوريا على مدار الأعوام (2007/ 2008) سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية ، وإبراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتخذت من التسوية خياراً استراتيجياً لها، وعلى صعيد آخر فإن الدور الإيراني في العراق ولبنان ، عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي ، لأن معناه المباشر هو أن إيران قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي كما في الخليج وفلسطين (مسعد ، 2008 : 40) .

يرى الباحث أن قادة حزب العدالة والتنمية قد أعربوا لمرات عديدة أنهم لا يقدمون تجربة تركيا في الشرق الأوسط باعتبارها ممثلة للإسلام المعتدل ، إلا أنها التجربة التركية برزت مرة أخرى لدى معظم شعوب الشرق الأوسط باعتبارها دولة "نموذجاً " ينبغي الاقتداء به . ويمكن للمثقفين والنخب السياسية لاسيما أصحاب الأيديولوجية الإسلامية أن تعزو هذه الصورة التركية الجديدة إلى حجم النجاحات المتسارعة التي حققها حزب العدالة والتنمية في مجالات: التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وفق المعايير الغربية، وإعادة مكانة المؤسسة العسكرية بعيداً عن العمل السياسي، فضلاً عن نجاحات الحزب إلى حد كبير في دوائر السياسة الخارجية الدولية والإقليمية خلال فترة قصيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت أغلب دول منطقة الشرق الأوسط حتى قُبيل الثورات العربية تطلق على التجربة التركية في نقاشات النخب السياسية " النموذج التركي " و" التجربة الديمقراطية التركية " وقد احتلت هذه النقاشات حيزاً كبيراً داخل أروقة المفكرين والسياسيين والجماعات الإسلامية في مصر والعالم العربي، ولم تنجرف السياسة الخارجية التركية حينها وراء فكرة الترويج للديمقراطية، حيث انتهجت فكر "سلام وستفاليا " القائم على استقلال الدول القومية وعدم التدخل في شؤونها السياسية، وكثفت جهودها في تحقيق المكاسب المشتركة مع دول منطقة الشرق الأوسط من خلال العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، واستخدام " القوة الناعمة " في التغلب على مشكلاتها المزمنة مع معظم دول الجوار لاسيما دول المنطقة العربية، وذلك من خلال مبدأ " تصفير المشكلات " .

وعليه يمكن القول إن هذه النجاحات قد اختزنتها ذاكرة الشعوب العربية في اللاوعي حتى جاء اليوم الذي انتفضت فيه ضد أنظمة الحكم .

المطلب الثاني

قيود البيئة الإقليمية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

لم تنقطع علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية عام (1918) حتى الآن ، بل أن طبيعة المداخل المشتركة بين الطرفين قد تعدت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى الجوانب السياسية ، ثم جوانب عسكرية لاحقة بأشكال مختلفة ، ويقود هذا المنطلق إلى تقرير مجموعة من التوجهات التي تمثل الاستراتيجية التركية تجاه هذه المنطقة التي هي جزء أساسي وفاعل فيها ، وتبرز في هذا الشأن قاعدة الثوابت في الإستراتيجية التركية التي لا تمس ما لتركيا من مداخل في دول الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد انتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية بعد عام (1945) ، جاء دور الأحزاب السياسية المتعاقبة على الحكم في تركيا التي لم تعمل على الدخول في أزمات منطقة الشرق الأوسط ، وبهذا لم يكن لها منظور واضح يمثل التوجهات التركية ، فيما عدا بعض المعايير الاقتصادية التي كانت تتحكم بشكل أساس في مداخل العلاقات بين الطرفين والتي تنسجم مع العلاقات التركية – الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبما يخدم إسرائيل (العتابي ، 2002 : 179) .

لذا تداخلت مجموعة القيود الإقليمية التي تتعلق بالجانب التركي ، وأخرى تتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط لتشكل محددات تجاه الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام (2002) ، ومن أبرزها :

أولا : قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بالجانب التركي

تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية لتخلق قيوداً إقليمية حددت توجهات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، لعل من أهمها :

1. طبيعة التكوين القومي التركي

تبقى أزمة الصراع القومي في تركيا من أهم الأزمات البنوية التي تهدد الأمن القومي التركي ، وذلك لوجود ارتباطات عرقية تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع عدد من دول الجوار الجغرافي ، إذ إن أعمال العنف والتمرد التي يشهدها جنوب شرق تركيا من خلال النشاطات الواسعة التي ينفذها حزب العمال الكردي الذي يقود الحركة الانفصالية للأكراد ، والتي وصلت إلى حد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصادم المسلح مع الحكومة التركية بسبب سياسة التذويب والتتريك التي قضت على الآلاف منهم منذ إقامة النظام الجمهوري التركي عام (1923) ولغاية الآن ، كما يلاحظ نشاط الأرمن الذين حملوا السلاح في مواجهة التطرف التركي في طبيعة التعامل مع هذه الأقلية القومية، التي شن عناصرها اعمال العنف والرفض للسياسة التركية في الخارج ، بينما اعتمد الأكراد على بناء قواعدهم وخلاياهم وسط الشعب الكردي في قراه وجباله ومدنه بالأساس (الشقاقي، 1988 : 42).

2. تواجد أقلية يهودية في تركيا

لم يمنع قلة عدد أبناء الجالية اليهودية وانحسار وجودهم في المدن التركية الكبيرة من وجود تأثيرات لليهود ويهود الدونما خاصة في الأحزاب السياسية التي ظهر نفوذهم الواسع داخلها، رغم عدم انتمائهم إليها ، وكذلك على وسائل الإعلام التركية وعلى الاذاعة والتلفزة، وفي الحياة الاقتصادية والمالية ، وفي ضوء ذلك تؤثر الجماعة اليهودية في الرأي العام التركي وفي صناعة القرار بما يخدم مصالحها عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التي تتعلق بالدفع تجاه إسرائيل (النعيمي، 1975 : 91-92) . ومن ثم بما يؤثر في مجرى العلاقات التركية في منطقة الشرق الأوسط والسلوك التركي الخارجي .

3. المشكلات الاقتصادية

على الرغم من توفر جوانب القوة الجيوسياسية في الاقتصاد التركي التي منحته خصائص جيدة يمكن حصرها في : ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي ؛ وتطور القطاع الصناعي وارتفاع مساهمته في الناتج القومي ؛ وتوفر الامكانيات الزراعية في تركيا ؛ وتنامي عوائد قطاع السياحة في تركيا ، إلا أن نقاط الضعف في الاقتصاد التركي نابعة من مشكلات عديدة ، من أبرزها: أزمة الطاقة ؛ وعدم استقرار سوق العمل ؛ وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج ؛ وقصور القطاع العام وغموض دوره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحياة الاقتصادية ؛ وارتفاع الانفاق العسكري ؛ وتفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية ؛ وتنامي ظاهرة التضخم ؛ وبروز ظاهرة العجز في الميزان التجاري للاقتصاد التركي (العتابي ، 2002 : 110 – 119) .

وإذ ترتبط موارد الثروة الاقتصادية في أي دولة من دول العالم بعلاقة وثيقة مع كيان الوحدة السياسية ومدى ارتباطه وتأثيره بمستقبل القوة السياسية للدولة على الرغم من أن القوة السياسية لا تقاس بحجم الموارد الطبيعية الموجودة داخل مساحتها ، وإنما تكون مرتبطة مع قدرة القوة البشرية الفعلية المتمثلة بالكفاءة العلمية والتقنية المستغلة (محسن ، 1994 : 132) . فقد جاءت مساعي تركيا لرسم سياستها الاقتصادية الخارجية ، في إطار استراتيجيتها الجديدة ، عبر ايجاد مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها ، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى ، فقد سعت تركيا للتوجه نحو إقامة شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة مع الدول العربية من أجل خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد ، يقوم بين دول المنطقة وبإرادتها (الحمش ، 2012 : 207) .

وهذا يعني أن معاناة الاقتصاد التركي من مشكلات جمة جاءت نتيجة الضعف الواضح في عوامل قوة المرتكزات الاقتصادية ، التي انعكست على طبيعة القرار السياسي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة ، لذلك نظرت الاستراتيجية التركية بعد عام (2002) بجدية إلى منطقة الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط

لقد أسهمت مجموعة من العوامل الإقليمية المتعلقة بسياسات دول منطقة الشرق الأوسط في بروز الاستراتيجيات الإقليمية التركية ، ولعل من أهمها : –

1. **تراجع قدرات النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط**

تُعْرَف فاعلية أي نظام إقليمي من قدرات أعضائه وقوتهم الداخلية ، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني وقوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة ، يدعم بلا شك التوجهات القوية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي ، وتنتمي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط إلى نظم إقليمية متعددة ، كالنظام الإقليمي العربي ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، والاتحاد الإفريقي ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والاتحاد المغاربي ، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء، وبالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي انعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي ، بعد أن اختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي ، وملأت الفراغ السياسي بنشاط بيروقراطيات الدولة ، فأصبحت السلطة مشخصنة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودة التي تدير شؤون الحكم، وضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات، فالسلطة السائدة في العالم العربي مازالت سلطة أبوية ، تنظر للشعوب العربية بأنها لم تبلغ سن النضج بعد ، وليست مؤهلة للممارسات الديمقراطية (مرسي ، 2007 : 61) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. طبيعة العلاقات العربية – التركية

تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وإيران لما يتمتعان به من قدرات وإمكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قدرات وإمكانيات الدول العربية القريبة منها ، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة على السياسات والقرارات والإستراتيجيات العربية الفردية والجماعية ، وهما الأكثر حضوراً في التفكير الإستراتيجي العربي ، وهما حتماً الأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي والتأثير في أولوياته خاصة وأن موازين القوى تميل بشكل واضح لصالحهما ، في ظل الضعف العربي ، الذي زاد بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) (عبد الله ، 2010 : 131).

3. طبيعة المشروع الإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الأوسط

رغم الانشقاقات والانقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل ، باعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان قائماً بالفعل ، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة (حرب ، 1987 : 236) . وتعمل إسرائيل جاهدة على وأد وإجهاض أي جهود عربية – عربية للتضامن والتوحد ، فالمشروع الإسرائيلي في جوهره هو مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية ، وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين ، وبتمويل من أطراف ثالثة ، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح (إبراهيم ، 1983 :203) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التمادي في استخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة لتكريس صورتها البشعة المتحكمة بالأرض ومن عليها ، وبالمقابل نجد أن الدول العربية لم تنجح ، إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق ، فأدت محصلة المواقف العربية المتناقضة وغير المنسقة في التعامل مع إسرائيل إلى أن تصبح بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة ، الأمر الذي أسهم في بروز الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية .

4. سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة ، إلا دول منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة وغير مريحة ، والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد ، بدلاً من التقارب ، والعداء بدلاً من حسن الجوار ، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي ، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك والحذر والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات ، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد إنساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد إستراتيجي مستديم للوطن العربي ، وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وإيران ، إذ إن العلاقات الودية والتعاونية قائمة ، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً ، وهي السمة البارزة والمميزة ، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض ، ومشكلات حدودية لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسم ، وخلافات مائية متصاعدة ، وطموحات توسعية ونزاعات تدخلية من أجل استعادة أمجاد قديمة ، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها (عبد الله ، 2010 : 132) .

5. بروز أزمة الارتباط بين الديمقراطية والفوضى

كشفت ما سمي بثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، وحصول ارتباطاً قد يبدو عشوائياً ، ولكنه أصبح أمراً واقعاً يتمثل في الارتباط العضوي بين الفوضى والديمقراطية ، وإذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية ، أما لعدم الاكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية ، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي ، إلا أنها تواجه الآن مأزقاً مزدوجاً طرفه الأول استمرار الرفض الرسمي لآلياتها ، وطرفه الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها ، وتبقى حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي شهد مؤخراً تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة ، تمثل دليلاً قائماً على هذه الفرضية (العناني ، 2007 : 78) .

وتعكس الأزمة الديمقراطية المتفجرة حول الدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري، وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تَجسَّدَ في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه ، فقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في (22 تشرين الثاني 2012) الذي أقال فيه النائب العام وحصن قراراته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء، إلى جانب قيامه بتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، وهو ما اعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعدياً على استقلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضاء وتجاوزاً للقانون استدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والاعتصامات وتعليق عمل المحاكم، ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف، فاختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية، ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة ومؤسساتها بعد أن أصبحت جزراً منعزلة، كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطلها (عبد الحي ، 2012) .

6. غياب مشروعات التغيير العربي عن الواقع الفلسطيني

تفتقر منطقة الشرق الأوسط لإستراتيجية مفصلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني ، وذلك بفعل مبالغة الفلسطينيين في ما يعرف باستقلالية القرار الوطني ، بعد أن استنفذت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي الممتدة من عام (1948) وصولاً إلى اتفاق غزة – أريحا في (13 أيلول 1993) ، الذي أعفى الدول العربية فرادى ومجتمعين من أولوية هذه القضية ، إذ أزاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع إسرائيل تلك المسؤولية التي طالما تحملتها الدول العربية ، التي سمحت لبعضها التدخل السافر في الشأن الفلسطيني، وصل إلى حد تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب أخرى في سابقة خطيرة تجاوزت حالة الاختلاف والخلاف ، لتصل إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتتال بين بعض الفصائل خلال العقود الأربعة الأخيرة ، ومهما كانت طبيعة الأسباب للعزوف العربي الجدي عن القضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة للمساومات والمزايدات الداخلية في الأقطار العربية ، الأمر الذي سمح بتفاقم القضية وتمدد إسرائيل في فلسطين وجوارها ، وتغلغل أطراف إقليمية بمسار القضية راح بعض الفلسطينيين يتطلعون إليها ويعلقون آمالاً لانتشالهم من واقعهم البائس ، فبرز الدور الإيراني بعد أن أغراها التجاهل العربي بالتقدم وأخذ الدور، ليستأنس به بعض القوى الفلسطينية بفعل الدعم المالي والسياسي وربما التسليحي ، في الوقت الذي لم يتمكن النظام العربي من انتشال الفلسطينيين المحاصرين في غزة (الأزعر ، 2007 : 149) .

يرى الباحث أن السنوات العشرة الأخيرة (2002 – 2013) شهدت تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلي السلطة في تركيا عام (2002) ، وحرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة علي المستوي العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد واجه هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة قيوداً محددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط حول طبيعة الدوافع المحركة لتلك الاستراتيجية ، وقد برزت من بين تلك القيود اتجاهات تظهر الطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك، تزايدت تدريجياً مساحة أنصار الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، ترى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في الآتي : –

1. ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
2. تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
3. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
5. التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أفرزت هذه الرؤية محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية الالتزام بنهج متوازن على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية للغربي من ناحية، وتجنب الصدام المباشرمع رؤى ومصالح الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى . وتبقى مجموعة القيود الدولية المحددة للإستراتيجية التركية تتناولها الدراسة في المطلب التالي.

المطلب الثالث

قيود البيئة الدولية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

ليس جديداً أن تكون القيود الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الأوسط ، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس، وأخيراً إيران لكن ليس التدخل كله تحريضاً فهناك في المقابل المحاولات الدءوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي . الإسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي (راشد ، 2008 : 79) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برز دور قيود البيئة الدولية في التأثير على قيام استراتيجية تركية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال الملامح التالية :

أولا : القيود المتعلقة بالجانب التركي

1. عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي

أدركت تركيا أهمية حلف شمال الأطلسي لها ، وذلك بعد أن تعمقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) ، إذ مثلت المكانة الجيوسياسية التركية مصدر قوة لها تجسدت بشكل واضح بعد أن حجزت مقعدها عام (1952) في منظمة الأمن الغربية التي سبق أن قامت في عام (1949) تحت مسمى حلف شمال الأطلسي ، وقد مثل هذا المقعد تغييراً لا يستهان به لتركيا في ظل المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، فكانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي – الشرقي ، بعد أن أسهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية ، مقابل ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي (كرامر ، 2001 : 343) .

وقد منحت حرب الخليج الثانية التي اندلعت عام (1991) زخماً جديداً لسياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال استغلال قوات حلف شمال الأطلسي لقاعدة انجرليك التابعة للحلف على الأراضي التركية ، في تنفيذ عدد من المهمات العسكرية تجاه العراق خلال تلك الحرب ، وما بعدها ، إذ غطت حاجة الحلف إلى فرض حظر الطيران في شمال العراق ، الأمر الذي مكنها من الحصول على مكافئة الولايات المتحدة في (15 آب 1991) برفع آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام (1974) ، ومنحتها مساعدات عسكرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافية ، فضلاً عن التعهد الأمريكي بدعم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (دسوقي ، 2008 : 76) .

غير أن الإستراتيجيات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتباين فيما بينها خارج دائرة الأهداف العامة المشتركة ، ويتجلى التباين بأوضح صورة في موقفي الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق ، سواء في عهد نظام الرئيس صدام حسين أو فيما بعده تجاه عملية إعادة البناء السياسية لعراق ما بعد صدام ، وهو ذات التباين على صعيد علاقات الطرفين مع إيران ، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران ، وإلى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة ، وهذا يتعارض مع الجهود الأمريكية المتواصلة الرامية إلى عزل إيران عن الساحة الدولية (كرامر ، 2001 : 384) .

2. تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

تمتد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى أكثر من أربعين عاماً ، وتعد هذه العلاقات انعكاساً للعلاقات التركية – الأوروبية ذات البعد والعمق التاريخيين ، التي أنتجت أبعاداً مركبة ومعقدة يدور معظمها حول وضع تركيا في القارة الأوروبية ، وبكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ، وقد احتاجت تركيا إلى جهود لخلق حالة من التوازن ، واحتاجت إلى تجاوز المقاربات التقليدية لسياستها الخارجية بما يتناسب مع متغيرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورهاناته (العزاوي، 2012 : 771).

وقد سبق أن حصلت تركيا على حق المشاركة في في السوق الأوروبية المشتركة في عام (1963) ، بصفة انتساب وصولاً إلى الحصول على العضوية الكاملة في زمن لاحق ، وذلك بعد أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم قبولها في مجلس أوروبا في عام (1949) ، وقد عانت تركيا كثيراً من عدم حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بسبب الحجج والمبررات التي يقدمها الأعضاء ومن بين تلك المبررات يبرز (النعيمي ، 1981 : 207) :-

أ. إن تركيا لم تصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي بالشكل الذي يجعلها تنسجم أو تتجانس في اقتصادياتها مع الدول الأوروبية .

ب. إن تركيا تعاني من عجز في ميزانها التجاري .

ج. إن لتركيا عدد من المشكلات مع اليونان التي حصلت على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية في (28 آيار 1979) ، ومن أبرز تلك المشكلات قضية قبرص وجزر بحر أيجة، لذا لا تحبذ اليونان قبول تركيا بشكل متكامل وتهدد باستعمال حق الفيتو ضد الطلب التركي ، فضلاً عن الشكوك التي تراود دول السوق بأن تصبح تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا .

لذا طرح حزب العدالة والتنمية مفهوماً جديداً لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافظة ، التي يدورالحديث عنها في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية ، والتي تُظهر هذا الحزب بأنه يؤمن بمبادىء الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقيم المحافظة ، كما أن طرح (رجب طيب أردوغان) يتضمن تشديداً على مبدأ المحافظة الذي لا يعني اتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم (العزاوي ، 2012 : 793) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. قيادة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي

تعد تركيا احدى الدول الإسلامية المهمة إذ يشكل المسلمون فيها الغالبية العظمى من مجموع السكان ، وقد أخذت الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم هذه الحقيقة بنظر الاعتبار في سياستها أزاء العالم الإسلامي وقضاياه المهمة على الرغم من تبني الجمعية الوطنية التركية للعلمانية في (3 آذار 1924) وتأكيد دستور عام (1961) على أن تركيا دولة علمانية ، وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في (آيار 1971) شاركت تركيا في جميع اجتماعاتها ، لكنها لم تصبح عضواً كاملاً بسبب دستورها العلماني إلا في عام (1976) (خليل ،1987 ، 204).

إن مشاركة تركيا في فعاليات منظمة المؤتمر الإسلامي ونشاطاتها ينسجم ومصالحها الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق قدر معين من هذه المصالح عبر العلاقات والروابط التي تنشأ مع الدول الإسلامية ، لذلك قامت بترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في (كانون الثاني 2004) أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو أحد علماء تركيا البارزين ، الأمر الذي سَهّل محورية البعد الإسلامي في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط (دسوقي،2009 : 92) .

ثانيا : القيود المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط

1. المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعد تركيا واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط ، هذه المنطقة التي تتمتع بمكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة ، إذ تتجمع فيها البؤر الساخنة ، التي تحرك العلاقات الدولية ، وتسمح بحدوث صراعات إقليمية ودولية ، مثلما تشجع على إقامة التحالفات الدولية، فضلاً عما تسهم به هذه المكانة في تشكل النظم الإقليمية والدولية ، وتبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يربط القارات الثلاث ، أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممراً حيوياً للمواصلات العالمية ، وقد اعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان ، ويقصد في البحار الستة : البحر الأحمر ؛ والبحر الأبيض المتوسط ؛ والبحر العربي ؛ وبحر إيجة ؛ والبحر الأسود وبحر قزوين ، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ، كما يطلق على الشرق الأوسط بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة ، والمقصود في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي ، أما الخلجان السبعة فهي : الخليج العربي ؛ وخليج عمان ؛ وخليج عدن ؛ وخليج العقبة ؛ وخليج السويس ؛ وخليج سرت ؛ وخليج قابس ، أما المضايق الستة فهي : مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ؛ ومضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ؛ ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي ؛ ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجة وبحيرة مرمرة ، إذ تمثل هذه الحناجر بشكل مستفيض المكانة الإستراتيجية المهمة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط التي يعتنق أغلب سكانها الديانة الإسلامية ، وينتمي معظمهم إلى الأمة العربية ، فيما تنتمي البقية إلى تركيا وإيران ، الأمر الذي جعل منها منطقة صراع وتنافس لأطراف عديدة ، (تشوين ، 2012 : 88).

2. الأمن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط

لعب موضوع الأمن الداخلي والخارجي في دول منطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في السياسات العامة لهذه الدول ، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة باتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، والاجتياح العراقي للكويت (8 أب 1990) ، وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها ، وأثرت عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصورات دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن ، وخاصة في دول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها الحلقة الأضعف نتيجة تزايد حجم التسلح ، التي عرضتها لضغوط دولية تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق النفط وبأسعار معقولة للدول الغربية (الحمد ، 1997 : 23) .

3. التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط

لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد ، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثيراً من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعاً في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية (الحمد ، 2012 : 9) .

يرى الباحث أن هذه القيود الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط تبقى مرهونة بالمتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة لتركيا ودول الشرق الأوسط ، إلا أن الاحتمالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقبلية هي التي تحدد شكل والعلاقات التركية مع كافة الأطراف التي تدخل ضمن بنود هذه القيود، سواء كانت تتعلق بعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وذلك لإنها لن تقف طويلاً في قائمة الانتظار أمام البوابة الأوروبية ، لكنها تبقى ساعية إلى الانضمام لأنه خيارها الإستراتيجي الأول والوجه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة قادمة ، لذلك وضعت تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشاً من المرونة والمراوغة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل كسر هذا التوجه الأحادي ، فعملت على توفير البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها ، فهناك خيار التوجه نحو الشرق الأوسط الذي تتوفر فيه مجموعة من الدوائر التي تقع ضمن اهتمام المدرك الاستراتيجي التركي ، فضلاً عن خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى ، الأمر الذي يمنح تركيا أبعاداً متعددة من أجل السير في عدة اتجاهات ، فإذا ما ظهر ضعف في أحدها ، تعمل مع الاتجاه الآخر فيما تقوم بترميم حالة الضعف بعد فترة من الزمن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

فرص نجاح الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إيران .

المبحث الثاني : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إسرائيل .

المبحث الثالث : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

فرص نجاح الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

تنطلق الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وفق المنهج الذي رسم معالم سياستها وارتباطاتها وتحركاتها على المستويين الإقليمي والدولي ، بالاعتماد على المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية ، الذي قام بتقديم تحليل للمكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بما يسهم في تعزيز تلك الإستراتيجية غير المبتعدة عن الموروث التاريخي والاجتماعي والديني بين تركيا وهذه الدول.

وقد توفرت للإستراتيجية التركية مجموعة من الفرص التي تسهل نجاحها في منطقة الشرق الأوسط بعد أن راح التفكير البراجماتي يقلب الخيارات في ضوء قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي ، فتكشفت للأتراك عوالم جديدة في الشرق الأوسط ، ما كان من أنقرة إلا أن حثت الخطى باتجاه الاستفادة من عوامل القوة لديها ، القائمة على مكانتها الجيوسياسية في هذه المنطقة التي تسمح لها أداء أدواراً مهمة بعد التحولات المتسارعة في مجرى العلاقات الدولية التي أعادت لتركيا بعدها الإسلامي الحقيقي ، بوصفها الخط الفاصل بين العالم الإسلامي في الشرق والعالم المسحي في الغرب، لذلك كان الالتفاف التركي نحو منطقة الشرق الأوسط كفرصة مهمة تلبي متطلبات ميدان التوازن في ظل الرفض الأوروبي لها . وهذا ما يتناوله هذا الفصل وعبر المباحث الآتية : –

المبحث الأول : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إيران .

المبحث الثاني : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إسرائيل .

المبحث الثالث : فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إيران

تتميز العلاقات التركية – الإيرانية بأن لها جذور ضاربة في القدم ، وقد تعددت فترات التقارب والابتعاد بينهما على مدى تاريخ هذه العلاقات التي دخلت مع قيام النظام الجمهوري في تركيا عام (1923) مرحلة مختلفة وجديدة ، إذ كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك (السلم في الوطن والسلم في العالم) وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها ، وبفضل هذه التطورات شعرت إيران أنها قد تخلصت من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخياً من جهة الغرب ، إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه شاه إيران (محمد رضا بهلوي) وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده (أوغور ، 2010 : 226) .

وقد أصاب القلق الأتراك عقب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام (1979) وطرحها القاضي بتصدير هذه الثورة للبلدان المجاورة وذلك بعد خمسين عاماً من العلاقات الوطيدة مع الجارة الشرقية، غير أن هذا القلق سرعان ما تبدد إثر اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام (1980) واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية احتياجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين. وقد استغلت تركيا هذه الحالة لصالحها وانتفعت كثيرًا منها. واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية – التركية بالبرود والانكماش في المجال السياسي والدفء والانتعاش في المجال الاقتصادي، لكن هذه العلاقات تأزمت على إثر اغتيالات طالت بعض الصحفيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسياسات الدينية في إيران في عهد الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي حكم للفترة (1989 – 1997)، واتهام تركيا لإيران بإيواء مقاتلي حزب العمل الكردستاني ودعم الفصائل الإسلامية الراديكالية في تركيا، وفي المقابل اتهمت إيران تركيا بفتح المجال لمنظمة مجاهدي خلق للقيام بعمليات عسكرية ضد إيران انطلاقًا من الأراضي التركية. غير أن إيران وعقب انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية خاصة في الأعوام الأخيرة قامت بخطوات ملموسة لتحسين علاقاتها مع دول الجوار لا سيما تركيا، إذ عقد البلدان اتفاقيات أمنية تحد من أنشطة المنظمات المناوئة للبلدين (عز العرب ، 2004 ، 70) .

ومنذ مجيء حزب العدالة التنمية إلى السلطة عام (2002) وتلك العلاقات تسير في منحى مميز انعكس اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على البلدين ، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة (أوغور ، 2010 : 227) ، وخاصة في الجوانب الآتية : –

1. الجانب الإستراتيجي

وجدت تركيا أنه ليس من قبيل المصادفة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط مركزاً لحالة الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات التي تمر بالمنطقة ، فمنذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، أو بمفهومها "الكبير" الذي يمتد ليشملها إلى جانب إيران والعالم العربي وما حولهما من الدول الإسلامية المنفصلة عن الإتحاد السوفيتي، إلى جانب باكستان وأفغانستان ، هي بؤرة الصراع في العالم، وأن هذه المنطقة هي عامل أساسي في استراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع بينها، وكذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لازال بها النموذج الفريد للاستعمار الاستيطاني، متمثلا في إسرائيل الذي زرعه الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معاد له ، وعلى أرض المنطقة تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من ستين عاماً ، بداية من حرب فلسطين (1948)، ثم العدوان الثلاثي على مصر (1956)، والحرب العربية – الإسرائيلية (1967)، وحرب تشرين (1973)، والاحتلال السوفييتي لأفغانستان (1979 – 1989)، والحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، والعدوان الإسرائيلي على لبنان (1982)، وحرب الخليج الثانية (1991)، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان المستمر منذ عام (2001) ، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003– 2011)، والحرب الإسرائيلية – اللبنانية (2006) والعدوان الإسرائيلي على غزة خلال عامي (2008 – 2012) (منصور ، 2007 : 28).

وقد اختلفت المواقف التركية عن المواقف الإيرانية في أغلب تلك الحروب والصراعات وذلك نتيجة قرب أو بعد أي من الأطراف المشتركة في الصراعات من توجهات البلدين ، الأمر الذي أسهم في توتر علاقاتهما على المستوى الاستراتيجي ، وخلق فجوة في كبيرة وحالة من التوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط ، فيما تلاقت وجهتي نظرهما تجاه بعض المشكلات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي تجاه قطاع غزة الفلسطيني .

2. الجانب الأمني

أسهمت مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في اندلاع أغلب الحروب والغزوات التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، إلا أن الأمر يختلف في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (2002–2013) ، التي تبوأ فيها حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، وذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بما يتعلق بأزمة البرنامج النووي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيراني، الأمر الذي أسهم في تبديل محاور النزاع في المنطقة ، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية ربما أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية (رفعت ، 2007 : 13) .

وقد اقتنعت تركيا أن مساعي إيران للتأثير في حالة التوازن الإقليمي قد جاءت من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي ، ورغم أن إيران لم تكن مقبولة في منطقة الشرق الأوسط على المستوى الشعبي ، فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجياً ، فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي ، الأمر الذي خفف الضغط عن إيران التي لها وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) الذي قلب المعادلات الإقليمية وجعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة ومن ضمن محور الشر وراعية الإرهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين ، وبهذا فأن المشروع الإيراني بات مستهدفاً بشكل أساسي من الولايات المتحدة ، لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول التغير في التوازن الإقليمي (كلارك ، 2005 : 96) .

ويمثل المشروعان الإيراني والتركي تحدياً من نوعية مختلفة عن المشروعين الإسرائيلي والأمريكي في الشرق الأوسط ، فهما إقليمياً يعدّان من جوار المنطقة والإقليم العربي ، وتاريخياً من النسيج الحضاري للأمة العربية والحضارة الإسلامية ، ويقدمان خلال العقد الأخير نموذجين مختلفين للممارسة التغيرية أمام المشروع الإسلامي للتغيير وحركته ، فالمشروع الإيراني يقترب مما يطلق عليه الممارسة الثورية المعادية للمشروع الأوروبي ، أما المشروع التركي فيقترب من الممارسة المعتدلة المتحالفة مع هذا المشروع بدرجة معينة ، والتحدي الذي يمثله المشروعان يجعلهما بمثابة عمق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استراتيجي للمشروع الإسلامي التغييري ، فيمكن للعرب التعامل مع المشروع الإيراني والاستفادة منه في منازلة المشاريع (الأمريكي ، والإسرائيلي ، والأوروبي) ، ودعم منطق المقاومة والممانعة ، فيما يسمح التعاون مع المشروع التركي في تحسين صورة المشروع الإسلامي التغييري ويفتح أبواب الحوار والتعاون مع المشروعيين : الأوروبي والأمريكي، إضافة إلى المشاريع الثلاثة الأخرى (قويسي ، 2012 : 557) .

وقد رأت الولايات المتحدة أن النموذج التركي الذي تبلور بعد عام (2002) يمكن له أن يحقق التوازن الإقليمي ، كونه برز كمشروع إقليمي يناظر المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك عملت الولايات المتحدة على تعظيم قدرات النموذج التركي العلماني ، الذي جرى تقديمه للدول الإسلامية باعتباره النموذج التحرري الأمثل الذي يجب أن يهتدي إليه مسلمو العالم ، الذين يتطلعون للتطور الديمقراطي والرخاء ، وخاصة في مرحلة ما بعد أحداث (11 أيلول 2001) وذلك على أنه النموذج القادر على تقويض التوجه الإسلامي الراديكالي الذي يهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، لهذا لم يكن غريباً أن تشكل تركيا محور مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي حاول الرئيس الأمريكي بوش الأبن تطبيقه بعد عام (2004) عبر مبررات تفيد بأن لدى تركيا الإرادة والمصداقية للظهور كقوة ناعمة في هذه المنطقة (دسوقي ، 2008 : 75 – 76) .

لكن النموذج التركي عمل على تحقيق التقارب مع إيران ، رغم علم القادة الأتراك أن توجهات الاستراتيجية الإقليمية التركية تختلف عن توجهات استراتيجية جارتها إيران في أولويات كل منهما، وكذلك على مستوى تفاعلاتهما البينية ، وذلك نتيجة استمرار المنافسة في مستويات الشد والجذب بين الطرفين على النفوذ والمكانة الإقليمية ، وهي ظاهرة تاريخية محكومة بعوامل وفواعل عديدة، فقد طور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرفان أنماطاً من التفاعل المركب بينهما ، ينطوي على عوامل تقارب أو تجاذب انطلاقاً من مصالح قريبة وبعيدة المدى . وتوفرت لتركيا فرص عديدة مكنتها من التقارب مع السياسة الإيرانية في إطار براجماتي نشط لا يمكن لأحد أن يخطئه ، قابلتها إيران بقدر مماثل تقريباً من المرونة السياسية والحسابات الإستراتيجية ، بحيث حققت تركيا نجاحات ملموسة من الفرص التي تهيأت لها ، فتمكنت من كسب موقع أكثر ثقة من السابق بما لا يقاس ، وبخاصة مع الخطاب السياسي المعتدل ، وتوسطها في الملف النووي بين إيران والغرب الذي رعت فيه تركيا المفاوضات التي جرت في اسطنبول حول المشروع النووي (محفوض ، 2012 : 336) .

وقد استغلت تركيا الفرصة التي تهيأة لها من خلال تطوير علاقاتها مع إيران لتحقق نجاحاً متميزاً فيما يتعلق بطريقة تعاملها مع القضية الكردية ، إذ تعيش في كلا البلدين أقليات كردية وهما يتخوفان من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد، ومن ثم اتفق الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الأكراد المتواجدين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تم التوقيع على مذكرة "تفاهم أمني" توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين، ولم يكشف النقاب عما ورد في المذكرة من تفاصيل لكن المعروف أن لتركيا مطالب محددة لدى طهران بشأن وضع مقاتلي حزب العمال الكردستاني* المحظور إذ تريد تركيا من السلطات الإيرانية التعهد رسمياً بمواجهة

* **حزب العمال الكردستاني :** يمثل "«كونجرا جيل»" أحدث اسم في سلسلة طويلة من الأسماء التي تشير إلى هذا الحزب الذي تأسس في عام 1974 كجماعة ماركسية لينينية كردية من قبل عبد الله أوجلان (الذي يقضي حالياً حكماً بالسجن مدى الحياة)، وقد تباين استخدام المنظمة لأعمال العنف على مر الزمن. وفي البداية، سعى "حزب العمال الكردستاني" إلى تأسيس دولة كردية ماركسية لينينية مستقلة، رغم ادعائه في الآونة الأخيرة بأنه يركز على تأمين دولة تركية كردية ثنائية القومية. وفي حين قد خفت حدة استخدام "حزب العمال الكردستاني" للعنف، إلا أنه لا يزال يحتفظ بجناح مسلح نشط – وقد كان هذا الجناح الذي سيطر على الجماعة في عام 2004، هو الذي ألغى قرار توقف الأعمال العدائية من جانب "حزب العمال الكردستاني" الذي دام خمس سنوات، والذي أعلن عنه أوجلان في عام 1999 بعد إلقاء القبض عليه.وفي عام 1997،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقاتليه، إضافة إلى إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية لديها، وبدا أن الأمر أقرب إلى مساومة بين البلدين، إذ قال علي أشقر أحمدي نائب وزير الداخلية الإيراني أن طهران وافقت على هذا الطلب الذي ستتخذ أنقره في مقابله إجراءات مماثلة حيال منظمة مجاهدي خلق كبرى حركات المعارضة المسلحة للنظام الإيراني، وأكد أحمدي أن " إيران وتركيا قررتا اعتبار حزب العمل الكردستاني ومجاهدي خلق مجموعتين إرهابيتين " (عز العرب ، 2004 : 64) .

3. الجانب الاقتصادي

شكل هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا، عاملاً مهمًا في تحديد فرص نجاح العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة، وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى، فإن إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا وزيادة الواردات الإيرانية منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين.كذلك فإن الجوار الجغرافي المباشر بين إيران وتركيا وما يترتب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأفراد بينهما. يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا.وتتمثل الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا. في مواد الطاقة وبالتحديد النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي، وهي صادرات مرشحة للتزايد في السنوات القادمة، خاصة وأن إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامدًا لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج والصادرات

أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية "حزب العمال الكردستاني" كمنظمة إرهابية أجنبية بسبب استخدامه المستمر للعنف خلال التسعينيات من القرن الماضي، بما في ذلك استهداف المرافق الدبلوماسية والتجارية التركية في غرب أوروبا في أواسط التسعينيات، فضلاً عن المواقع السياحية داخل تركيا في وقت سابق من هذا العقد. وفي عام 2001، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية "حزب العمال الكردستاني" ككياناً إرهابياً عالمياً ذو تصنيف خاص، وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام أضافت «كونجرا جيل»، الإسم الجديد للجماعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية الراهنة ، أما بالنسبة للواردات الإيراني من تركيا، فإنها محدودة إلى حد كبير، ولا تعبر مطلقاً عن حجم المميزات النسبية للتعامل الاقتصادي بين الدولتين، بل إن هناك إمكانات لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية والمعمرة والغذائية التي تصدر تركيا سلعاً مناظرة لها، كما أن إيران مستورد كبيرة لزيادة الواردات الإيرانية من تركيا، حيث تعتبر إيران مستوردًا كبيرًا للقمح والشعير، في حين تعتبر تركيا مصدرًا لهما (عز العرب ، 2004 : 71) .

ونظرت الإستراتيجية التركية إلى إيران من خلال كل تلك الملفات التي يدخل الشرق الأوسط ضمن مداها المنظور ، فهذه المنطقة الحيوية تشكل الجناح الثالث للعلاقات التركية – الإيرانية التي تطلبت بنيتها الجيوسياسية الاعتماد على ثلاثة أجنحة على الأقل وهي : الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى ، فموقع الدولتين يفترض على كل منهما تطوير سياسات تراعي فيها كل دولة منهما الأخرى في السياسات المعنية بهذه المناطق ، وفي ساحات التأثير المتبادل بينها ، وبقدر تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط فأنها تضم عناصر أكثر حساسية وهشاشة ، نجحت تركيا في استغلال الفرص التي تهيأة لها بشكل ممتاز ، إذ نجحت تركيا إلى حد كبير في فرصة الاستفادة من أهمية إيران في الاستراتيجية التركية حيال الشرق الأوسط ضمن مستويات وأبعاد مختلفة لكنها مترابطة ، من أبرزها (أوغلو ، 2011 : 471- 472) :-

أ. الاستفادة من فرصة أهمية العلاقات التركية – الإيرانية في مثلث تركيا – إيران – مصر ، الذي يشكل مركز الثقل التاريخي والجيوسياسي لتوازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط ، إذ إن توازنات القوى في مراكز الثقل هذه تحدد البنية الاستراتيجية العامة للشرق الأوسط تحديداً مباشراً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الاستفادة من فرصة الاستناد إلى مراكز القوى الجيوسياسية ، مباشرة بالخط الجيوثقافي ، الذي يتشكل من الأقاليم التركية والعربية والفارسية ، والذي يعكس التزع الإثني – الثقافي المستقر والأساسي في المنطقة ، والذي يجري حمله من كون إيران وتركيا دولتين كبيرتين غير عربية في الشرق الأوسط ، لكن لهما صلة مباشرة بعلاقاتهما مع الدول العربية .

ج. الاستفادة من فرصة وجود تأثير للعلاقات التركية – الإيرانية داخل التوازنات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط عبر خط العراق – الخليج العربي ، الذي يشكل قوس الهلال الخصيب في الشرق الأوسط ، فالتناقضات الداخلية التي يعيشها العراق ، والواقع على هذا الخط ، الذي تجلت فيه التوازنات العثمانية – الإيرانية ، بسبب خصائصه المذهبية والإثنية ، إضافة إلى الأزمات المتكررة التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي جعلت العلاقات التركية – الإيرانية عاملاً مهماً من حيث مستقبل الوضع الجيوسياسي لهذا الخط ، والمستقبل السياسي للعراق .

د. الاستفادة من فرصة علاقات التأثير المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط ، الذي حول الحزام التركي – الإيراني ، الممتد من جنوب قزوين حتى البحر الأسود ، إلى ساحات اتصال استراتيجية هامة ، وقد جعل هذا التطور من ساحة تقاطع هذا الحزام ، مع خط العراق – الخليج العربي ، المفتاح الإستراتيجي لتوازنات غرب آسيا ، وعزز تأثير العلاقات التركية – الإيرانية إلى حد كبير .

هـ. الاستفادة من الفرصة غير المباشرة التي تتعلق بكون إيران دولة في جنوب آسيا ، لكنها تتحكم في الضفة الشرقية للخليج العربي بأكمله الذي يحمل صفة أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وهي فرصة تبرز مزايا تزيد من قوة التأثير المتبادل بين التوازنات الدولية والإقليمية في المستقبل ، والتأثير على سياسات تركيا الشرق أوسطية ، فضلاً عن القوة الكامنة للتأثير المتبادل الذي يتمتع به الخليج العربي وشرق المتوسط ، باعتبارهما من الأقاليم البحرية التي تدخل ضمن ساحة اهتمام تركيا .

وبهذا أصبح لدى تركيا عمق إقليمي من خلال ما بذلته من جهود وما استغلته من فرص تصب في صالح نجاح مشروعها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن عمقها الإستراتيجي ، وأصبح لدى تركيا وجهة نظر تتعلق بتنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الأوسط الذي كان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق ، نتيجة تدهور الوضع الأمني جراء تصاعد عمليات العنف المنظمة التي قادها تنظيم القاعدة ضد القوات الأمريكية خلال فترة تواجدها في العراق ، وضد مصالح النظام العراقي في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي ، ثم باتت تلك المخاطر التي فقدت الولايات المتحدة فيها السيطرة على العراق ، فإنها قد تؤدي إلى بروز قوى شيعية تتبنى مواقف مناوئة لتركيا ، ومؤيدة لإيران ، أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق ، أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة ، وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعداً (حنفي ، 2004 : 135) .

ورأت تركيا أن سياسة القوميات المنعزلة لم تعد مجدية أمام التكتلات الغربية مثل الاتحاد الأوروبي ، فقد ارتأت ضرورة تشكيل دولي في المنطقة يقوم على نظام أمثل لشعوب منطقة الشرق الأوسط ، ورغم عدم وجود تفكير ناضج حول مسألة الأمة التركية القديمة إلا أن احتمال مناقشة هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية في توحيد المنطقة بات محتملاً في ظل التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (الحسن ، 2012 : 45) .

واتجهت نظرة المشروع التركي الإقليمية نحو إيران معللة ذلك بأنها قادرة أن تكون بديلاً قوياً عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني ، ورغم أن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية وأوروبية راعية للكيان الإسرائيلي ، ومعارضة للمصالح العربية والإيرانية في الوقت ذاته ، لكن تركيا لم تبتعد كثيراً في إيجاد مواجهة سياسية أو عسكرية مع إيران استناداً للوقائع الآتية (نور الدين ، 2007 : 106) :-

1. إن القيام بدور إقليمي ضد إيران وتزعم الطائفة السنية لا ينسجم مع الأسس العلمانية لتركيا ويثير الخوف من عودة غرق تركيا في الشرق الإسلامي ، وهو ما ترفضه النخب العلمانية والعسكرية بشكل قاطع .
2. إن خيار الاستغراق في مشروع إقليمي كبير يقوم على مبدأ المواجهة مع إيران يبعد تركيا عن خيارها الإستراتيجي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يلاقي رفضاً واسعاً داخل تركيا.
3. إن قيام تركيا بمواجهة إيران بدلاً عن العرب بشكل مباشر أو غير مباشر لا يليق أساساً بدولة وشعب ساد العالم لقرون ليتحول إلى اللعب لحساب الآخرين في مواجهة إيران .
4. إن التركيبة الاجتماعية التركية التي تضم التي تضم عرقياً (12 مليون كردي) ، ومذهبياً (20 مليون علوي) تجعلها ليس فقد تحاذر بل ترفض قطعاً أي تفكير في مواجهة إيران .
5. أن لتركيا مصالح اقتصادية مشتركة مع إيران ، لا سيما على صعيد استيراد النفط والغاز الطبيعي من إيران ، وأن تعزيز ذلك يحتاج أفضل العلاقات مع إيران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. إن المواجهة التركية – الإيرانية تفرض واقعاً جديداً يلغي العلاقات المستقرة بين البلدين منذ اتفاقية قصر شيرين في (17 آيار 1639) التي رسمت أقدم حدود مستمرة بين دولتين في الشرق الأوسط .
7. إن سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها حزب العدالة والتنمية التركي يشمل الدول العربية وإيران ، وهذا هو سبب التوجهات التركية مع طهران الشيعية وسوريا العلوية قبل أزمتها ، والتواصل مع بعض الأطراف العراقية وحزب الله اللبناني وحركة حماس .
8. إن الرأي العام التركي يكن الكراهية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، وهو يرفض أي دور تركي لصالح تلك السياسات .

لذلك فإن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية إستراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين أسيا وأوروبا ، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط من خلال تصفير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار ، وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة من آسيا إلى أوروبا وإلى أفريقيا ، والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة ولعب دور فاعل في القضايا الإقليمية والدولية ، وكان لهؤلاء العثمانيين الجدد رؤية في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط عامة وفي العالم العربي خاصة ، من خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي (البرصان ، 2012 : 466) .

إن تحرك القيادة التركية بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في أسلوب الدبلوماسية الناشطة في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وهو توجه جديد يبتعد عن السياسة المحافظة غير التدخلية تجاه جيرانها في الشرق والجنوب ، سمح لقيام رأي عام تركي يُظهر اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط ، مما أعطى للقيادة التركية زخماً مضافاً جعلتها تتصرف كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة لها أهمية وتأثير كبيرين ، كونها تخلت عن القيود المفروضة عليها من علاقاتها مع القوى الغربية، إذ مثل التعاون التركي – البرازيلي بخصوص إيران توجهاً تركياً يعطي انطباعاً عن عدم التبعية المطلقة لمتطلبات السياسة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذي وفر لها فرصة تنفيذ استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط (سميرة ، 2012 : 77) .

يرى الباحث أنه إلى جانب هذا التوافق الاستراتيجي المهم بين إيران وتركيا، هناك مجالات تعاون رحبة بينهما في مجال الغاز والتبادل التجاري، غير أن الأمور ليست كلها توافقية، فثمة تباين كبير بين موقف تركيا من إسرائيل وعملية التسوية، وبين الموقف الإيراني الرافض لوجود الدولة الإسرائيلية أساسا والداعم لكل أصناف المقاومة الفلسطينية، ورغم تصريحات الرئيس الايراني السابق (محمود أحمدي نجاد) بقبول حل الدولتين، "إن قبله الفلسطينيون"، فإن مجمل السياسة الايرانية يختلف عن نظيرتها التركية، ناهيك عن أن تركيا تشترك مع مصر في إقامة نوع من الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، في حين أن إيران في حالة مواجهة معها منذ أكثر 30 عاماً ، وإذ يأتي القول صحيحاً في أن إدارة الرئيس أوباما تطرح حل المشكلات المعلقة مع إيران، خاصة برنامجها النووي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وموقفها من المنظمات الفلسطينية الجهادية بطرق ودية، فإن المردود لهكذا سياسة ما زال بحاجة إلى وقت طويل قبل ان يؤتي ثماره، لاسيما وأن منصب الرئاسة في إيران قد جرى شغله في (3 آب 2013) ، وليس هناك من رد عملي واضح على مبادرات الرئيس أوباما لغاية اعداد هذه الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إسرائيل

أستحضرت القيادة التركية الموروث الإسلامي الذي تتوافر فيه قناعات ثابتة عن إسرائيل التي شكلت دولتها عام (1948) على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكيف أن الدين اليهودي لعب دوراً أساسياً في تشكيل صورة الشخصية الإسرائيلية كون الدين يرتبط بالحياة اليومية للإسرائيليين ، وينظم لهم أنماط السلوك في هذه الحياة ، لذا فإنه قد منح اليهودي خصائص عديدة ترتبط بالوضع النفسي لليهود وفي طريقة معيشتهم ، ومدى اقتناعهم بالخرافات والمبادئ الغيبية ، وقد رأى اليهود في أنفسهم المقدرة على الهيمنة الكاملة على العالم وحكم الأرض ، فحينما تكون لهم قدرات عسكرية ينفذوا هذه الفكرة على الفور ، وعندما لا تكون لديهم ويكونون قليلي النفوذ والعدد فيلجئون الى الحيلة والخداع لتحقيق مآربهم ، كما أنهم يرون في باقي البشر درجة أدنى منهم ويطلقون عليهم الأغيار ، ويدّعون النقاء الجنسي ، وهم يستحلون دماء الآخرين من الشعوب والأديان وأعراضهم، وأموالهم وذلك بالاستناد إلى نصوص ينسبونها إلى التوراة من سلب أمتعة المصريين وحليهم (شبلي، 2013: 37) .

ونتيجة لتأثر غالبية سكان تركيا الذين هم من المسلمين بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وبضمنها الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل ، وبما تشهده المنطقة من حراك سياسي وعملي من أطراف إقليمية بما فيها تركيا التي برز حضورها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإعلامية نتيجة اتباعها استراتيجية جديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام (2002)، فقد اتخذت العلاقات التركية – الإسرائيلية منحى جديداً ، بعد أن توفرت لتركيا فرص عديدة سعت لاستغلالها بعد أن استطاع اليهود بمساعدة الغرب ومنذ الدولة العثمانية ، إيجاد خلافات بين الأتراك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعرب وتكريسها لتحقيق مصالحهم بمتزيق الدولة العثمانية ، فقامت وسائل إعلامهم بتشويه صورة كل طرف عند الآخر ، وأصبحت البعثات التعليمية العربية في الخارج أهم الوسائل لتحقيق هدفم المنشود من خلال غرس النزعة القومية لديهم ، لإنشاء أحزاب ذات بعد قومي كجمعية العربية الفتاة ، والدعوة للانفصال العربي عن الدولة العثمانية التي وصفوها بالتخلف والرجعية (خماش ، 2010 : 81) .

لكن اليهود الأتراك رغم قلة عددهم تمكنوا من الحصول على أربع حقائب وزارية في الحكومة التركية التي جرى تشكيلها من قبل جمعية الاتحاد والترقي عام (1913) ، في حين أن العرب على الرغم من أنهم يشكلون نصف السكان العثمانيين ، فإنهم لم يحصلوا على أي وزارة (رضوان، 2006 : 39) .

ثم وجد الأتراك أنفسهم بعيدين عن العالم العربي منذ عام (1918) لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم ، فقد انكب الأتراك بعد اندثار سلطنتهم على لملة أشلاء ما تبقى منها في منطقة الأناضول واسطنبول ، وكان من نتيجة ذلك ولادة الجمهورية التركية الحديثة في (29 تشرين الأول 1923) ، رغم أن الدولة الجديدة كانت قد ولدت عملياً قبل ذلك بثلاثة أشهر من رحم معاهدة لوزان في (24 تموز 1923)، وانتقلت تركيا على يد مؤسس الجمهورية (مصطفى كمال أتاتورك) لتنشغل برعاية شؤونها الداخلية وتنمية مجتمعها ، لكن الحرب العالمية الثانية جعلت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظمة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط (نوفل ، 1993 : 268) .

وسعت تركيا لاستغلال أي فرصة من أجل انجاح استراتيجيتها في الشرق الأوسط ، سواء في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية أو في الحكومات المتعاقبة السابقة ، إذ إن الفرص التي حاولت تركيا استغلالها قبل عام (2002) هي ذات الفرص التي جرى توظيفها من قبل تركيا، خاصة أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما : أما المعسكر الغربي، وأما المعسكر الشيوعي.

لذلك ؛ فإن تركيا قد إنحازت منذ منتصف القرن العشرين بفعل عوامل عديدة إلى المعسكر الغربي، واعترفت إسرائيل عام (1949)، وقد جاء السلوك التركي هذا كثمن مقابل حصولها على حق العضوية في حلف شمال الأطلسي عام (1952) ، والمشاركة في المؤسسات الأوروبية ، وهكذا على امتداد الحرب الباردة أصبحت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، فيما كان الدور التركي فاعلاً، لكن من زاوية سلبية ضد شعوب هذه المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية، وليس وقوف تركيا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينيات من القرن الماضي سوى العنوان الأكثر فجاجة في هذا التوجه (البربار، 1982 : 231).

وفي عام (1958) وقع (ديفيد بن غوريون) و(عدنان مندريس) اتفاقية تعاون ضد التطرف ونفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ، وقد ارتبطت تركيا وإسرائيل بعلاقات اقتصادية وعسكرية متميزة، تطورت سياسياً عام (1986) عندما عينت الحكومة التركية دبلوماسياً ليرعى اعمالها في تل أبيب ، وفي (1991)، تبادلت الحكومتان السفراء،(الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ، 2013) .

ومنذ مطلع عام (1994)، دخلت العلاقات التركية – الإسرائيلية مرحلة لم تشهدها منذ اعتراف تركيا بإسرائيل بعد اغتصاب فلسطين عام (1948) ، رغم أن الخط الرسمي التركي كان يتعارض مع المزاج الشعبي لأن الروابط التاريخية والدينية والجغرافية بين العرب والأتراك تواصل التأثير في اتجاهات الرأي العام التركي ، وقد كان لزيارة رئيسة الحكومة التركية (تانسو شيلر) إلى تل أبيب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في (تشرين الثاني 1994) دوراً في توثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية ، إذ تم التوقيع على اتفاق تعاون لمكافحة الإرهاب ينص على استعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال ، وكان هذا الاتفاق هو البداية الرسمية للتعاون الأمني بين البلدين ، رغم أن التعاون الأمني غير المعلن بينهما قد سبق ذلك التاريخ بسنوات ، وتحديداً أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام (1982) ، إذ تلقت الخارجية التركية تقريراً من نظيرتها الإسرائيلية التي حصلت على معلومات من الأسرى الفلسطينيين تفيد بوجود تعاون وثيق بين المنظمات الفلسطينية والمنظمات الأرمنية المناوئة لتركيا وبعض المنظمات اليسارية التركية ، كما زار خمسة خبراء أمن أتراك إسرائيل من أجل الإطلاع على وثائق بهذا الشأن (محمود ، 1988 : 69) .

وأثناء زيارة (شيلر) التاريخية للكيان الإسرائيلي في (3 – 5 تشرين الثاني 1994) حاولت استغلال هذه الفرصة من أجل الحصول على أكبر المكاسب التي تصب في مصلحة تحقيق استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط ، فقد بحثت مع قادة هذا الكيان مواضيع عدة منها : إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ؛ ومشروع مياه السلام لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل ، وذلك عبر نقل حوالي (180) مليون م3 / سنوياً من مياه أحد أنهار تركيا إلى إسرائيل ؛ والاستعانة بخبراء إسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية ؛ وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد ؛ والتعاون العسكري من خلال إسهام إسرائيل في تحديث طائرات F4 التركية (معوض ، 1998 : 146) .

لقد جاء هذا الاندفاع التركي السريع للتحالف مع إسرائيل مستنداً إلى أسباب عديدة ساهمت في هذا الاندفاع ، ومن أبرز هذه الأسباب : –

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ما ذكره الرئيس الإسرائيلي (عيزرا وايزمن) حين كان يزور تركيا بأن التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي قد جاء من أجل : إجبار سوريا على تسوية قضاياها مع كل من إسرائيل وتركيا ، وخاصة : مشكلة مياه نهري دجلة والفرات ؛ مشكلة الحقوق العربية السورية والعراقية في مساواة مع الانسحاب الإسرائيلي من الجولان المحتل (رضوان ، 2006 : 274) .
2. ذكر وزير الدفاع الإسرائيلي في حينها إسحاق موردخاي أن إسرائيل وتركيا شكلتا قوة ردع لمواجهة أي هجوم محتمل من جانب إيران أو العراق أو سوريا (الكيلاني ، 1998 : 53 – 54) .
3. الصراع الداخلي بين التيار الإسلامي ممثلاً في حزب الرفاه وقوى إسلامية أخرى ، والتيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية ، إذ سعى التيار العلماني في تركيا إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل من أجل استغلال تلك العلاقات كوسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية ، وفرض ذلك كأمر واقع يصعب على حزب الرفاه وغيره وتغييره أو تحديه سواء كان الرفاه في السلطة أو في المعارضة (المؤتمر القومي العربي ، 1998 : 207) .
4. المشكلات الداخلية التي تعاني منها تركيا المتعلقة بتمرد حزب العمال الكردستاني ، والتحرك الأرمني الدولي ضد تركيا وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية (معوض ، 1998 : 56) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. تخوف تركيا من حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل ، الأمر الذي يرغمها على الدخول في اتفاقيات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها كورقة ضغط في تعاملاتها معهم (رضوان ، 2006 : 276) .

وفي (شباط وآب 1996) وقع رئيس الأركان التركي (جفيق بير) اتفاقيات تعاون عسكري واستراتيجي مع إسرائيل، تسمح بتشكيل مجموعة أبحاث استراتيجية مشتركة مع إسرائيل، واجراء مناورات مشتركة بين البلدين، والتي كان من أبرزها التمرين الذي أطلق عليه (عروس البحر المعتمد عليها) ، وهي تدريبات بحرية بدأت في (كانون الثاني 1998)، والعملية أورتشارد للقوات الجوية، وسمح بتواجد مستشارين عسكريين إسرائيليين في القوات المسلحة التركية، كما اشترت تركيا من إسرائيل العديد من الأسلحة وقامت إسرائيل بتحديث دبابات وطائرات تركية (الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ، 2013) .

وعلى خلفية عدد من التحولات التي شهدها مجرى العلاقات الدولية خلال العقدين المنصرمين قامت تركيا باستغلال تلك التحولات واستطاعت توظيفها من أجل تحقيق تقارب مع تل أبيب ، وقد عدت تلك التحولات من الفرص المساعدة في انجاح استراتيجيتها تجاه إسرائيل، بعد أن وصلت العلاقات معها إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي ، الأمر الذي لَطّفَ من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الإقليم جراء التعاون مع إسرائيل وكان من أبرز تلك التحولات (اللباد، 013 : 705) :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من فقدان تركيا دورها التاريخي كمانع جغرافي مضاد للتمدد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ، وخروجها من المنظومة الأمنية كخط مواجهة أمامي في الحرب الباردة .

ب. آثار حرب الخليج الثانية (1990-1991) وما نجم عنها من تزعزع النظام العربي في الإقليم.

ج. المشكلة الكردية في تركيا وما تبعها من تدهور نسبي في صورة تركيا بالغرب ، وهو ما ظهر في امتناع الغرب عن توريد سلاح متطور إليها .

د. التقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر محطات مهمة مثل مؤتمر مدريد عام (1991) ، واتفاقية أوسلو عام (1993) ، ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام (1994).

ومثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في (تشرين الثاني 2002) ، بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وما زالت تفاعلاتها تجري حتى الآن ، إذ سعى حزب العدالة والتنمية إلى انجاح استراتيجيته تجاه إسرائيل من خلال العمل الجدي لإيجاد فرص مناسبة، خاصة أن إسرائيل لم تُخفِ قلقها وخشيتها من وصول حزب إسلامي للسلطة في تركيا بما يُغيّر علاقاتها المتميزة مع هذا البلد المهم ، وهذا الأمر قد جرى تلمسه بعد أن شهدت علاقات البلدين تآكلاً وتراجعاً تدريجياً ، لكن مستمراً ، ما لبث بعد مرور وقت قصير أن تحولت هذه العلاقات في نوعيتها وطبيعتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين في الفترة (1993 – 2003) ، إلى علاقات تناقض وصدام، أدركت إسرائيل فيها أن موقف تركيا يعتمد أساساً على جملة من المعطيات ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يأتي في مقدمتها : صانع القرار في تركيا ، وخصوصاً في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي ، فقد كانت إسرائيل مرتاحة لموقف تركيا منها ما دامت المؤسسة العسكرية التركية هي التي تتخذ هذه القرارات أو تؤثر تأثيراً حاسماً في متخذها، لأن إسرائيل خلقت علاقات قوية مع المؤسسة العسكرية التركية طوال العقود الأخيرة، علاوة على الخشية الإسرائيلية من ظهور حالة تقليص دور المؤسسة العسكرية في صنع القرارات وتولي الحكومة المنتخبة ديمقراطياً هذا الأمر ، لأنها تدرك أن قطاعاً واسعاً من الرأي العام التركي، يمثل الأغلبية في صفوف الشعب التركي ، يناصر الشعب الفلسطيني ويقف ضد البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين (محارب ، 2013 : 733) .

وبهذا فقد أصبحت فرص نجاح الاستراتيجية التركية تجاه إسرائيل مرهونة بمدى تأثر العلاقات التركية – الإسرائيلية بالمحيط والبيئة الإقليمية والدولية كسائر العلاقات الدولية ، خاصة أن علاقات البلدين ليست تقليدية بين جارين فحسب ، إنما هي علاقات تتسم بتعدد أوجه التشابه والاختلاف ، إضافة لوجودهما في محيط إقليمي غير منسجم مع آيديولوجياتهما الدينية والسياسية ، ويؤثر في علاقاتهما إيجاباً وسلباً ، وفقاً لتطورات العلاقات التركية – العربية فيما يتعلق بالجانب التركي ، وتأثر العلاقات التركية – الإسرائيلية بالمنظومة الإقليمية الغربية فيما يتعلق بهما معاً ، وبالصورة التي تدفع باتجاه تعزيز العلاقات رغم الاختلافات والتحديات التي تواجه علاقاتهما (خماش ، 2010 : 57) .

وقد توفرت لدى حكومة حزب العدالة والتنمية منذ تشكيلها عام (2002) فرص نجاح استراتجيتها تجاه إسرائيل ، جعلتها تسير حثيثاً نحو جهة تقليص سطوة المؤسسة العسكرية التركية في صنع القرار، من أجل تنفيذ مفاهيمها وفرضياتها وبرامجها، وتطلب ذلك إجراء إصلاحات دستورية عميقة وشاملة تُقلص وتحد من تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، على الصعيدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي والخارجي وعلى صعيد الأمن القومي، وتعزز من دور الحكومة المنتخبة (محارب ، 2012 : 734) . ونتيجة لتلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية الجديدة برزت رؤية إسرائيلية جديدة أسهمت في تغيير علاقة تركيا بإسرائيل ، يمكن تلخيصها بالآتي (ليال ، 2008 : 163) :-

أولا : مفاهيم وفرضيات الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية

جاءت فرضيات وبرامج الحكومة التركية التي تقودها نخبة جديدة تسعى لتحقيق إستراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، تختلف عما لدى ما سبقها من حكومات ولدى المؤسسة العسكرية، فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ودور تركيا في المنطقة والموقف من القضية الفلسطينية ، فضلاً عن كون الحكومة التي شكلها حزب العدالة والتنمية ذات غالبية قوية في البرلمان من دون أن تكون هناك حاجة إلى تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى ، تحد من قوته وقدرته على السعي إلى تحقيق مفاهيمه وسياساته .

ثانيا : الاجراءات الإسرائيلية العسكرية ضد الفلسطينيين

اختلفت مواقف الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية عن مواقف النخبة السياسية التركية السابقة التي حكمت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وخصوصاً (ديميريل ويلماز وشيلر) ، التي كانت مؤيدة لإسرائيل عموماً ، وتتجاهل الاحتلال والبطش الإسرائيليان في المناطق الفلسطينية المحتلة ، خاصة بعد استمرار الانتفاضة الفلسطينية واتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها وزيادة القمع والبطش الإسرائيليين وسياسة التصفيات الجسدية ضد كوادر الفصائل الفلسطينية وقادتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعقب تراجع العلاقات بين إسرائيل وتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ، تعطل العديد من المشاريع المهمة التي كانت الدولتان قد اتفقتا عليها قبل وصول حزب العدالة للحكم ، أهمها (محارب ، 2012 : 739) :-

(1) **مشروع غاب** : اتفقت تركيا واسرائيل في منتصف تسعينيات القرن الماضي على تنفيذ مشروع غاب لنقل المياه وتطوير الزراعة في جنوب شرق تركيا ، وقد رفضت تركيا تنفيذ هذا المشروع على الرغم من إلحاح الحكومة الإسرائيلية المتكرر ، الذي وصل ذروته عام (2004) أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أيهود أولمرت) إلى تركيا.

(2) **استيراد المياه من تركيا** : لم تنفذ تركيا اتفاق استيراد إسرائيل المياه من جنوب تركيا ، الموقع بينها وإسرائيل عام (2004) .

(3) **مشروع خط الأنابيب الكبير** :سعت إسرائيل إلى مد خط أنابيب كبير في البحر ، بين جيهان في جنوب تركيا وميناء حيفا ، ويشمل هذا المشروع مد أنابيب لنقل كل من النفط والغاز والمياه وكابل لربط شبكات الكهرباء بين الدولتين ، لكن هذا المشروع تعطل جراء موقف الحكومة التركية.

لكن خيبة الأمل التركية من مواقف الدول العربية قبل وبعد حرب الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) ، جعلها تفكر جدياً بإجراء مراجعة دورية لإستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط ، وذلك بعد حالة التردي التي عاشتها المنطقة العربية جراء سكوت الدول العربية على تهديدات الولايات المتحدة لسوريا ، بالإضافة إلى أن تركيا لم تجد أي تفهم أو ترحيب أو تضامن من الدول العربية ما عدا سوريا ، خاصة أن الولايات المتحدة أصبحت جارة لتركيا ، وبما أن السياسية الخارجية التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة براجماتية ، ويجري مراجعتها بشكل دوري ، فقد كانت عودة الحرارة إلى العلاقات مع إسرائيل أحدى ثمار هذه المراجعة (رضوان ، 2006 : 397).

لكن العدوان الإسرائيلي على غزة (2008 – 2009) مثّل نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل ، فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى ، لذا فإن العدوان على غزة قد ولد قناعات بأن إسرائيل غير جادة في المفاوضات مع سوريا وأن تلك المفاوضات قد أصبحت أمراً من الماضي ، وبالتالي مثل العدوان نهاية الطموح التركي في القيام بدور المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط ، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) يظهر معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام (2009) *، بحيث أبلغ رسالة علنية مماثلة لإسرائيل مفادها أن الدفء في العلاقات مع تركيا وإسرائيل قد أصبح أيضاً من الماضي (اللباد ، 2012 : 709) .

---

* **واقعة دافوس عام (2009) : أصبح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان واحدا من أشد المنتقدين للعملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام (2008) ، بيد أنه فاجأ كافة المراقبين بتصريحاته العنيفة التي أدلى بها في جلسة نقاش مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس بسويسرا.**

وقال أردوغان الغاضب موجها حديثه لبيريز : «أنتم (إسرائيل) تعرفون جيدا كيف تقتلون الناس... رفعك لصوتك (بالنسبة لي) يظهر لي سيكولوجية الشعور بالذنب».وقال أردوغان: «أنتم قتلتم الناس»، مضيفا «تقول الوصية السادسة (لا تقتل).

وغادر أردوغان جلسة النقاش غاضبا، بعد مقاطعته من قبل مدير الجلسة واحتجاجه على منح بيريز مزيد من الوقت للتحدث، قائلاً » بالنسبة لي دافوس انتهى».

وانتشرت كلمات خطاب أردوغان العنيفة بسرعة في تركيا وتجمع آلاف الأشخاص في مطار أتاتورك باسطنبول للترحيب بعودة رئيس الوزراء الذي وصفته إحدى اللافتات بأنه «قاهر دافوس».

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه ؛ فقد دخلت فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه تركيا في إشكالية المد والجزر الذي تتداخل فيه النوايا التركية الخفية لاستمرار علاقاتها مع إسرائيل ، والتصرفات التي أبدتها القيادة التركية التي تحمل توجهات حزب العدالة والتنمية تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام (2008) ، هذا العدوان الذي أحدث توتراً غير مسبوق عززه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في (31 / 5 / 2010) الذي أدى لمقتل تسعة مواطنين أتراك (الكيالي ، 2012 : 93) .

وقد قاد قتل الجيش الإسرائيلي للمواطنين الأتراك المتضامنين مع الفلسطينيين في أسطول الحرية في المياه الدولية المقابلة لشاطىء غزة ، والإهانة التي اقترفها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي في حق السفير التركي في إسرائيل ، مزيداً من التوتر بين البلدين ، ثم أثارت مماطلة إسرائيل في تسليم صفقة الطائرات من دون طيار التي أبرمتها مع تركيا في موعدها المحدد، وكان من المفترض تنفيذها قبل انتهاء عام (2010) ، غضب تركيا ، خصوصاً أنها جاءت في أجواء التوتر بين الدولتين ، وفهمت تركيا من هذه المماطلة أن إسرائيل كانت تحاول بمماطلتها ابتزاز تركيا في مواقفها تجاه إسرائيل ، والأمر الذي زاد الوضع حدة ، أن هذه الطائرات كانت مخصصة لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وجنوب شرق تركيا ، في حين كانت إسرائيل مستمرة في تقديم الدعم العسكري لكردستان العراق (محارب ، 2012 : 737) .

وسرعان ما جاء الاعتذار الإسرائيلي لتركيا بضغط وترتيب مباشرين من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ليضع هذا الاعتذار ملف العلاقات بين الطرفين التركي والإسرائيلي على الطاولة من جديد، عند ذلك حاول الإعلام التركي الإيحاء حينذاك بأن إسرائيل قد خضعت للضغط التركي، إذ تحقق لأنقرة ما كانت تسعى إليه في توظيف تلك الحوادث وتحويلها إلى فرص مناسبة من أجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انجاح استراتيجيتها تجاه إسرائيل التي استجابت للطلبات التركية عبر: تقدم الاعتذار، ودفع تعويضات لأهالي ضحايا ومصابي السفينة مرمرة التي تعرضت للاعتداء الإسرائيلي في (31 آيار 2010) وذهب ضحيته تسعة أتراك وأصابة عديدين، وتعهدت إسرائيل بأنها تعمل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، هذا وفقاً لتصريحات العديد من المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو وزير الخارجية، حول الشرط التركي الثالث (برفع الحصار عن غزة) ، ومن الضروري التأكيد على أن العلاقات التركية – الإسرائيلية تأثرت قليلاً بعد العدوان على السفينة مرمرة، وإهانة السفير التركي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، لكنها لم تنقطع فقد تم سحب السفير التركي من تل أبيب في ظل عدم قطع العلاقات الدبلوماسية، فيما بقيت العلاقات العسكرية والأمنية متينة بين الجانبين، واستأنفت إسرائيل تزويدها لطائرات الأسطول الجوي التركي، بأجهزة إلكترونية ، كما ساهمت تركيا عبر إرسالها طائرات، في إطفاء الحرائق التي اندلعت في شمال فلسطين في نهاية عام (2010)، وإن جاء هذا الأمر تحت عنوان المشاركة الإنسانية وفقاً للتفسير التركي، أما العلاقات الاقتصادية فيشير ميزان التبادل التجاري بين الجانبين بعد حادثة السفينة مرمرة إلى أن حجم التجارة بين البلدين في عام (2009) بلغ ثلاثة مليارات دولار، وخمسة مليارات في عام (2011) (رشيد ، 2013) .

وبهذا ؛ فإن تركيا تعلم جيداً أن فرص نجاح استراتيجيتها تجاه إسرائيل يرتبط بقوة واندفاع الموقف الإسرائيلي ونظرته للعلاقات مع تركيا ، إذ إن إسرائيل تدرك جيداً حقيقة حاجتها إلى علاقاتها مع تركيا أكثر من حاجة تركيا إلى هذه العلاقات ، وذلك لأن دوائر صناعة القرار السياسي في إسرائيل تولي أهمية استراتيجية للعلاقات بين البلدين ، كما تنتظر هذه الدوائر إلى العلاقات مع تركيا بأنها تمنح إسرائيل شرعية الوجود في المنطقة من قبل دولة مسلمة ، مع تشديد معظم أقطاب السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إسرائيل على ضرورة تمسك إسرائيل بالمسار التقليدي لعلاقاتها بتركيا من أجل عدم الإضرار بالمصالح الإسرائيلية ، وترى أن أي تدهور إضافي في العلاقات الإسرائيلية – التركية من شأنه أن يزيد في عزلة إسرائيل الدولية بشكل جوهري (الكيالي ، 2012 : 94) .

يرى الباحث انه ليس من الغريب في كل تفاصيل الأزمة التركية – الإسرائيلية ، أن تشهد سنوات انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، تبلور فرص عديدة كانت تصب في جانب نجاح الإستراتيجية التركية تجاه إسرائيل ، وذلك نتيجة ازدهار التعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين والتي أخذت منحى أخر حيث استمرت دون عائق ، ورغم تراجع السياحة الإسرائيلية في تركيا ، إلا أن التجارة سجلت نمواً مضطراً، كما شهد التعاون في المجال الامني ارتفاعاً ملحوظاً ، إذ لم تمنع الأزمة بين البلدين ، قيام تركيا بتقديم عرضها بالمساعدة في إطلاق سراح الجندي" شاليط "، فقد أبدى رئيس المخابرات التركية لنظيره الإسرائيلي تقديم العون ، وذهب إلى حد الوساطة مع حماس، ما أعطى انطباعاً بان الحالة الشاذة في العلاقات التركية – الإسرائيلية وجدت طريقها نحو النهاية والتصالح . وما أن جرى الإعلان في إسرائيل وتركيا يوم (2013/3/22) عن عودة العلاقات بينهما ، إذ قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) اعتذاراً إلى نظيره التركي (رجب طيب أردوغان) ، وذلك عن مقتل الأتراك التسعة في الهجوم الإسرائيلي على مجموعة السفن التي كانت تنقل مساعدات إلى قطاع غزة في (آيار 2010) ، حتى اتفق البلدان على إعادة تطبيع علاقاتهما، بما فيها إعادة السفراء، وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي .

لكن الأمر المهم الذي حققه الجانب التركي من عودة العلاقات مع إسرائيل برز في قيامها بتوفير فرص جديدة من أجل انجاح استراتيجيتها تجاه إسرائيل خاصة والشرق الأوسط عامة ، إذ بقيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا الشريك الأهم لتل أبيب في المنطقة ، على الصعيدين العسكري والاقتصادي ، ورغم أن العلاقات بين البلدين تأثرت سلبياً ، الأمر الذي سمح بتوجه تركيا نحو الدول العربية ، مما جعل صورة التوازنات في المنطقة تأخذ بعداً جديداً في غير صالح إسرائيل ، لكن عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي منح تقاربهما قوة مضافة خاصة أن الطرفين يتشابهان في بعض المواضع ، فكلاهما حليف أساسي للولايات المتحدة منذ عقود طويلة ، ولهما أوثق الروابط العسكرية مع واشنطن ، وكلاهما له اقتصاداً متطوراً مقارنة بباقي دول المنطقة ، فضلاً عن إمكانية التناوب الديمقراطي على السلطة في كليهما ، وهنا تنتهي التشابهات بين الطرفين لتبدأ مقارنات لا ينتهي أي منها في صالح إسرائيل ، إذ تمتلك تركيا حضوراً جغرافياً يفوق بما لا يقاس في أهميته كل المزايا الجغرافية التي تملكها إسرائيل سواء من حيث الحجم ، أو من حيث الإطلالة البحرية أو لجهة الأهمية الجيوسياسية ، كما تمثل تركيا كتلة بشرية ضخمة تتجاوز السبعين مليوناً من السكان في مقابل خمسة ملايين إسرائيلي ، وتتمتع تركيا بروابط ثقافية تاريخية متميزة مع جوارها الجغرافي في الشرق الأوسط وقبولاً واسعاً في السنوات الأخيرة بزعامتها الإقليمية ، في حين لا تملك إسرائيل روابط ثقافية وتاريخية مع دول المنطقة ، وعدم قبولها كدولة أصلاً من قبل غالبية شعوب المنطقة بسبب استمرار احتلالها الأراضي العربية وظلمها للشعب الفلسطيني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه الدول العربية

منحت حرب الخليج الثانية عام (1991) ، فرصة جديدة للإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط ، إذ لعبت تركياً دوراً أساسياً على المستوى اللوجستي في الحرب ، واستفادت من ذلك على المستويين الاقتصادي والعسكري : فقد بلغ حجم المعونات والهبات العربية التي أرسلت إلى تركيا منذ انطلاق الأزمة حوالي (2.5) مليار دولار ، مع فتح الأسواق أمام الصناعات التركية في المنطقة ، وتشجيع الرأسمال العربي على زيادة استثماراته في تركيا ، إضافة إلى ذلك ، حصلت تركيا على فرصة ذات طابع استراتيجي ، تمثلت في إسهام عربي كبير في صندوق الصناعات العسكرية التركية والذي بلغ رأسماله حوالي (3.5) مليار دولار ، وقامت الولايات المتحدة في (15 آب 1991)، برفع آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام (1974) ، ومنحتها مساعدات إضافية ، فضلاً عن تعهد الولايات المتحدة بدعم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (دسوقي ، 2008 : 76) .

وقد أغرى هذا الزخم واضعي الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ، لكي يكون لبلدهم دوراً في عملية إعادة صياغة أوضاع هذه المنطقة ، فجاء التحول الرئيس في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية من خلال توجه سياسة الحكومة التركية نحو خلق فرص جديدة من أجل انجاح استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة بالغة الحيوية في العلاقات الدولية ، وفي عصب الاقتصاد العالمي برمته ، فكان البعد الاقتصادي ذا أهمية كبرى في التوجهات التركية نحو العالم العربي بعد أن واجهت تركيا معارضة كبيرة في دخول الاتحاد الأوروبي ، فزاد حجم التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركية مع دول الشرق الأوسط وخاصة العربية ، من (114%) عام (2002) إلى (162 %) في عام (2008) ، وهذا يأتي في صالح الميزان التجاري التركي ، فالصادرات التركية أعلى من وارداتها في المنطقة بنسبة (3 : 2) ، كما أرتفع حجم الاستثمارات الخارجية وخاصة من دول الخليج العربي التي تدفقت على تركيا ، والتي كانت نسبتها (2 %) عام (2002) لتصل إلى (8 %) عام (2007) (البرصان ، 2012 : 474) .

وقد واجه حزب العدالة والتنمية عدد من القيود المؤثرة في تعامله مع الدول العربية ، وذلك في مسعى منه لايجاد فرص يمكن من خلالها الولوج إلى البيئة العربية من أجل انجاح استراتيجيته في المنطقة العربية ، فقد برز عدد محددات البيئة العربية التي تختلف عن مثيلتها التركية ، فهذه المحددات لها خصوصيتها غير المشتركة بين الأقطار العربية ، وهو ما يصعب التشخيص الجمعي الكلي ويدفع إلى الجنوح نحو تشخيص كل حالة وحدها ، وأن هذه المحددات في البيئة العربية تختلف بشكل جذري عما هو موجود لدى البيئة التركية ، وقد عدها حزب العدالة والتنمية معطيات جديرة بالاهتمام والدراسة ، لذا حاول التعامل مع كل حالة بمفردها من اجل تحويلها إلى فرص تخدم استراتيجيته بما يتلائم مع الظروف التي تمر بها الدول العربية ، ومن أبرز تلك المحددات الآتي (باكير، 2012 : 65) :-

1. ظروف الدول العربية السياسية والاقتصادية والثقافية مختلفة ومتفاوتة ، فلديها دول غنية وأخرى ميسورة وأخرى فقيرة ، ولشعوب بعض الدول دخل مرتفع وأخرى متوسط وأخرى منخفض ، وهناك دول تتسم بمستويات عالية من الأمية والجهل ودول بمستويات أقل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. النظام السياسي المتبع في الدول العربية مختلف سواء في الشكل أو في المضمون ، وأن كان السائد بشكل عام نوعان أحدهما يسمح بالتعددية والحرية – ولو شكلياً– وآخر حديدي لا يسمح بأي شكل من أشكال التعددية والحرية .
3. الثقافة السياسية والمشاركة السياسية متفاوتة في الدول العربية ، نتيجة لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة التي تحد من هذه المشاركة ، أو تمنعها من جهة ، نتيجة لرفض العديد من الشرائح الدينية شكل ومضمون آلية المشاركة الحالية .

ثم بدأت تركيا تتبع سياسة توافقية في علاقاتها مع الدول العربية ، وسعت لتطوير هذا التوجه عبر التصدي لعدد من العوامل التي سادت في مرحلة ما قبل عام (2002) والتي كانت تمثل قيوداً تعطل السير قدماً في المشاركة الاستراتيجية العربية – التركية ، وذلك من خلال جعلها فرص نجاح استراتيجيتها تجاه الدول العربية ، بعد أن أفرز توجهها نحو هذه الدول ، بأنه لم يكن توجها تكتيكياً ، بل كان يعكس خياراً استراتيجياً تفرضه مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي من ناحية ، والتوجه الشعبي التركي العام نحو الوطن العربي من ناحية أخرى ، وأهم تلك العوامل ما يلي : –

أ. **الثقافة الاستراتيجية التركية**

تتميز الثقافة الاستراتيجية التركية بكونها ثقافة النخبة السياسية ، وتقوم هذه الثقافة على مفهوم الابتعاد عن قضايا الشرق الأوسط إلا في حالة الاضطرار، فيما تتعارض رؤية حزب العدالة والتنمية مع بعض المكونات الأساسية لرؤى الفاعلين الأتراك ذوي التوجهات الكمالية والقومية ، لا سيما في ما يتعلق بالتحفظ على توسيع انخراط تركيا في الشرق الأوسط على نحو يتجاوز حدودها (معوض ، 2009 : 157) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الرؤية التركية للأوضاع في الشرق الأوسط

وضعت تركيا نفسها في الترتيبات الاقتصادية للشرق الاوسط ، فيما تجاوزت أي ترتيبات أمنية في الإقليم وبالذات قضية ضبط التسلح ، فهي ترى بأنها جزء من الترتيبات الأمنية لحلف شمال الأطلسي بحكم كونها عضو فاعل في هذا الحلف ، ولذلك فإنه رغم عضويتها في لجنة ضبط التسلح والتعاون الإقليمي المتفرعة من مؤتمر مدريد للسلام، فأنها ليست مستعدة للالتزام بأي اتفاقات يجري التوصل إليها في إطار تلك اللجنة (معوض، 2001 : 97 – 98). لأن ذلك يفرض على الدول العربية المجاورة قبول أي قيود على تسلحها ما دامت تركيا ترفض الالتزام بقيود مماثلة ، وهي نقطة مهمة تعطل التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي – تركي .

ج. طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية

تتعامل تركيا مع إسرائيل بمنهج يختلف كلياً عن منهجها في التعامل مع الدول العربية ، وتركيا ليست على استعداد لاتخاذ أي إجراء للضغط على إسرائيل ، بما يقلل من أهميتها في حل الصراع العربي – الإسرائيلي إلا من خلال بذل المساعي الحميدة ، والعرب لا يربطوا بين العلاقات التركية – الإسرائيلية وحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذا الأمر قد ازداد مع التحولات الجديدة التي شهدتها الدول العربية وبالذات مصر ، فتركيا الحديثة ترتبط بعلاقات متميزة مع إسرائيل تشتمل على التعاون في المجال الاقتصادي والعسكري ، وقد جرى تدشين اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل عام (1996) والتي شملت اجراء مناورات عسكرية وتوريد السلاح إلى تركيا (محمد ، 2008 : 138) . فضلاً عن مشروع القرن الذي يقضي بمد خطوط النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء جيهان التركي إلى ميناء عسقلان ومنها إلى ايلات ومنها إلى جنوبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آسيا ، فتركيا لا تعد علاقاتها الجديدة مع العرب بديلاً عن علاقاتها مع إسرائيل ، وهي حين تدين السلوك العدواني الإسرائيلي ضد غزة فأنها تفعل ذلك من منطلق إنساني وليس من منطلق سياسي، وهي في ذلك لا ترى نفسها طرفاً ضد آخر ، بل تصرح بأنها تقف إلى جانب المظلوم كما أنها لا تعادي إسرائيل (حديث رجب طيب أردوغان إلى قناة الجزيرة الفضائية ، في 25 تشرين الأول 2009) .

ومما هو واضح فإن تغيرات السياسة الخارجية قبل حدوث ثورات الربيع العربي كانت ناتجة عن التغيرات في تكوين القوى الاجتماعية التركية وتوجهاتها ، وفي رؤية القيادة السياسية الجديدة وتوجهاتها داخلياً وخارجياً ، الأمر الذي سمح بتزايد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة المؤثرة على المصالح العامة للشعب التركي وقناعاته (سميرة ، 2012 : 76) .

وعندما جاء انطلاق ثورات الربيع العربي لم تكن تركيا بعيدة عن التغيرات التي شهدها العالم العربي منذ نهاية عام (2010) ، إذ إن انطلاق تلك التغييرات سمح للرأي العام الدولي وخاصة الإعلام الغربي على تصويرها " ثورة ديمقراطية " تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وأطلق عليها اسم "الربيع العربي"، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد لما يسمى " الاستثناء العربي "، وأن الشرق الأوسط لا يناسب النمو الديمقراطي، وأن الربيع العربي يضاهي في معناه التاريخي انهيار جدار برلين في عام 1990، لكن، في ظل مأزق إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي، الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا، ودول أخرى، وطول عمر الأزمة السورية والإيرانية، أصبح من الصعب تحقيق المطلبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش، غير أنه في ظل قرب المنطقة العربية من حالة الفوضى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية، والعنف الخارج عن السيطرة والحروب التي تدق طبولها، فإن انتظار جهود الربيع العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب آخر، قامت بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية، ومهما تكن الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط، فإن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته الرومانسية (مين ، 2012) .

وعلى صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فأن محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبراً عن دبلوماسية القوة الناعمة، لكنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات ، عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة ، ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار ، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة ، لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا ، وطرحت حلاً للقضية القبرصية ، وسعت لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن فقامت بفتح القنوات الدبلوماسية الإيجابية مع إدارة أوباما عام (2009) ، كما أعلنت تركيا تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وأسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل العراق وسوريا ، أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وفي ذروة هذه النشاطات جاءت ثورات الربيع العربي (البرصان ، 2012 : 473) .

لكن تركيا فشلت في تعاملها مع الأحداث في سوريا ، غير أن فرصة نجاح استراتيجيتها تجاه الدول العربية ما زالت قائمة ، لأن هذا الفشل لا يعني إلغاء كونها تعد من البدائل المتاحة للوطن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ (كانون الأول 2010) وشملت معظم هذا الوطن ، في أن تصبح تركيا شريكاً استراتيجياً للعرب ، فالبدائل الإستراتيجية العالمية والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة ، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل استراتيجي مهم ، بشرط التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي – تركي شامل حول المصالح المتبادلة ، من دون تصادم مع القوى العالمية ، لكن مزايا وإيجابيات النموذج الإستراتيجي التركي الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة (2002) للاقتداء به في بناء أنظمة سياسية جديدة في الدول العربية بعامة ، وفي الدول العربية التي مرت بتحولات ثورية مثل مصر وتونس بخاصة ، قد لا يكون نموذجاً قابلاً للتطبيق، لأن معظم الشروط التي أدت إلى نجاحه ليست متوافرة في الدول العربية (سليم، 2012 : 466) .

وقد رأت تركيا في الثورات العربية وعلى لسان (أحمد داود أوغلو) ، " أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير ، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات ، وشملت الآتي (عبد القادر ، 2012 : 588) : –

أولا:احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية .

ثانيا : الحفاظ على استقرار الدول وأمنها ، وضرورة أن يحصل التغيير سلمياً .

ثالثا : رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

خامسا : رعاية المصالح التركية العليا ، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم .

سادسا : الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

سابعا: عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة .

ثامنا: مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها .

ورغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا ، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي ، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي ، لذلك غيرت من موقفها ووافقت على التدخل الغربي ، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس ، وأن مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي ، وقد اضطرت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب ، وأن لكل خيار ثمنه ، إذ يعني اختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي ، لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب ، لذا كان عليها الموازنة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية ، وقد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر ، كما هو الحال عندما تبنت منهجاً حذراً تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب ، والقضايا الطائفية من جانب آخر ، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها ، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية (سليم ، 2012 : 497) .

لهذا أصبح للدور التركي تجاه ثورات الربيع العربي أبعاد لها اتجاهات عديدة من أبرزها : الطابع البراجماتي للسياسة التركية أو التركيز على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد ؛ وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية؛ واستمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي ؛ وتنامي دور الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، الآمر الذي أثار الجدل حول طبيعة الدوافع والحقائق المحركة لتعدد هذه التوجهات ، لذلك كان على القيادة السياسية التركية ضرورة تحقيق تكامل بين جميع التوجهات السابقة من خلال العمل على توفير العناصر الأساسية الآتية (أوغلو ، 2011 : 446) :-

(1) ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

(2) تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

(3) تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة لمعالجة الخلافات.

(4) ضرورة الحفاظ علي وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5) أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع ، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

وإلى جانب ذلك استمر الاختلاف الجوهري الذي كان قائماً بين تركيا والعرب في وجهة نظر الطرفين إلى الأمن الإقليمي، ففي الوقت الذي يأخذ فيه معظم الدول العربية بالنظرة القيمية الإستراتيجية ، التي تنظر إلى الأمن القومي بوصفه قيمة مجردة ، ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، فإن تركيا تهتم بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في نظرتها إلى الأمن القومي ، أي أن أولوياتها في هذا المجال تنصب على تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ، ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة، أي أن تركيا تضع أولوية للنفط ، والأسواق ، والمياه ، ورأس المال في علاقاتها بالدول العربية، في حين تحظى قضايا السيادة الإقليمية ، وأمن النظم السياسية والأيديولوجية بالأولوية لدى معظم الدول العربية ، وتتقدم على الجوانب الأخرى لديها (الحديثي ، 1994 : 49) .

لكن سلوك نظام بشار الأسد تجاه الشعب السوري دفع الحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تمتنع بموجبها عن الانضمام إلى العقوبات أو الأعمال التي تقررها الأسرة الدولية ، بالتضامن مع موقف دول الخليج العربي الست التي أدانت سفك الدماء في سوريا ، وأن المعلوم من هذا الموقف التركي يعود إلى أنها كانت تسعى لإستغلال هذه الفرصة لصالح استراتيجيتها تجاه الدول العربية ، فسعت لأداء دور البديل الإستراتيجي المتاح أمام العرب ومنهم النظام في سوريا في حقبة ما بعد القطبية الثنائية ، والمقصود بالبديل حسب وجهة النظر التركية يعني الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية ، وله القدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف (سليم ، 2012 : 466) .

ومع أن السياسة التركية على يد قادة حزب العدالة والتنمية شهدت تحولاً مهماً من ناحية تعريف الأمن من جديد كمصطلح ، والابتعاد عن المفهوم الأمني العسكري ، وخفض المشاكلات مع الجيران إلى نقطة الصفر ، واستثمار الوضع الدولي الذي يبدو ملائماً إلى حد كبير لتحقيق هذه المقاربة الدبلوماسية ؛ إلا أن الأمر لم يخلو أيضاً من معوقات ، وحتى كوابح ، فالدولة في تركيا تسبق الدين بخطوة ، وهذا تقليد في الحياة التركية منذ اعتنق الترك الإسلام ، وظل معمولاً به في ظل الدولة العثمانية وما يزال حتى اليوم ، إذ يمكن القول أن جيل الشباب الجديد من الحركة الإسلامية في تركيا من أمثال (رجل طيب أردوغان) و (عبد الله غول) و (بولنت أرينغ) و (عبد اللطيف شنر) وغيرهم ، أيقنوا أنه لا بد من إدراك جديد مختلف عما تطرحه الحركات السابقة ، فالجيل الذي يمثله هؤلاء الشباب في الحركة الإسلامية التركية ، وهم يعبرون عما يطلق عليه الإسلام المدني بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيه الآخرون المتساوون معهم ، ومن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن تكون سبيلاً للحكم وليس استخدام أدوات الفرض والهيمنة من أعلى ، فهؤلاء لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي (حبيب ، 2006 : 146) .

لذا لم تقبل تركيا أن تصبح وسيطاً في الأزمة السورية فحسب ، بل عبرت عن قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة ، فكان تحركها ليس من أجل التهديد بالتدخل العسكري والتهديد بتسليح رجال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعارضة السورية وأفراد الشعب للدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السورية ، بل من أجل منع تدخل القوى الدولية في الغرب أو حلفائها ، لأن تركيا تدرك جيداً مدى خطورة مثل هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا وعلى جمع دول المنطقة (الرشيد ، 2013 : 186) .

وفي ظل كل هذه التصورات والأجواء جاءت محددات الموقف التركي من الأزمة السورية مع بدء الاحتجاجات الشعبية في مدينة درعا الحدودية مع الأردن في منتصف (آذار 2011) ، وتطور هذا الموقف تدريجياً تبعاً لعدد من المعطيات ، من أهمها الموقف التركي العام من التطورات التي شهدها العالم العربي ، المتمثل في مساندتها جميع المواقف الشعبية المطالبة بالديمقراطية بمزيد من الحرية وحقوق الإنسان ، مع الحرص على أن يكون الانتقال في السلطة سلمياً ، لذلك تدرج الموقف التركي وفقاً للمراحل الآتية (باكير ، 2012 : 623) : -

أ . مرحلة تقديم النصائح : حاولت الحكومة التركية خلال هذه المرحلة التي جاءت مع بدء الاحتجاجات الشعبية في (آذار 2011) دفع النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات من أجل تجاوز الوضع المتفجر ، وأبدت القيادة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح في أسرع وقت ، فأصدرت الخارجية التركية بياناً في (25 /3/ 2011) شدد على العلاقات الراسخة التي تربطها مع سوريا .

ب. مرحلة تقييم الوضع السوري : شهدت هذه المرحلة التي تمتد خلال شهر نيسان ، عدة محطات كان من أبرزها اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف انحاء سوريا وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير ، وصدور إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأمم المتحدة ، إذ لجأت الجانب التركي في هذه المرحلة إلى إعادة تقييم الوضع بعد فشل محاولاته في دفع النظام السوري نحو إجراء إصلاحات حقيقية ، وتوصلت الحكومة التركية إلى نتيجة مفادها أن نظام الرئيس بشار الأسد يسير في اتجاه مغاير للنصائح التركية ، مما حدا بتغير لهجة تركيا تجاه الأسد مع الاحتفاظ بالمضمون السابق لرغبتها بقدرة سوريا على تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات ، فأصدرت الخارجية التركية تعليقاً يوم (22/ 4 / 2011) على الأحداث التي جرت في ذلك اليوم والتي سميت بأحداث الجمعة العظيمة ، طالبت تركيا في هذا التعليق الحكومة السورية بعدد من الخطوات ، تبع ذلك الاتصال الذي أجراه رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) بالرئيس السوري بشار الأسد في يوم (26 /2011/4) ، أعرب فيه عن المخاوف التركية من استمرار الأحداث مطالباً بتقديم الإصلاحات ، كما عقد مجلس الأمن القومي التركي جلسة له بتاريخ (2011/4/28) خلص فيها إلى عدد من التعليقات والتوصيات المتعلقة بالأزمة السورية .

ج. مرحلة الضغط على الجانب السوري : شهدت هذه المرحلة تسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف التركية من عدم الأخذ بنصائحها في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية ، وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان ، فعمل الجانب التركي على تحذير النظام السوري من سياسة القتل التي ينتهجها ضد شعبه ، وأن الاستمرار بهذه الأعمال يدفع المجتمع الدولي إلى تشديد ضغوطه على سوريا ويتخذ مواقف حادة منها ، وأن تركيا ستكون مضطرة إلى القيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤوليتها تجاه هذا الموقف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستناداً لما تقدم ؛ يرى الباحث أن فرص نجاح الاستراتيجية التركية تجاه الدول العربية يعد أمراً وارداً جداً إذا تم ربط المستقبل العربي مع المستقبل التركي ، فرغم الأحداث الدامية والأزمات الشديدة التي تحدث في المجتمعين العربي والإسلامي ، فإن تركيا تحلم بمستقبل مشرق يمثلها مع العرب في حالة واحدة إذا تحقق الآتي :-

- تبني تركيا الحركات العربية الثورية التي تستفيد منها استراتيجياً وعسكرياً .
- قبول الدول العربية – ولو التي شهدت ثورات الربيع العربي – بالنموذج التركي الأمر الذي تراه تركيا بأنه سينقل الجميع إلى تقدم ملموس في كل النواحي .
- تعديل النظرة العربية تجاه تركيا ، على غير النظر إلى سياسة الولايات المتحدة والغرب ، أو حتى إيران ، فتركيا تؤكد أنها غير طامعة في خيرات العرب من نفط وغيره ، ولا طامحة في زعامة العرب بمنظور إسلامي .
- ترغب تركيا بالتلاقي مع العرب في المستقبل من أجل وقف مطامع إسرائيل في المنطقة ، الأمر الذي يؤدي لعرقلة طموحات الولايات المتحدة والغرب .

أما ما يتعلق بالاستراتيجية التركية تجاه الدول العربية فقد كانت دائماً تواجه عدداً من التحديات التي تشكل قيوداً تؤثر على مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وهنا لعبت وزارة الخارجية التركية دوراً في صياغة سياسة براجماتية من أجل التغلب ولو جزئياً على تلك التحديات ، فسعت إلى تحويلها إلى فرص من أجل إنجاح تلك الاستراتيجية ، فانتقل الخطاب النظري للخارجية التركية الذي تبناه منظر الفكر السياسي التركي الجديد (أحمد داود أوغلو) ، إلى الممارسة الفعلية سواء قبل ثورات الربيع العربي أو بعدها ، إذ هنالك توقعات أكثر بمشاهدة نتائج واقعية ، بعد أن أصبحت الرؤية الجديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتركيا تعد بدور مركزي لها في رقعة جغرافية واسعة من أفريقيا إلى آسيا ، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي ، كما أن فكرة السياسة الخارجية المتكاملة فكرة مقنعة بالنسبة لتحديد برامج السياسة الخارجية التركية ، لكن صلاحيتها تعتمد على مدى تقبل الأطراف الأخرى التي تتوجه لها تلك السياسة سواء كانت تجاه الدول العربية أو للاستمرار في طريق الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، خاصة أن المهمات التي باشرت بها وزارة الخارجية التركية هي مهمات شاقة تتعلق بقضايا لها من التأثير الكبير لعدد من المسائل على السياسة الداخلية مثل قضية قبرص وشمال العراق والوضع في سوريا وتطورات التغيير الثاني في نظام الحكم المصري ، بحيث تطلبت كل تلك القضايا التحرك بدبلوماسية خارجية ناعمة تتناغم مع قنوات الاتصال مع الرأي العام التركي من أجل تعزيز صورة نفوذ تركيا الناعم في الذهنية الدولية، هذه الصورة التي أفرزت عن الحاجة إلى تأسيس قاعدة صلبة حول الشراكة النموذجية التي دعا لها الرئيس باراك أوباما من أجل ضمان تعاون طويل الأمد عبر استغلال الفرص المتاحة للمصالح الإقليمية والدولية المتقاربة بين تركيا والولايات المتحدة ، وهذا ما يمكن ملاحظته بالتحرك الجدي بين الطرفين تجاه الوضع في سوريا ومصر لغرض الوصول إلى وضع يربح فيه جميع الأطراف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

- الخاتمة
- الاستنتاجات
- التوصيات
- المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

تسعى النظريات والتحليلات ووجهات النظر الاستراتيجية بشكل جدي لتجاوز الصعوبات التي تتعرض لها المجتمعات في فترات التحول الحادة، وتعمل على تسريع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور المجتمعات في المسرح الدولي من جديد، والمحافظة على وجودها فيه ، واستعدادها لأن تتحول إلى قوة مؤثرة، خاصة إذا توافرت إلى تلك المجتمعات الخطوط الجيوسياسية الأمامية ، المدعمة بالعناصر الثقافية والتاريخية المتراكمة لتلك المجتمعات ، فهذه العناصر تلعب دوراً مهماً في تشكيل وضع أي مجتمع في الساحة الدولية .

وقد توافرت لتركيا مجموعة من الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ، وباتت تشكل وحدة تكاملية استوعب العامل الزمني والتاريخي وعبرت عن مرجعية حضارية وهوية ثقافية ، وعدد من الأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية الداخلية ، وبرزت معطياتها الثابتة خارج الحدود الإقليمية في معادلة القوة ، فكان ثقل ميراث التاريخ العثماني للجمهورية التركية الحديثة أحد أبرز تلك المعطيات ، لكنه قد تغير بشكل منح تركيا أهمية أكبر في مرحلة الحرب الباردة ، ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وهو ما أدى إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة براجماتية أكثر فعالية سواء في منطقة البلقان أو القوقاز ، ومن ثم في منطقة الشرق الأوسط ، باعتبار أن تركيا دولة قومية قامت على الميراث العثماني الذي سبق أن حكم كل تلك المناطق ، لكن الخصائص الجديدة أدت دورها في بداية القرن الماضي – العشرين – فوجد تركيا نفسها مضطرة مرة أخرى لتواجه مسؤولياتها الجيوسياسية والجيوثقافية بهذا الميراث مع نهاية القرن نفسه ، فقد فتحت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسؤوليات آفاقاً وإمكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية ، لتكون ذات تأثير أكثر في تشكيل الذهنية الاستراتيجية التركية وهويتها في المراحل اللاحقة .

ولم يعد خافياً على المراقبين السياسيين ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام (2002) ، إذ شهدت تركيا منذ ذلك الحين تحولاً بارزاً وقوياً في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموماً ، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً ، وعلى رأسها المنطقة العربية ، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية منذ عام (2011) وما بعده ، عقب الثورات الشعبية العربية التي أسقطت عدداً من الأنظمة الحاكمة ، فحدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع، لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغيرها.

ولم يكن مقدراً لتركيا أن تتخذ قراراً بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة الشرق الأوسط ما لم تتعامل مع عدد من المحددات التي هي عبارة عن : مجموعة من القيود التي واجهتها الاستراتيجية التركية في هذه المنطقة بالغة الحيوية ، وفرص استغلتها من أجل انجاح هذه الاستراتيجية ، مما أتاح لها أن تكون جزءاً من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي ، فسعت من أجل قبول دورها الفاعل بالاستناد إلى عدد من العوامل المساعدة التي كان منها : الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ؛ والموقف التركي الوسطي والحيادي مع كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية (قبل اندلاع ثورات الربيع العربي) أو العربية – الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية ، فحزب العدالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية حرص على نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء حتى أمكن القول : إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ولا في بقية العالم مَنْ أمسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل تركيا ، وكان منطلق هذه السياسة أن أية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع ذاته . وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء: مع معسكر " الاعتدال " العربي ومع معسكر " الممانعة " العربي ، ومع حماس ومع محمود عباس، مع الفلسطينيين ومع الإسرائيليين ، مع النظام السوري – قبل تدهور الوضع – ومع إسرائيل ، مع قوى (8 آذار) ومع قوى (14 آذار) في لبنان ، مع إيران ومع كل من العرب والولايات المتحدة وإسرائيل، وكذا الأمر مع القوى المتصارعة في القوقاز والبلقان .

لقد جاء هذا كله بعد أن صاغت تركيا رؤية جديدة لاستراتيجية خارجية تجاه العالم عامة ، والشرق الأوسط على وجه الخصوص بعد منتصف عام (2009)، وأصبح خطها الجديد من حيث النشاط وتعدد الأبعاد واضح على الأرض ، في مسعى لتجاوز القيود، واستغلال الغرص، لا سيما في معالجة المشكلات المزمنة لدى المناطق المجاورة ، وقد اختلفت مهمة صناع القرار الخارجي من التخطيط الفكري للسياسات إلى انشغال أكبر في التنفيذ بعد هذا التاريخ ، فشهدت الاستراتيجية التركية انهماكاً أعمق في الشؤون السياسية الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية . وبرز في هذا التحول نشاط وزارة الخارجية بقيادة الوزير (أحمد داود أوغلو) الذي وضع الإطار الذي يضمن المحافظة الرؤية والأسلوب، رغم تعرض توجهاته لانتقاد دائم من بعض السياسيين في الداخل ، إلا أن هذه الرؤية أثبتت نجاحها واكتسبت شرعية في أعين النقاد داخل تركيا وخارجها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بالاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى أن التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتضمن قيوداً وفرص على الإستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لأن هذه التحولات شملت أحداثاً ووقائع أدت إلى فتور ظهر في علاقات تركيا مع كل من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ، وربما إيران ، وأشار ذلك إلى حاجة الأتراك إلى تحقيق مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي في شقيه السياسي والاقتصادي ، فما كان على تركيا إلا السعي نحو إعادة العلاقات مع العالم العربي وشعوبه المسلمة التي تعد عمقاً استراتيجياً على المستويين الحضاري والواقعي ، لا سيما مع اسداد أفق الانضمام للاتحاد الأوروبي ، ولعل التحول السياسي التركي الجديد نحو العالم العربي يشكل مرتكزاً مهماً في إيجاد فرص تصب في صالح الاستراتيجية التركية فضلاً عن الاهمية المتوخاة لصالح هذه الدول ، بما ينعكس على الأمن الإقليمي والعلاقات الإقليمية والدولية لكل منهما .

ثانيا : أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بقيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرهما في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة وتطوره (1923- 2002). فقد أسهمت عدة عوامل سياسية وثقافية في عملية التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية إلى عهد الجمهورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بالقيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط التي برزت من خلال : –

أ. **الخيارات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** التي انطلقت من :

أولا : سياسة خارجية انتهجها قادة حزب العدالة والتنمية .

ثانيا : رؤية متنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم دفعتها قدماً نحو مسارٍ آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط التي ظلت بعيدة عنه لوقت غير قصير، لكنها في الوقت نفسه أبقتها بعيدة عن روابطها التقليدية مع الولايات المتحدة ، بعد أن غيرت النظرة النمطية التي سادت عنها لفترة طويلة من الزمن كأداة للسياسة والقوة الأميركيتين، وعلى النقيض من ذلك ، طورت تركيا مفاهيم لاستراتيجية جديدة في اتجاه العالم الإسلامي وأورواسيا وروسيا والصين ، وفرت لها خيارات سياسية واقتصادية جديدة .

ب.**قيود البيئة المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط** وهي مجموعة القيود البيئة المحلية والإقليمية والدولية ، التي برزت في المجالات الآتية :

أولا : قيود البيئة المحلية : وشملت المحدد السياسي الذي يرتبط بمستويين أولهما الادبيات السياسية المعتمدة في عملية صنع الاستراتيجية التركية في شقها المتعلق بالسياسة الخارجية ، وثانيهما الشعور الدائم لدى النخب الحاكمة بعدم حسم هوية الدولة وجغرافيتها بين الشرق والغرب ، مما أدى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية . وهناك المحدد الاقتصادي الذي قامت عليه تصورات حزب العدالة والتنمية المرتبطة بخطوات الخصصة التي تم تطبيقها في عهد الرئيس (تورغوت أوزال) واتسع نطاقها في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، أما المحدد الأمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أكد برنامج حزب العدالة والتنمية تراجع الدوافع الأمنية في تشكل اتجاهات الاستراتيجية التركية ، مقابل التأكيد على ضرورة توظيف الأدوات الناعمة .

ثانيا : قيود البيئة الإقليمية : تعرضت الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى عدد من القيود في البيئة الإقليمية ، دفعت تركيا للانفتاح على المنطقة وتحديداً الدول العربية ، وقد كان هذا الانفتاح نابع من طبيعة سياسات حزب العدالة والتنمية وتوجهاته ، إذ أظهرت أنقرة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استقلالاً فكرياً جديداً برز في عدد من المواقف كان من أبرزها : التنديد بالظلم الواقع على الفلسطينيين ؛ رفض تركيا فتح جبهة شمالية عبر أراضيها لانطلاق القوات الأمريكية لاحتلال العراق ؛ تبني المواقف العربية في أغلبية المحافل الدولية والإقليمية ، رغم تواجد جالية يهودية في تركيا والتي كانت أحد أهم القيود المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

ثالثا: قيود البيئة الدولية : أثرت قيود البيئة الدولية على الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال عدد من الملامح كان من أهمها : عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وتعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، قيادة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن مكانتها الجيوسياسية، وما يؤديه الأمن الداخلي والخارجي لدول المنطقة الشرق الأوسط من دور في فرض قيود على الاستراتيجية التركية، مع حصول تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط .

2. **اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق** بفرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه كل إيران وإسرائيل والدول العربية. فقد توفرت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الفرص التي تسهل نجاحها في منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرق الأوسط بعد أن راح التفكير البراجماتي يقلب الخيارات في ضوء قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي ، فتكشفت للأتراك عوالم جديدة في الشرق الأوسط ، خاصة منذ مجيء حزب العدالة التنمية إلى السلطة عام (2002) إذ منحت إيران أهمية كبيرة مستندة في ذلك إلى العلاقات بين الطرفين التي تسير في منحى مميز انعكس اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على البلدين ، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة .

أما إسرائيل فقد مثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في (تشرين الثاني 2002) ، بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وما زالت تفاعلاتها تجري حتى الآن ، إذ سعى حزب العدالة والتنمية إلى انجاح استراتيجيته تجاه إسرائيل من خلال العمل الجدي لإيجاد فرص مناسبة ، خاصة أن إسرائيل لم تُخفِ قلقها وخشيتها من وصول حزب إسلامي للسلطة في تركيا بما يُغيّر علاقاتها المتميزة مع هذا البلد المهم ، وقد توفرت لدى الحكومة التركية فرص نجاح استراتجيتها تجاه إسرائيل ، جعلتها تسير حثيثاً نحو جهة تقليص سطوة المؤسسة العسكرية التركية في صنع القرار، من أجل تنفيذ مفاهيمها وفرضياتها وبرامجها، وتطلب ذلك إجراء إصلاحات دستورية عميقة وشاملة تُقلص وتحد من تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى صعيد الأمن القومي، وتعزز من دور الحكومة المنتخبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن قيود العلمانية والمبادىء الكمالية كان لها الأثر الواضح في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة الذي تشكل عام (1923) .
2. إن الفرص التي تهيأة للتيار الإسلامي كان لها أثرها في تطور نظام الجمهورية التركية الحديثة (1923- 2002). فقد أسهمت عدة عوامل سياسية وثقافية في عملية التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية إلى عهد الجمهورية.
3. إن القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط برزت من خلال : -

أ. الخيارات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط والتي انطلقت من : سياسة خارجية انتهجها قادة حزب العدالة والتنمية ؛ ورؤية متنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم .

ب. بيئة القيود المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط والتي تشمل القيود البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

4. إن فرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه كل إيران وإسرائيل والدول العربية قد جاءت بعد أن راح التفكير البراجماتي يقلب الخيارات في ضوء قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ومن أجل الافادة من الإستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ومنع تأثيراتها السلبية على الدول العربية، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. تكثيف جهود التعاون من أجل وضع استراتيجية عربية ، وتحقيق التقارب والتنسيق مع قادة حزب العدالة والتنمية التركي بما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية في المحافل الدولية والإقليمية .
2. زيادة مساحة التلاقي العربية – التركية ، في ظل نمط جديد من أجل إدارة ملف المسألة الكردية ، عبر العمل على ترسيخ حقوق الأكراد عبر خطوات مدروسة ومتتالية .
3. الحرص على إفهام صناع القرار السياسي في تركيا من أجل منع التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة عربية ، والعمل على تجاوز سلبيات الموقف التركي من الأحداث التي تجري في عدد من الدول العربية ، وبالخصوص ما يجري في سوريا ومصر .
4. تعاون الدول العربية البناء مع تركيا على وضع تصورات مشتركة من أجل حل قضية الملف النووي الإيراني ، عبر تقليل الخلل الكبير في موازين القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

1. المراجع العربية

أ. الكتب العربية

- إبراهيم ، سعد الدين (1983) . **مصر تراجع نفسها** ، القاهرة ، دار المستقبل العربي .
- أحمد ، فيروز (1980) . النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة ، في : هوفسبيان ، نوبار ، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية .
- أحمد ، فيروز (2000) . **صنع تركيا الحديثة** ، بغداد ، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد ، بيت الحكمة .
- آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أركون ، محمد (1986) . **تاريخية الفكر الإسلامي** ، بيروت ، ترجمة هاشم صالح ، مركز الإنماء القومي .
- أوجار ، صباح الدين (2003) . **أربكان والرفاه الإسلامي** ، القاهرة ، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي ، ايتراك للنشر والتوزيع .
- أوغلو ، أحمد داود (2011) . **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ط2 ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أوغور ، حقي (2010) . تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام ، ، في : عبد العاطي، محمد (تحرير). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون) ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات .
- باكير ، علي حسين (2010) . تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في : عبد العاطي، محمد (تحرير). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون) ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات .
- البربار ، عقيل محمد عقيل (تحرير) (1982) . **العلاقات العربية – التركية** ، طرابلس ، دار الكتب.
- البرصان ، أحمد (2012) . المشروعات التركي والأوروبي ، في : بركات ، نظام (تحرير) (2012) . **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بركات ، نظام (تحرير) (2012) . **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بنفنسر ، لوسيل (د. ت) . **أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح** ، بغداد ، ترجمة حسن نعمة سعدون .
- بوفر ، أندريه (1970) . **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية** ، بيروت ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي ، دار الطليعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشوين ، شي يان (2012) . **الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية** ، بغداد ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- توماس ، هلين وادفيد هنجر (1990) . **الإدارة الإستراتيجية**، الرياض ، ترجمة محمود عبد الحميد وزهير نعيم، معهد الإدارة العامة .
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1898) . **فضائل الأتراك وما اختصوا به من الشجاعة وعلو الهمة وحسن البلاء في خدمة الإسلام** ، القاهرة ، المطبعة العمومية ، تصحيح وضبط الشكل : جريدة مصباح الشرق .
- الجميل ، سيار (1989) . **العثمانيون وتكوين العرب الحديث : من أجل بحث رؤيوي معاصر** ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية .
- الجميل ، سيار (1995) . الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك ، في : **العلاقات العربية – التركية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجميل ، سيار (2012) . الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- حرب ، أسامة الغزالي (1987) . **النظام العربي تحت التهديد** ، عمان ، ورقة قدمت في المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (15–17 أيلول) ، الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية .
- حسن ، ياسر أحمد (2006) . **تركيا : البحث عن مستقبل** ، القاهرة ، مكتبة الأسرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسيني ، فلاح حسن (2000) . **الإدارة الإستراتيجية** ، عمان دار وائل للنشر .
- الحسن ، خالد محمد (2012) . تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحصري ، ساطع (1965) . **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ط3 ، بيروت، دار العلم للملايين .
- الحضرمي ، عمر حمدان (2010) . **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها** ، عمان ، دار جرير للنشر والتوزيع .
- الحمد ، جواد (1997) . تقديم في : ميرفي ، إيما وآخرون . **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمد ، جواد (2012) . تقديم في : بركات ، نظام (تحرير) . **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمش ، منير (2012) . وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- حيدري ، نبيل (1981) . **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945** ، دمشق، دار صبرا للنشر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خليفة ، محمد (2003) . **الحركة الإسلامية في نصف قرن** ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- خليل ، إبراهيم وآخرون (1987) . **تركيا المعاصرة** ، الموصل ، مركزالدراسات التركية ، جامعة الموصل .
- خماس ، علاء الدين حسين مكي (1987) . **أفكار حول الحرب**، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد .
- خماش ، رنا عبد العزيز (2010) . **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الداقوقي ، إبراهيم (1998) . **صورة العرب لدى الأتراك** ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الداقوقي ، إبراهيم (2001) . **صورة الأتراك لدى العرب** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- دروزة ، محمد عزت (1978) . **تركيا الحديثة** ، بيروت ، مطبعة الكاشف .
- دسوقي ، عيسى السيد (2008) . **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر .
- الرازي ، محمد بن أبي بكر عبد القادر (2005) . **مختار الصحاح** ، ط10 ، عمان ، دار عمار، دققه : عصام فارس الحرستاني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بن أبي الربيع ، شهاب الدين أحمد بن محمد (1983) . **سلوك المالك في تدبير الممالك، ج 2** ، القاهرة ، تحقيق وتعليق وترجمة : حامد عبد الله ربيع ، دار الشعب .
- الرشيد ، تركي فيصل (2013) . **ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي** ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .
- رضوان ، وليد (2005) . **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع للنشر .
- رضوان ، وليد (2006) . **العلاقات العربية التركية** ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- روبنس ، فيليب (1993) . **تركيا والشرق الأوسط** ، قبرص ، نقله للعربية : ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث .
- الزبيدي ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (2002) . **تاج العروس من جواهر القاموس** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- الزين ، مصطفى (1982) . **أتاتورك وخلفاؤه** ، بيروت ، دار الكلمة .
- السعدون ، حميد حمد (2002) . **الطوق مخاطر التحالف التركي – الإسرائيلي** ، عمان، دار وائل للطباعة .
- سليم ، محمد السيد (2012) . الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي : البديل والنموذج الإستراتيجي ، في : نور الدين ، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سليمان ، أحمد السعيد (1961) . **التيارات القومية الدينية في تركيا المعاصرة** ، القاهرة ، دار المعرفة .
- سميرة ، صبري (2012) . السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- السيد ، طارق عبد الجليل (2001) . **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)** ، القاهرة ، جواد الشرق للنشر والتوزيع .
- شاكر ، روشين (1993) . **الحركة الإسلامية في تركيا ، قضايا فكرية** ، القاهرة ، د.ن .
- شبلي ، سعد شاكر ومحمد المومني (2013) . **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- الشرقاوي ، باكينام (2009) . **الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف ؟** ، القاهرة ، منتدى الراصد .
- صابر ، فرح (2012) . الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها ، في : نور الدين ، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الصالح ، منال (2012) . **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصلابي ، علي محمد (2004) . **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، القاهرة ، دار الفجر للتراث .
- الطحان ، مصطفى محمد (2003). **حزب العدالة والتنمية في تركيا ، رؤية من الداخل**، الكويت ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية .
- الطحان ، مصطفى محمد (2007) . **تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1824 – 2006** ، القاهرة ، دار الصحوة .
- عبد العاطي ، محمد (تحرير) (2010) . **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون) ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات .
- عبد القادر ، محمد (2012) . تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، في : نور الدين ، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- العتابي ، عبد الزهرة شلش (2002) . **توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .
- عثمان ، ناظم يونس (2012) . الأكراد على طرفي الحدود العربية– التركية التداعيات السياسية والاجتماعية ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العزاوي ، وصال نجيب (2012) . تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول ، ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- العكرة ، أودنيس (1981) . **من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية**، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر .
- غزالي ، عبد الحليم (2007) . **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة !** ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية .
- غفور ، عبد الجبار قادر (1988) . الديانة والطرق الصوفية ، الموصل ، في : خليل، إبراهيم وآخرون ، **تركيا المعاصرة** ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية .
- فهمي ، عبد القادر محمد (2011) . **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، ط2 ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- القطوري ، الصفصافي أحمد (2012) . **حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة** ، القاهرة ، سفير الدولية للنشر .
- كرامر ، هاينتس (2001) . **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، تعريب : فاضل جتكر .
- الكسان ، تركر (1984) . حزب السلامة الوطني في تركيا ، في : مجموعة مؤلفين : **الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث** ، بغداد ، ترجمة : م.ب.م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كلاوزفيتز ، كارل فون (1980) . **في الحرب**. ط2 ، بيروت ، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كلارك ، جوناثان وستيفان هالبر (2005) . **التفرد الأمريكي ، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد** ، بيروت ، دار الكتاب العربي .
- الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). **الموسوعة السياسية** – بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكيالي ، عبد الحميد (2012) . الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- كيدار ، ساجلار (1985) . تركيا الحديثة ، في : هوفسبيان ، نوبار وفيروز أحمد ، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية .
- كوثراني ، وجيه (1986) . **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** ، بيروت ، منشورات بحسون الثقافية .
- كوثراني ، وجيه (2001) **أفكار النهضة بين الأمس واليوم من الدعوة لها إلى البحث فيها** ، بيروت ، منتدى المعارف .
- كوثراني ، وجيه (2012) . إشكاليات في التاريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها : مراجعة للمفاهيم والفرضيات ، في : نور الدين (تقديم) (2012) . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكيلاني ، هيثم (1998) . الحلقة النقاشية حول : عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (227) ، ص (53–54).
- اللباد ، مصطفى (2012) . تركيا وإسرائيل : واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- لنشوفسكي ، جورج (1964) . **الشرق الأوسط في الشؤون العلمية** ، بغداد ، ترجمة جعفر خياط ، دار المتنبي .
- ليال ، ألون (2008) . **ديمو– إسلام : ديمقراطية إسلامية في تركيا** ، تل أبيب ، الكيبوتس الموحد ، ص (163) .
- محارب ، محمود (2012) . إسرائيل وتركيا والدول العربية : الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات ، في : نور الدين ، محمد (تقديم) ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- محفوض ، عقيل سعيد (2009) . **الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- محفوض ، عقيل سعيد (2012) . **السياسة الخارجية التركية** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- محمود ، خليل إبراهيم (1988) . **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية** ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراد ، خليل علي (1996) . الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا 1946–1960 ، في : خليل ، إبراهيم وآخرون ، **الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة** ، الموصل ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية .
- المرجة ، موفق (1984) . **صحوة الرجل المريض** ، ج4 ، الكويت ، مؤسسة صقر الخليج .
- مسعد ، نيفين وأحمد يوسف أحمد (تحرير) (2008) . **حال الأمة العربية (2007–2008) ثنائية التفتيت والاختراق** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- مطر ، جميل وعلي الدين هلال (1983) . **النظام الإقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- منصور ، نور (2007) . **المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات الاشتراكية .
- موسى ، سليمان (1970) . **الحركة العربية : سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 – 1924** ، بيروت ، دار النهار للنشر.
- الموصللي ، أحمد (2004) . **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- ميكافيلي ، نيقولا (1988) . **الأمير** ، ط 9 ، بغداد ، تعريب خيري حمادة وفاروق سعد ، منشورات مكتبة التحرير .
- مين ، ليو تشونغ (2012) . **الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية** ، شنغهاي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الأجنبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النعيمي ، أحمد نوري (1975) . **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** ، بغداد ، دار الحرية للطباعة والنشر .
- النعيمي ، أحمد نوري (1981) . **تركيا وحلف شمال الأطلسي** ، عمان ، المطبعة الوطنية .
- النعيمي ، أحمد نوري (1989) . **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980** ، بغداد ، دار الحرية للطباعة والنشر .
- النعيمي ، أحمد نوري (1992) . **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها – دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا** ، عمان ، دار البشير .
- نور الدين ، محمد (1997) . **قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا،** بيروت ، دار النهار للنشر .
- نور الدين ، محمد (1998) . **الحركات الإسلامية في آسيا** ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية .
- نور الدين ، محمد (2010) . السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات ، في : عبد العاطي ، محمد (تحرير) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة – بيروت ، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون .
- نور الدين ، محمد (تقديم) (2012) . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة – ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- نوفل ، ميشال (1993) . **العرب والأتراك في عالم متغير** ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هارت ، ليدل (1967) . **الإستراتيجية وتأريخها في العالم**، ط1 ، بيروت ، ترجمة الهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة .
- هاربر ، متين (2007) . التحديث والتحول السياسي : التجربة التركية ، في : **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- هلال ، رضا (1999) . **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** ، القاهرة ، دار الشروق .
- يالجين ، آيدن (1998) . **الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية** ، الموصل ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية .

ب. الدوريات العربية

- الأزعر ، محمد خالد (2007) . واقع القضية الفلسطينية وآفاقها ... منظور إستراتيجي ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (140 – 151).
- باكير ، علي حسين (2012) . النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات ، في : التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، عمان ، **سلسلة دراسات** ، العدد(60) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (61 – 71) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بيبرس ، سامية (2011) العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (145) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- الجمل، سيار (1996) . المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم،**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (184)، حزيران ، ص 14 .
- جواد ، سعد ناجي (1994) . الأمن التركي بين مهمتين ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (116) ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ص (42) .
- جواد ، سعد ناجي (1997) . تقديم ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد ، عمان ، **دراسات** ، العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (7-12) .
- الحديثي ، عباس غالي ، وعلي حسن نيسان (1994) . إطار مقترح لحوار استراتيجي تركي – خليجي ، البصرة ، **مجلة الخليج العربي** ، المجلد السادس والعشرون ، السنة (22) العدد (1-2) ، مركز دراسات الخليج العربي ، ص (49) .
- حرب ، محمد (1998) . آليات الحركة الإسلامية في تركيا ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (131) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (128) .
- حنفي ، عبد العظيم محمود (2004) . اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (156) ، أبريل ، مجلد (39) ، مؤسسة الأهرام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- راشد ، سامح (2008) . الخليج في البيئة الإقليمية .. التوجهات والسياسات ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، يناير ، المجلد 43 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- رفعت ، سعيد (2007) . حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة ، ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (132) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص(4 – 10) .
- سالم ، صلاح (2012) . رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (142)، عدد فصل الصيف ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (139–153) .
- الشقاقي ، خليل (1988) . أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (94) ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (42).
- الصالح ، عبد الله (1980) . الجذور الإسلامية في تركيا ، الكويت ، **مجلة المجتمع** ، العدد (502) ، جمعية الإصلاح الاجتماعي ، تشرين الأول ، ص (17) .
- عبد الله ، عبد الخالق (2010) . رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، **دورية شؤون عربية** ، العدد (142)، الصيف، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (130 – 137) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الحي ، أحمد تهامي (2012) . الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، بيروت ، **مجلة جدلية الالكترونية** . مركز الدراسات العربية .
- عبد الحميد ، محمد حرب (1976) . تركيا المعاصرة والإسلام ، الكويت ، **مجلة المجتمع** ، العدد (320) ، جمعية الإصلاح الاجتماعي ، ص (27) .
- عبد العظيم ، خالد (2012) . العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (187) يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (22–32).
- عبد القادر ، عصمت برهان الدين (2005) . تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة ، الموصل ، **مجلة دراسات إقليمية** ، السنة الثانية ، العدد (4) ، (24 كانون الأول) ، ص(70–74) .
- عبد القادر ، عصمت برهان الدين (2005) . التيار الديني التركي والقضية الفلسطينية، حزب الخلاص الوطني نموذجاً (1970–1971) ، الموصل ، **مجلة الرافدين** ، العدد (414) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ص (348) .
- عز العرب ، محمد (2004) . العلاقات الإيرانية – التركية : الدوافع والمنافع ، القاهرة **مجلة مختارات إيرانية** ، العدد (51) ، أكتوبر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (68 – 72) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العناني ، خليل (2007). هل الدولة العربية على وشك السقوط، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية**، العدد (129)، عدد فصل الربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (74 – 81) .
- غريميت ، ريتشارد وألن ليبسون (1980) . تركيا صعوبات وآفاق ، بيروت ، **سلسلة دراسات استراتيجية** ، رقم (12) ، مؤسسة الأبحاث العربية .
- ماركو ، جون (2003) . حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (151) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (158).
- محسن ، خالد فهد (1994) . أثر بعض المقومات الجغرافية في تقييم الوزن السياسي للملكة العربية السعودية ، البصرة ، **مجلة الخليج العربي** ، المجلد السادس والعشرون، العدد (1–2) ، مركز دراسات الخليج العربي ، ص (131– 139) .
- مرسي ، مصطفى عبد العزيز (2007) . المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (58–73) .
- معوض ، جلال عبد الله (1998) . الحلقة النقاشية حول : عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (227) ، ص 56.
- معوض ، علي جلال (2011) .الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط **مجلة أوراق الشرق الأوسط** ، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نور الدين ، محمد (2003). تركيا إلى أين ؟ حزب العدالة والتنمية في السلطة ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (287) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص (23) .
- نور الدين ، محمد (2007). الدور التركي في الشرق الأوسط : الهواجس والضوابط ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (129) عدد فصل الربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (99-108) .
- نوري ، قيس محمد (د . ت) . الاتجاهات الإسلامية واليسارية التركية – دراسة تحليلية في احتمالات التحالف ، الموصل ، **أرشيف مركز الدراسات الإقليمية** ، رقم (14) ، وحدة البحوث السياسية .
- هاربر ، متين (1991) .الإسلام والنخبة والمجتمع في تركيا نظرة شمولية إلى الشرق، الموصل ، **أوراق تركية معاصرة** ، العدد (2) ، ترجمة : صلاح سليم ، مركز الدراسات التركية ، ص (13).
- هياجنة ، عدنان (2011) . التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد الصيف (56) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ص (13 – 33) .
- ورغي ، جلال (2010) . الحركة الإسلامية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، الدوحة – بيروت ، **سلسلة أوراق الجزيرة** ، رقم (17) ، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يافوز ، هاكان (2000) . العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، أبو ظبي ، **مجلة دراسات عالمية** ، العدد (29) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص (7 – 15) .

ج . الندوات والمؤتمرات

- الداقوقي ، إبراهيم (1996) . في ضوء منهجية البحث العلمي الغربي ، التثاقف العربي – التركي بين التواصل والانقطاع ، زغوان (تونس) ، ورقة قدمت إلى : **المنهجية الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا** : أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي، إعداد وتقديم : عبد الجليل التميمي ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، مؤسسة كونراد أديناور .
- كولوغلو ، أورهان (1979) . أهمية الموروث التاريخي العربي – العثماني وتأثيره في العلاقات العربية – التركية (الورقة الأولى) ، أنقرة ، ورقة قدمت إلى : **العلاقات العربية – التركية : حوار مستقبلي** : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

د. **الرسائل الجامعية**

- الجليلي، طلال يونس (1999) . **التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية من (1945 – 1983)**، الموصل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة الموصل.
- جواد ، سعاد حسن (1997) . **تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية** ، بغداد ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخربوطلي ، أميرة (1972) . **الدور السياسي للعسكريين في تركيا** ، القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الدوري ، اسماعيل نوري حميدي (1989) . **حركة التحديث في تركيا في 1923-1938** ، بغداد ، رسالة ما جستير غير منشورة ، كلية التربية الأولى ، جامعة بغداد .
- حبيب ، كمال السعيد (2006) . **الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا ، دراسة حالة لحزب الرفاه (1983 – 1997)** ، القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- العبيدي ، محسن حمزة حسن (1989) . **تطورات السياسة الداخلية في تركيا 1946-1960** ، الموصل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الآداب .
- محمد ، محمود حافي محمود (2008) . **العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة من سنة 1996 حتى سنة 2006** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- معوض ، علي جلال (2009) . **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002 – 2007** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية .

هـ. الوسائل الإعلامية

- باكير ، علي حسين (2008) . الارتقاء الإقليمي التفاعلي : تركيا نموذجاً ، عمان ، **صحيفة الغد الأردنية** ، العدد (2313 في يوم 19 حزيران) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجذلاني ، محمد بن سعود (2013) . الموقف التركي من مصر.. تدخل أم اعتداء؟ ، الرياض ، **صحيفة الرياض السعودية** ، العدد : (16466 في يوم الأربعاء 24 تموز) .
- حديث رجب طيب أردوغان ، **قناة الجزيرة الفضائية** ، في (25 تشرين الأول 2009) .
- رشيد، فايز (2013) . تركيا .. إسرائيل : البدء من جديد ، **جريدة القدس العربي**، في (1 آيار 2013) .
- الموسوي ، هاشم عبود (2013) . الاسلام السياسي وملابسات تطوره في العصر الحديث ، **صحيفة المثقف** ، العدد : (2429 في يوم الثلاثاء 30 / نيسان) .

2. المراجع الأجنبية

- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE .
- Clausewitz, Carl Von (1993). "**On War**", London, Everyman's library.
- Dodd, Clement Henry (1979) . **Democracy and Development in Turkey**, Eothen Press, Humberside.
- Granett, John (1987) . "**Strategies studies and its Assumptions, in: Contemporary Strategy**", London**,** Holmes & Meier Publishers, Inc.
- Hard, B.H.L (1966) ." **Strategy**", London , The Indirect Approach.
- Laarabee, F. Stephen (2007) . **"** Turkey Rediscovers the Middle East", **Foreign Affairs ,** July/ August.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Lenzowski, G, (1982). "**The middle East in world Affairs**" , New - York. Connell University pres, P 18.
- Toprak, Binnaz (1987) ." The Religious Right "**,** in Irvin C. Schick and Ertugrul A. Tonak, eds., "**Turkey in Transition: New Perspectives" ,** (Oxford University Press) .

3. المواقع الإلكترونية

- الكردي ، أحمد (2011) . التنمية البشرية ، إغتنم الفرصة ، الموقع الإلكتروني : -

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/292681.

- بووانو ، إدريس (2010) . **الإسلاميون الجدد في تركيا : البدايات ، المكونات ، التحولات ، المعادلات** ، منتدى التنوع الإسلامي ، الموقع الإلكتروني :

http://www.alwihdah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-26-1420.htm.

- الموسوعة الحرة ، **العلاقات الإسرائيلية التركية** ، الموقع الإلكتروني :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com